جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والدراسة العلمي

جامعة المثنى . كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر استخدام النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة المثنى

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

اعداد الطالبة

رنا بهاء حميد شمال

أشراف الاستاذ المساعد الدكتور

مصطفى عبد الحسين علي المنصوري

١٤٤٦هـ

٢٠٢٤م

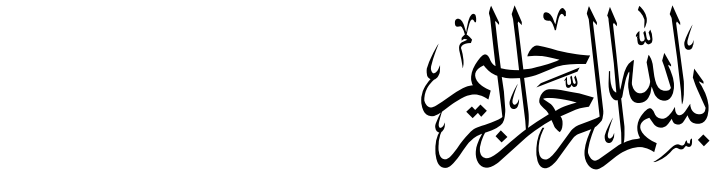

﴿ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة النساء : ١١٣)

الإهداء

إلى عائـــلـــتي وإلـــى ..!

الباحثة

رنـاَ بـهاء .

شكر وامتنان

اتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من قدم لي العون والمساعدة لإنجاز هذا البحث مع حفظ الألقاب والرتب وأخص بالذكر الاستاذ المساعد الدكتور مصطفى عبدالحسين علي

الباحثة

رناَ بهاء

المستخلص

هدفت الدراسة الى تحديد مدى قدرة النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة على التنبؤ بالفشل المالي في المصارف عينة الدراسة، وبذلك سعت الدراسة إلى بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي من خلال بيان دور النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة في زيادة دقة التنبؤ بالفشل المالي، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة متناسقة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية اذ تمثلت بعشرين مصرفا عشرة منها لا تعاني من الفشل المالي وعشرة اخرى تعاني من الفشل المالي ولغرض تحديد المصارف التي تعاني من الفشل المالي تم استخدام التقارير الصادرة من البنك المركزي العراقي وحول اداء المصارف ووضع الوصاية على المصارف الخاسرة فضلا عن تحقيقها الخسائر المتتالية والعقوبات المفروضة عليها من البنك المركزي و سوق العراق للأوراق المالية . كما تم قياس مؤشرات التنمية المستدامة وفق مؤشرات مبادرة الابلاغ العالمية GRI اما النسب المالية فقد تم استخدام ٢١ نسبة مالية .واستخدمت الباحثة التحليل التمييزي والعاملي من خلال برنامج SPSS لغرض قياس المتغيرات وبناء النموذج المقترح واختبار الفرضيات، وبذلك توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات من اهمها، ان الجمع ما بين النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة يعكس قدرة عالية للتنبؤ بالفشل المالي اذ هنالك تفاوت واضح ما بين النموذج المبني على النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة على التنبؤ بالفشل مقارنتا بالنموذج المبني على النسب المالية فقط والنماذج المبنية على النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة بصورة متفرقة .كما ان مستوى مؤشرات التنمية المستدامة للمصارف العراقية المدرجة في السوق كانت عالية ، وهذا دليل على ارتفاع نسبة الابلاغ عن التنمية المستدامة، واوصت الدراسة الى ضرورة الاهتمام باستدامة المصارف من قبل سوق العراق للأوراق المالية من خلال وضع إطار تشريعي يجعل المصارف ملزمة بالإبلاغ عن التنمية المستدامة وفق معايير مبادرة التقارير العالمية (GRI).

قائمة المحتويات

الفصول ومباحثها	المواضيع	الصفحة
	الاقرارات(المشرف، واللغوي)	
	الآية الكريمة	أ
	اقرار المشرف	ب
	اقرار المقوم اللغوي	ج
	اقرار لجنة المناقشة	د
	الإهداء	هـ
	الشكر والامتنان	و
	المستخلص باللغة العربية	ز
	قائمة المحتويات	ح
	قائمة الجداول	ط
	قائمة الاشكال	ي
	المقدمة	١-٢
الفصل الأول	منهجية الدراسة ودراسات سابقة وإسهامات الدراسة	٣-٢٨
المبحث الأول	منهجية الدراسة	٣-٨
المبحث الثاني	الدراسات السابقة واسهامات الدراسة الحالية	٩-٢٨
الفصل الثاني	النسب المالية ومؤشرات ابعاد التنمية المستدامة والفشل المالي مدخل نظري	٢٩-٩٥
المبحث الأول	المدخل النظري للنسب المالية للنسب المالية.	٢٩-٣٨
المبحث الثاني	المدخل النظري للتنمية المستدامة.	٣٩-٥٩
المبحث الثالث	المدخل النظري للتنبؤ بالفشل المالي.	٦٠-٩٠
المبحث الرابع	العلاقة النظرية بين النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة و التنبؤ بالفشل المالي	٩١-٩٥
الفصل الثالث	تفسير و قياس اثر النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي	٩٦-١٤٣
المبحث الأول	وصف مجتمع وعينة الدراسة وقياس متغيرات الدراسة	٩٦-١٢٤
المبحث الثاني	قياس اثر النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي	١٢٥- ١٤٣
الفصل الرابع	الاستنتاجات والتوصيات	١٤٤-

		١٤٥
المبحث الأول	الاستنتاجات	١٤٦-١٤٥
المبحث الثاني	التوصيات	١٤٧
	المصادر	١٤٧-١٦٧
	الملاحق	I-IV
	المستخلص باللغة الانكليزية	A

قائمة الجداول

ت	الرقم	اسم الجدول	الصفحات
١	(١-١)	جدول المصارف العراقية عينة الدراسة (أ) المصارف التي تعاني من الفشل	٥
٢	(١-١)	جدول المصارف العراقية عينة الدراسة (ب) المصارف السليمة	٦
٣	(١-٢)	جدول معايير GRI للإبلاغ عن آثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية	٦٦-٧٣
٤	(١-٣)	جدول المصارف العراقية عينة الدراسة (أ) المصارف التي تعاني من الفشل	١١٦
٥	(١-٣)	جدول المصارف العراقية عينة الدراسة (ب) المصارف السليمة	١١٧
٦	(٢-٣)	جدول النسب المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي	١١٨
٧	(٣-٣)	جدول الجذور التحليلية المبدئية لمصفوفة الارتباط ومجموع مربعات قيم التشبع قبل وبعد التدوير	١١٩
٨	(٤-٣)	جدولمصفوفة -العوامل بعد التدوير	١٢٠
٩	(٥-٣)	جدول المصارف التي تعاني من الفشل المالي والمصارف ذات الاداء السليم	١٢٢
١٠	(٦-٣)	جدول نسبة التزام المصارف بمؤشرات التنمية المستدامة	١٢٣
١١	(٧-٣)	جدول وصف المتغيرات المستقلة للمجموعة الأولى المصارف التي تعاني من الفشل المالي	١٢٧
١٢	(٨-٣)	جدول تحليل التباين	١٢٨
١٣	(٩-٣)	جدول محدد اللوغاريتم Log Determinants	١٢٩
١٤	(١٠-٣)	جدول رقم نتائج اختبار'Box	١٢٩
١٥	(١١-٣)	جدول نسبة التباين	١٣٠
١٦	(١٢-٣)	جدول المعاملات التمييزية المعيارية	١٣٠
١٧	(١٣-٣)	جدول نتائج التصنيف	١٣١

١٨	(٣-١٤)	الجدول نتائج تصنيف التنبؤ بالفشل المالي من خلال النسب المالية ومؤشرات البعد البيئي	١٣١
١٩	(٣-١٥)	الجدول نتائج تصنيف التنبؤ بالفشل المالي من خلال النسب المالية ومؤشرات البعد الاجتماعي	١٣٢
٢٠	(٣-١٦)	الجدول نتائج تصنيف التنبؤ بالفشل المالي من خلال النسب المالية ومؤشرات البعد الاقتصادي	١٣٣
٢١	(٣-١٧)	الجدول نتائج تصنيف التنبؤ بالفشل المالي من خلال النسب المالية ومؤشرات الحوكمة	١٣٣
٢٢	(٣-١٨)	الجدول نتائج تصنيف التنبؤ بالفشل المالي من خلال جميع المتغيرات	١٣٤
٢٣	(٣-١٩)	جدول مقارنة نتائج نماذج التنبؤ وفقا لنتائج التصنيف CCR واختبار ROC	١٣٥
٢٤	(٣-٢٠)	جدول معاملات الدالة التمييزية المعيارية	١٣٥
٢٥	(٣-٢١)	جدول تصنيف المصارف وفقا لدالة التميزية	١٣٧

قائمة الأشكال

ت	الرقم	اسم الشكل	الصفحات
١	(١-١)	شكل متغيرات الدراسة	٧
٢	(١-٢)	شكل مراحل التنبؤ المالي	٨١
٣	(٢-٢)	شكل مراحل الفشل المالي	٨٨
٤	(٢-٣)	شكل أسباب الفشل المالي	٩٢
٥	(٣-١)	الشكل يبين التباين لركام الجذور المقابلة للعوامل المختلفة	١٢٠

المقدمة

نظرا للتطور الحاصل في الأسواق المالية والتوسع المتزايد في استخدام الأدوات المالية، فضلا عن زيادة المنافسة بين المصارف في الأسواق المالية، فان المصارف التي تعاني من ضعف في الأداء المالي فأنها سوف تفقد من قدرتها على المنافسة او الاستمرار في الأسواق المالية، وبالتالي فان هذا الامر أدى إلى زعزعة ثقة أصحاب المصلحة أي الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية، وزيادة قلقهم اتجاه الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، مما أدى إلى سعي الأطراف ذات العلاقة للدراسة عن طرائق للتنبؤ بالفشل المالي.

ان القدرة على التنبؤ بالأحداث، يسهل اختيار القرار الأفضل ، وهناك مجموعة من النماذج للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات ، والتي تستند بشكل أساسي على النسب مالية في التنبؤ بالفشل المالي ، الا ان النسب المالية تعرض فقط الاداء المالي للمؤسسة اما الاداء غير المالي لا تتضمنه ولا يأخذ بنظر الاعتبار الاثار غير المالية في عملية التنبؤ بالفشل المالي لذا تتضمن الدراسة الحالية اختبار اثر مؤشرات ابعاد التنمية المستدامة في عملية التنبؤ بالفشل المالي للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمه إلى اربعة فصول، خصص الأول منها لمنهجية الدراسة ودراسات سابقة، وذلك عبر مبحثين انصب الأول على منهجية الدراسة، فيما تناول الثاني دراسات سابقة ولإسهامه التي يقدمها الدراسة الحالي، أما الفصل الثاني فقد كرس لتقديم مدخل نظري للنسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة والفشل المالي، وذلك من خلال اربع مباحث تناول الأول النسب المالية والثاني مؤشرات التنمية المستدامة، فيما كرس الثالث للفشل المالي، المبحث الرابع لدراسة العلاقة النظرية ما بين المتغيرات، اما الفصل الثالث سوف يتضمن الجانب العملي والذي سوف يقسم إلى مباحث الأول يتضمن وصف عينة الدراسة و الثاني سوف يتضمن قياس متغيرات الدراسة و اختبار لفرضيات الدراسة، وأختتم الدراسة بالفصل الرابع الذي تضمن الاستنتاجات والتوصيات وذلك عبر مبحثين ، كرس الأول للاستنتاجات فيما خصص الثاني للتوصيات.

الفصل الأول

منهجية الدراسة

ودراسات سابقة وإسهامات الدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: دراسات سابقة وإسهامات الدراسة الحالي

الفصل الأول

منهجية الدراسة ودراسات سابقة وإسهامات الدراسة

تمهيد:

سوف يتم التطرق في هذا الفصل الى منهجية البحث والدراسات السابقة، فقد حاولت الباحثة مناقشة منهجية البحث، التي تمثل المسار الميداني والطريقة العلمية المنظمة لتحديد مشكلة البحث ، وسبل معالجتها بالشكل الذي يضمن الاختبار الموضوعي لفرضياتها وتحقيق أهدافها، فضلاً عن عرض مجموعة من دراسات وبحوث مهمة عربية او اجنبية ذات صلة بموضوع الدراسة الحالية، لما لتلك الدراسات والبحوث من دور كبير في إثراء الجانب النظري والعملي، وبيانا لما يتميز به هذا الجهد بالمقارنة مع ما قدمه اولئك الباحثون، وفي ضوء ما سبق سوف يتناول هذا الفصل المبحثين الآتيين:

المبحث الأول : منهجية الدراسة.

المبحث الثاني : دراسات السابقة واسهامات الدراسة الحالية.

المبحث الاول: منهجية الدراسة

١. ١. مشكلة الدراسة:

يمثل الفشل المالي أحد المخاطر التي تواجهها المصارف والتي تحد من استمراريتها مما يؤثر على تفعيل دور المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية اذ يتضح ذلك جلياً من خلال عدم قدرة هذه المصارف على الاستثمار وجذب الودائع وان هذا الضعف هو نتاج للسياسات الخاطئة للإدارات في تلك المصارف وعدم التزامها بتوفير متطلبات التنمية المستدامة التي اصبحت عنصراً مهماً لنجاح واستمرار المصارف لذا يمكن عرض مشكلة الدراسة بالتساؤلات الاتية:

١. هل ان استخدام النسب المالية فقط كمؤشر للتنبؤ بالفشل المالي تعد كافية لتحقيق ذلك؟
٢. هل مؤشرات التنمية المستدامة كافية لقياس التنبؤ بالفشل المالي؟
٣. هل الجمع ما بين النسب المالية و مؤشرات التنمية المستدامة يعمل على قياس التنبؤ بالفشل المالي بدقة اعلى؟

١. ٢. اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي من خلال بيان دور النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة في زيادة دقة التنبؤ بالفشل المالي ويمكن بيان ابرز الاهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها كما يأتي :

١. تحديد مدى التباين في مستوى الابلاغ عن مؤشرات التنمية المستدامة في المصارف عينة الدراسة.
٢. بيان اثر مؤشرات التنمية المستدامة في رفع مستوى دقة التنبؤ بالفشل المالي .
٣. بيان مدى قدرة النسب المالية على التنبؤ بالفشل المالي للمصارف عينة الدراسة.
٤. بيان مستوى دقة النموذج المبني على الجمع ما بين النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي.

١. ٣. اهمية الدراسة:

تتمثل اهمية الدراسة بأهمية الموضوع الذي يعالجه الدراسة والمتمثل بالفشل المالي نظراً لما له من اهمية بالغة في استمرارية النشاط المصرفي في ظل المخاطر المحيطة بالقطاع المصرفي لذا تكمن اهمية

الدراسة تسليط الضوء على الفشل المالي ودور مؤشرات التنمية المستدامة في التحسين من النماذج المعتمدة لقيادة الفشل المالي .

اذ تمثل دراسة هذا الموضوع امرا مهما لضمان استمرار المصارف في نشاطها وقدرتها على المنافسة على المستوى المحلي ، وذلك لما يقدمه المصرف من معلومات تساعده في وضع خططه لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف واتخاذ ما يلزم لتحسين أدائها و تجنب حدوث الفشل المالي هذا من جانب ، ومن جانب اخر ان التنبؤ بالفشل المالي للمصارف يكون على قدر كبير من الأهمية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين مما يؤدي إلى التخصيص السليم للموارد الاقتصادية على مستوى البلد ، وفضلا عما تقدم ان الأطراف ذات المصلحة الأخرى تهتم به للتخطيط لعلاقتها مع المصرف، كما تكتسب الدراسة أهميتها أيضاً من اقتراح نموذج للتنبؤ بالفشل المالي بإدخال متغيرات تتمثل بمؤشرات التنمية المستدامة لمعرفة مدى قدرتها لتنبؤ بالفشل المالي .

١. ٤. فرضية الدراسة:

١. يؤثر البعد البيئي في تحسين دقة نموذج التنبؤ بالفشل المالي للمصارف.
٢. يؤثر البعد الاجتماعي في تحسين دقة نموذج التنبؤ بالفشل للمصارف.
٣. يؤثر البعد الاقتصادي في تحسين دقة نموذج التنبؤ بالفشل المالي للمصارف.
٤. تؤثر الحوكمة في تحسين دقة نموذج التنبؤ بالفشل المالي للمصارف.
٥. يوجد اثر ذو دلالة احصائية يجمع ما بين النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة لتحسين دقة نموذج التنبؤ بالفشل المالي للمصارف.

١-١-٥: منهج الدراسة: -

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي من خلال توظيف الجانب النظري في وضع فرضيات الدراسة، وكذلك على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال التنبؤ بالفشل المالي للوحدات الاقتصادية عينة الدراسة بأستعمال النموذج المقترح والوصول إلى تعميمات.

١-١-٦: حدود الدراسة: -

اولا: الحدود المكانية: تتمثل بالمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثانيا: الحدود الزمانية: تم اختيار الكشوفات المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٢.

١-١-٧: مصادر الحصول وجمع البيانات والمعلومات: -

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي وحصلت الباحثة على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة من المصادر الأتية:

- **الجانب النظري:** اعتمدت الباحثة على المعلومات العلمية التي حصل عليها من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية والأطاريح والمجلات العربية والأجنبية التي تخدم الدراسة، بالإضافة إلى القوانين واللوائح والمعايير المحاسبة ذات الصلة، وكذلك الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت).
- **الجانب العملي:** تم جمع المعلومات عن الجانب العملي من خلال:

١. تقارير مجلس الادارة السنوية للمصارف العراقية لمدة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٢٢) متوفرة في سوق العراق للأوراق المالية.
٢. تقارير المدقق الخارجي للمصارف العراقية عينة الدراسة

١-١-٨: مجتمع وعينة الدراسة: -

يمثل مجتمع الدراسة المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ومن بين هذا المجتمع قامت الباحثة باختيار عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية و المبينة في الجدول (١-١)، ويتم اختيارها بناء على توفر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، وفي المدة (٢٠١٧-٢٠٢٢) لدراسة المتغيرات اذ ان بعض المصارف تعرضت لتوقف خلال هذه المدة ، وفيما يأتي جدولاً بالمصارف عينة الدراسة:

جدول (١-١) المصارف العراقية عينة الدراسة

(أ) المصارف التي تعاني من الفشل

ت	اسم المصرف	الرمز	سنة التأسيس	رأس المال(مليار دينار)
١	مصرف المتحد للاستثمار	BUND	١٩٩٤	٣٠٠
٢	مصرف ايلاف الاسلامي	BELF	٢٠٠٧	٢٥٠
٣	مصرف العطاء الاسلامي	BLAD	٢٠٠٦	٢٥٠
٤	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	EBI	١٩٩٩	٢٠٠
٥	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	BMFI	٢٠٠١	٢٥٠

٦	مصرف دار السلام للاستثمار	BDSI	١٩٩٨	٢٥٠
٧	مصرف بابل	BBAY	١٩٩٩	٢٥٠
٨	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	BDFD	٢٠٠٥	١٠٠
٩	مصرف الاتحاد العراقي	BUOI	٢٠٠٢	٢٥٢
١٠	المصرف التجاري العراقي	CBOI	١٩٩٢	٢٥٠

جدول (١-١) المصارف العراقية عينة الدراسة
(ب) المصارف السليمة

ت	اسم المصرف	الرمز	سنة التأسيس	رأس المال(مليار دينار)
١	مصرف أشور الدولي للاستثمار	BASH	٢٠٠٥	٢٥٠
٢	مصرف الاستثمار العراقي	IBOI	١٩٩٣	٢٥٠
٣	المصرف الاهلي العراقي	BNOI	١٩٩٥	٢٥٠
٤	مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	٢٠٠٥	٢٥٠
٥	مصرف الخليج التجاري	BGUC	١٩٩٩	٣٠٠
٦	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	BNOR	٢٠٠٣	٣٠٠
٧	مصرف بغداد	BBOB	١٩٩٢	٢٥٠
٨	مصرف سومر التجاري	BSUC	١٩٩٩	٢٥٠
٩	مصرف الائتمان العراقي	BROI	١٩٩٨	٢٥٠
١٠	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	BKUI	٢٠٠٥	٤٠٠

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على سوق العراق للأوراق المالية.

١-١-٩: متغيرات الدراسة: -

تتمثل متغيرات الدراسة بالشكل الاتي: المتغيرات المستقلة لهذا الدراسة كانت مؤشرات التنمية المستدامة، وعدد من النسب المالية، اما المتغير التابع هو الفشل المالي للمصارف.

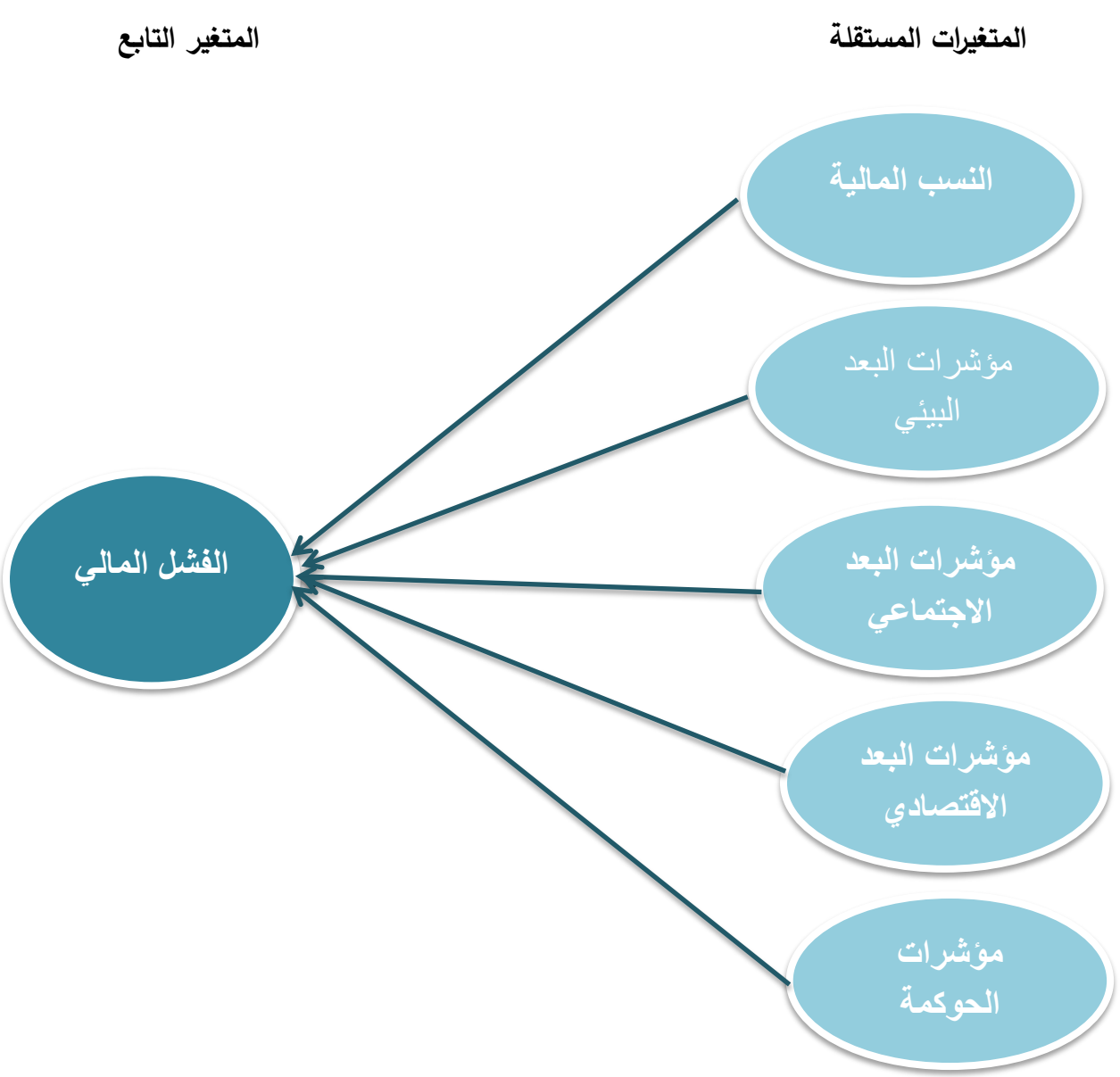

شكل (١-١) متغيرات الدراسة (المصدر: من اعداد الباحثة)

١-١-١٠: الأساليب الإحصائية: -

تم استعمال مجموعة من الاساليب الإحصائية، وذلك بأستعمال برنامج SPSS V.٢٢ وكما يأتي:

- **التحليل العاملي:** تم استخدام هذا التحليل لتقليل عدد النسب المالية، وذلك من خلال تحديد العلاقات ما بين النسب المالية وتقسيمها إلى عوامل بناءً على تلك العلاقات.

- **التحليل التمييزي:** يعد التحليل التمييزي أحد أساليب التحليل المتعدد المتغيرات ، ففي ظل استخدام هذه الأسلوب يتم تحليل المتغيرات الداخلة في النموذج بطريقة مترابطة مع الأخذ في الحسبان العلاقات

المتداخلة بين هذه المتغيرات، كما انه يسعى إلى تكوين نموذج إحصائي يصور العلاقة المتبادلة بين المتغيرات المختلفة، وتعود أهميته بصفة أساسية إلى فاعليته في التمييز بين المشاهدات باستخدامه العديد من المتغيرات، وذلك من خلال إيجاد تركيبات خطية Linear Combination لمجموعة من المتغيرات يطلق عليها متغيرات التمايز، ويعتمد نموذج التحليل التمييزي للوصول إلى دالة التمايز التي تعمل على تعظيم الفروق بين متوسط المجموعات وتقليل التشابه في أخطاء التصنيف في الوقت ذاته، وذلك من خلال إيجاد تجميعات خطية لمجموعة من المتغيرات. ويتم في التحليل التمييزي تصنيف الحالات في مجموعات، وتقّوم دقة التصنيف بحساب النسبة المئوية للحالات التي صنفت تصنيفًا صحيحًا بناء على دالة التصنيف.

الدراسات السابقة واسهامات الدراسة الحالية

توطئة:

وجد العديد من الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة، الفشل المالي والنسب المالية، منها المحلية والعربية فضلاً عن الدراسات الأجنبية، وسنتطرق إلى أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لغرض تحقيق الافادة في بلورة الاطار النظري، فضلاً عن وضع الأسس العلمية للجوانب التطبيقية للموضوع المدروس.

١. ٢. ١. الدراسات العربية التي تناولت الفشل المالي:	
١. (عبد، وجاسم:٢٠١٨)	
عنوان الدراسة	قياس العلاقة بين الودائع والائتمان وبين درجة الفشل المالي(دراسة مقارنة لعدد من المصارف التجارية)
مكان الدراسة	العراق واليابان وامريكا
عينة الدراسة	كانت عينة الدراسة من المصارف الدولية والتي تمثلت ب(بنك اوف امريكا، بنك ميزوهو من اليابان)، اما المصارف العربية تمثلت ب(بنك بغداد)
نوع الدراسة	دراسة
اهداف الدراسة	تهدف الدراسة إلى: ١. تحديد نسبة خطورة الفشل المالي في المصرف بصورة مستمرة لاتخاذ القرارات المناسبة. ٢. تمكين شعبة ادارة المخاطر من الوقاية من مخاطر الفشل المالي. ٣. تحديد اهمية الودائع والائتمان في تأثيرهما بالفشل المالي.
أدوات الدراسة	تم اعتماد هذه الدراسة على القوائم المالية للمصارف وقياسها من خلال نموذج التمان، وكذلك استخدمت الدراسة الحاسب الالي في قياس المتغيرات واستخدام البرنامج الاحصائي Spss.
نتائج	توصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها: إن العلاقة بين كل من الودائع والائتمان وبين الفشل المالي ليس من الضرورة إن تكون متفقة، بل تعتمد العلاقة سواء ايجابية او سلبية على كفاءة ادارة الودائع والائتمان لكل مصرف

مدى الاستفادة	استفاد الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري.
اوجه التشابه	تتشابه هذه الدراسة في تغطية الجانب النظري لموضوع الفشل المالي . فضلا عن إنها تطرقت إلى ذات المجتمع.
اوجه الاختلاف	اختلفت هذه الدراسة من حيث إنها تسعى إلى بناء نموذج لتنبؤ بالفشل المالي اما الدراسة السابقة سعت إلى قياس الفشل المالي من خلال النماذج التي عدها باحثين سابقين فضلا عن إن الدراسة الحالي استخدام النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي.

٢.(ابراهيم،٢٠١٩)	
عنوان الدراسة	تحليل العلاقة بين التعثر المالي وممارسات ادارة الاباح : دراسة تطبيقية في القطاع الفندقي والزراعي
مكان الدراسة	العراق
عينة الدراسة	دراسة تطبيقية في قطاعي السياحة والفندقة، والزراعي المدرجة اسهم شركاتهما في سوق العراق للأوراق المالية، خلال المدة(٢٠٠٧-٢٠١٦)
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
اهداف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها: ١. تشرح مفهوم إدارة الربح وموضوعاته ونماذج القياس. ٢. توضيح المنظور الأخلاقي في إدارة الأرباح. ٣. ناقش مفهوم الفشل المالي ومعناه ، وتمييزه عن الفشل المالي والإفلاس وشرح الأسباب التي أدت إليه؟ ٤. تشرح الخطوات والإجراءات الواجب اتباعها في حالة الإفلاس المالي. ٥. والهدف من الدراسة هو تحديد مدى ممارسة المصارف التي شملتها الدراسة الاستقصائية إدارة الأرباح في المدة (٢٠٠٧-٢٠١٦) وتحديد التمايز في مدى هذه الممارسات.
أدوات الدراسة	تم استخدام نموذج التمان (١٩٩٣) لتمييز المصارف القادرة على الاستمرار وتلك التي تواجه صعوبات مالية عن المصارف في عينة الدراسة باستخدام المعادلات الرياضية
نتائج	وأظهرت الاستنتاجات المتحصل عليها في الدراسة: ١. إنه في حين بلغ عدد المشاهدات التي تعكس ممارسات المصارف التي

	شملتها الدراسة في قطاع السياحة والفندقة (٣٤) مشاهدة في فترة الدراسة و(٢١) مشاهدة في القطاع الزراعي، وفق تعديل جون. ٢. تعكس نتائج الاختبارات الإحصائية (Binomial. T) ضعف ممارسات إدارة أرباح شركة التي شملتها الدراسة بشكل عام وعلى مستوى كل قطاع في عينة الدراسة. ٣. أظهرت نتائج اختبار (ANOVA) بشكل عام عدم وجود فروق في ممارسات المصارف التي شملتها الدراسة من حيث إدارة أرباحها، كما لا توجد فروق على مستوى قطاع السياحة والضيافة والقطاع الزراعي، تم تحديد الخطأ المقبول بـ (٠.٠٥).
مدى الاستفادة	استفاد الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري بمعلومات ونتائج وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام نماذج التنبؤ بالفشل
اوجه الاختلاف	اختلفت هذه الدراسة من حيث استخدام النسب المالية والتنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي، واختلفت كذلك من حيث الاهداف والفرضيات

٣. (هادي، وناجي: ٢٠١٩)	
عنوان الدراسة	التنبؤ بالفشل المالي باستخدام إنموذج التمان.
مكان الدراسة	العراق
عينة الدراسة	شملت عينة الدراسة ٢٢ شركة صناعية مدرجة في السوق العراقي للأوراق المالية.
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى : ١. توضيح مفهوم الفشل المالي وأنواعه. ٢. كيفية يمكن التنبؤ بالفشل المالي وماهي القيمة السوقية، وكذلك إلى ماهي العوامل المؤثرة بها وكيفية احتسابها.
نوع الدراسة	دراسة
أدوات الدراسة	هذه الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي والاحصائي والمصادر المحاسبية.
نتائج	توصل الباحثة إلى عدة نتائج اهمها: ١. تبين هذه الدراسة إمكانية تطبيق إنموذج التمان للتنبؤ بالفشل المالي. ٢. لا توجد علاقة بين مستويات التعثر المالي وبين القيمة السوقية للمؤسسة مما ادى ذلك إلى افلاسها وتصفيتها.

مدى الاستفادة	استفاد الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري بمعلومات ونتائج وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي.
اوجه الاختلاف	اختلفت هذه الدراسة من حيث استخدام النسب المالية والتنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي، واختلفت كذلك من حيث الاهداف والفرضيات

٤.(البياتي، والزوبعي:٢٠٢٠)	
عنوان الدراسة	التنبؤ بالفشل المالي في المصارف العراقية وفق إنموذج الانحدار اللوجستي
مكان الدراسة	العراق
عينة الدراسة	تمثلت الدراسة في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (٢٠١٤ _٢٠٢٠)
نوع الدراسة	دراسة
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى عدة اهداف اهمها: ١. معرفة نقاط القوة والضعف من خلال القوائم المالية لكل مصرف من مصارف عينة الدراسة ٢. استخدام النماذج الاحصائية المتقدمة لغرض التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثة
أدوات الدراسة	هذه الدراسة استخدمت نموذج الانحدار اللوجستي واستخدام البرنامج الاحصائي Spss.
نتائج	من اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها هذه الدراسة: ١. ايجاد اسلوب علمي او إنموذج من اجل التنبؤ بالفشل المالي، وذلك لأنه يعد ركيزة ذات اهمية في الجهاز المصرفي لآنه يمثل اداة إنذار مبكر للمخاطر. ٢. إن المصارف العراقية تعمل ضمن بيئة شديدة الخطورة ومتقلبة وصعب التنبؤ بها ، لذا ينبغي توفير نماذج مستحدثة غير تقليدية لأجل اصلاح تذبذب البيانات.
مدى الاستفادة	استفاد الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري للمعلومات

	والاستنتاجات وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في مكان الدراسة التي تمت في المصارف العراقية.
اوجه الاختلاف	اختلفت هذه الدراسة من حيث استخدام النسب المالية والتنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي.

١. ٢. ٢. الدراسات العربية التي تناولت التنمية المستدامة:

١. (النجار،٢٠٢٠)	
عنوان الدراسة	دور الابلاغ المالي في تقويم التنمية المستدامة المالية للمنظمات غير الهادفة للربح (دراسة ميدانية)
مكان الدراسة	العراق
عينة الدراسة	تمثلت عينة الدراسة في المنظمات غير الحكومية المسجلة في دائرة المنظمات في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغاية عام ٢٠١٧ والبالغ عددها ٤٠٠٠ والفاعل منها ٣٤٦، تمثل مجتمع الدراسة اما عينة الدراسة فتتمثل ب ٧٠ من هذه المنظمات.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
اهداف الدراسة	تهدف الدراسة إلى عدة اهداف اهمها: ١. توافر خلفية نظرية لشرح متطلبات إعداد التقارير المالية في منظمات المجتمع المدني. ٢. تقديم التوجيه التشغيلي لقياس الاستقرار المالي لمنظمة غير ربحية باستخدام مقاييس (نسبة السيولة ، نسبة الملاءة ، نسبة التصفية الدفاعية ، نسبة الادخار). ٣.تقييم قدرة نظام محاسبة موحد على توفير المعلومات اللازمة لقياس الاستقرار المالي لمنظمة غير ربحية من خلال حساب مؤشرات الاستقرار المالي للمنظمة عينة الدراسة.
أدوات الدراسة	تحليل التنمية المستدامة المالية لمنظمة العينة باستخدام أربع نسب للاستدامة المالية اي استخدم الباحثة التحليل المالي.
نتائج	توصلت الدراسة إلى استنتاجات اهمها: ١. لا تعكس ممارسات إعداد التقارير المالية الحالية للمنظمات غير الربحية

	طبيعة هذه المنظمات ولا تلبي احتياجات أصحاب المصلحة، كما إن التصنيف العام لنظام التقارير المالية لمنظمات المجتمع المدني ضعيف. ٢. كانت معظم مؤشرات الاستقرار المالي غير منتظمة وغير متسقة، إذ كانت أقل نسبة نقديًا نتيجة عدم وجود (٦٥) مؤسسة لديها نقدًا كافيًا، بينما تظهر الاستنتاجات إن المصارف لديها نسبة ملاءة (٤٦) ونسبة توفير (٤٤) وفاصل الدفاع الهجومي (٤٢).
مدى الاستفادة	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري بمعلومات ونتائج وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام مؤشرات GRI
اوجه الاختلاف	اختلفت هذه الدراسة من حيث استخدام النسب المالية والتنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي، واختلفت كذلك من حيث الاهداف والفرضيات
٢. (سلمإن،٢٠٢١)	
عنوان الدراسة	تحليل العلاقة بين السلامة المصرفية والتنمية المستدامة المصرفية
مكان الدراسة	العراق
عينة الدراسة	دراسة لعينة من المصارف التجارية في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠١٩)
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى: ١. توفير إطار نظري لسلامة واستقرار المصارف. ٢. تقديم وجهة نظر حول واقع مؤشرات سلامة المصارف واستقرارها في المصارف العراقية عينة. ٣. تحليل الارتباطات والتأثيرات بين المتغيرات المستقلة لسلامة المصارف وبيان درجة تأثيرها على استدامة المصارف عينة الدراسة.
أدوات الدراسة	استخدمت هذه الدراسة المعادلات الرياضية الخاصة بمؤشرات السلامة اي استخدم الباحثة التحليل المالي.
نتائج	توصلت هذه الدراسة إلى عده استنتاجات اهمها: ١. تعد مؤشرات السلامة المصرفية حاجة ملحة للمصارف بسبب المخاطر العديدة التي تواجهها، وجود مثل هذه المؤشرات سيساعد المصارف على تحديد ما إذا كانت تواجه أزمة مالية حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات

	المناسبة وفي الوقت المناسب. ٢. على الرغم من وجود قرضًا متعثرًا، إلا إن نسبها كانت أقل من النسب القياسية لجميع المصارف عينة الدراسة، وليس هناك دليل على إن موجوداتها معرضة للخطر، باستثناء مصرف الائتمان العراقي، الذي كان لديه قروض متعثرة أعلى قليلاً من النسبة المعيارية.
مدى الاستفادة	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري بمعلومات ونتائج وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام القطاع المصرفي لدراسة التنمية المستدامة.
اوجه الاختلاف	الاختلاف في مدة الدراسة وكذلك النماذج المستخدمة في التحليل، وايضا اختلاف في المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

١. ٢. ٣. الدراسات العربية التي تناولت النسب المالية	
١. (خيال،٢٠١٨)	
عنوان الدراسة	**دور النسب المالية كأحد ابعاد تقييم الاداء الاستراتيجي في دعم التميز الاداري**
مكان الدراسة	مصر
عينة الدراسة	تم تطبيق هذه الدراسة في شركات الادوية في مصر
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى: ١. التعرف على مستوى الاهتمام بالنسب المالية كأحد أبعاد تقييم الفاعلية الاستراتيجية. ٢. تحديد العلاقة بين النسب المالية كأحد أبعاد تقييم الفاعلية الاستراتيجية ودعم التميز الإداري في شركات الأدوية. ٣. معرفة انعكاسات النسب المالية كأحد الأبعاد الاستراتيجية لتقييم الأداء في دعم التميز الإداري في شركات الأدوية.
أدوات الدراسة	استخدمت هذه الدراسة التحليل الاحصائيSpss، وكذلك استخدمت قوائم الاستبيان إذ تم توزيعها عشوائياً على العاملين في تلك المصارف.
نتائج	توصلت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات اهمها:

	١. خلصت الدراسة إلى إن النسب المالية يلعب دورًا مهمًا كأحد أبعاد تقييم الأداء الاستراتيجي لدعم التميز الإداري لشركات الأدوية المصرية، إذ وجد إن هناك ارتباطًا وتأثيرًا. ٢. وجدت الدراسة إن شركات الأدوية المصرية لا تولي أهمية كبيرة لاستخدام مقاييس مالية دقيقة لقياس أدائها المالي. ٣. أظهرت نتائج الدراسة إن قادة المصارف لا يشجعون الابتكار في مكان العمل ولا يطورون أفكارًا جديدة، وإن المصرف لا تستخدم نظامًا فعالًا لتحفيز الابتكار ولا تغرس الثقة في الموظفين للبعد المالي لتعزيز التميز الإداري.
مدى الاستفادة	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري بمعلومات ونتائج وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام النسب المالية.
اوجه الاختلاف	الاختلاف في مدة الدراسة وكذلك النماذج المستخدمة في التحليل، وايضا اختلاف في المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

٢.(حمزة،٢٠٢٢)	
عنوان الدراسة	**استخدام النسب المالية كفاءة لتقييم الاداء**
مكان الدراسة	العراق
عينة الدراسة	تم تطبيق هذه الدراسة في المصارف الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية(٢٠٠٥-٢٠٠٩).
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
اهداف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تقديم دراسة ممثلة باستخدام النسب المالية لغرض تقويم كفاءة الأداء.
أدوات الدراسة	استخدمت هذه الدراسة المعادلات الرياضية الخاصة بالنسب المالية اي استخدم الباحثة التحليل المالي.
نتائج	توصلت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات: ١. عدم استخدام المصارف الصناعية للنسب المالية، والتي تتطلب إعادة النظر في استخدام هذه النسب في المستقبل من قبل المصارف. ٢. انخفاض واضح في نسبة التداول وسرعة معدله بسبب الزيادة في

	المطلوبات المتداولة خلال السنوات الخمس المنتهية للمصارف عينة الدراسة. ٣. الانخفاض الواضح في نسبة الربح الإجمالي لعام ٢٠٠٩ للمصارف عينة الدراسة.
مدى الاستفادة	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري بمعلومات ونتائج وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام النسب المالية.
اوجه الاختلاف	الاختلاف في مدة الدراسة وكذلك النماذج المستخدمة في التحليل، وايضا اختلاف في المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

١. ٢. ٤. الدراسات الاجنبية التي تناولت الفشل المالي

١. (Zhang& Ye,٢٠١٩)	
عنوان الدراسة	Predicting Financial Distress in Norway Using Logistic Regression and Random Forest Models التنبؤ بالفشل المالي في النرويج باستخدام الانحدار اللوجستي ونماذج الغابات العشوائية
مكان الدراسة	النرويج
عينة الدراسة	تم تطبيق الدراسة على عدة شركات نرويجية، إذ تم إنشاء النماذج بناءً على المعلومات والبيانات التي قدمتها المصارف النرويجية، إذ تم اختيار عينة من ٣٠ الف شركة في المدة(٢٠١٦-٢٠١٩) بعد توضيح كامل للبيانات.
نوع الدراسة	دراسة
اهداف الدراسة	في هذه الدراسة سيتم من خلالها الوصول على تعريف الفشل المالي، فضلاً عن النماذج القياسية المستخدمة للفشل او التعثر المالي والتطورات الحديثة، ومن ضمنها تم اضافة نبذة مختصرة عن النسب المالية.
أدوات الدراسة	هذه الدراسة استخدمت خوارزمية تقليدية وأحدث النماذج، إذ تم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي والغابات العشوائية اي استخدم الباحثة التحليل الاحصائي.
نتائج	وضحت الاستنتاجات لهذه الدراسة إن كلا النموذجين لهما القدرة على التصنيف، لكن التصنيف العشوائي افضل بنسبة جداً قليلة من الانحدار اللوجستي، وذلك نتيجة TPR الاعلى، والدقة العالية، بالرغم إن

	Random Forest يتمثل بتحسين قليل عن الانحدار اللوجستي، الا إنه يمكن ملاحظة الخطأ الاجمالي عالي جداً.
مدى الاستفادة	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري بمعلومات ونتائج وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام نماذج التنبؤ بالفشل.
اوجه الاختلاف	اختلفت هذه الدراسة من حيث استخدام النسب المالية والتنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي، واختلفت كذلك من حيث الاهداف والفرضيات

٢. (Hua Peng& Yicheng Lin& Mingzheng Wu,٢٠٢٢)

عنوان الدراسة	**Bank Financial Risk Prediction Model Based on Big Data** **نموذج التنبؤ بالمخاطر المالية للبنك بناءً على البيانات الضخمة**
مكان الدراسة	الصين
عينة الدراسة	تم تطبيق هذه الدراسة في المصارف التجارية للصين.
نوع الدراسة	دراسة
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى: ١. دراسة التنبؤ بالمخاطر المالية للمصرف وإنشاء نموذج فعال للتنبؤ بدقة بمستويات المخاطر المالية للمصرف. ٢. تساعد في منع والسيطرة على التيار المحيط للأزمة المالية أو تقليل الخسائر الناجمة عن الأزمة المالية. ٣. اقترح طريقة للتنبؤ بالدرجة الائتمانية بناءً على شبكة المتعلمين للتسلسل الجيني العميق.
نتائج	تستخدم الطريقة خوارزميات Lasso والانحدار الخطي عبر ميزات البيانات الكبيرة وتقنيات الإطار، من خلال إضفاء الطابع الرسمي المناسب على مشاكل المخاطر المالية للمصرف، يتم الحصول على بيانات المخاطر ومعالجتها لتصفية ميزات النص الأولي والمعالجة المسبقة لبيانات نص التقرير السنوي، ويتم استخدام طريقة الحصول على المعلومات باستخدام حقيبة الكلمات (Bow) وطريقة ترجيح تردد المستند العكسي لتردد الكلمات، يتم استخراج ميزات النص للتنبؤ بالمخاطر المالية، من خلال بناء نموذج التنبؤ بالمخاطر المالية للمصرف على أساس خوارزمية

	الانصهار الموزون التكيفية للفضاء الجزئي.
نتائج	توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات اهمها: ١. تم اقتراح طريقة التنبؤ بالمخاطر المالية للمصرف بناءً على البيانات الضخمة في هذه الدراسة، تهدف الطريقة إلى الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا البيانات الضخمة. ٢. دقة التنبؤ بالمخاطر المالية للمصرف بالطريقة المقترحة عالية، علاوة على ذلك، يمكن للطريقة إن تقصر بشكل فعال من وقت التنبؤ بالمخاطر المالية للمصرف ولها تأثير جيد على التنبؤ بالمخاطر. ومع ذلك، في عملية التنبؤ بالمخاطر المالية للمصرف، بسبب محدودية قنوات الحصول على البيانات. ٣. لم تأخذ هذه الدراسة في الاعتبار تأثير التنبؤ لمصادر البيانات الأخرى المفيدة والممكنة.
مدى الاستفادة	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري بمعلومات ونتائج وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث التطبيق في القطاع المصرفي، واستخدام النماذج الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي.
اوجه الاختلاف	اختلفت هذه الدراسة من حيث استخدام النسب المالية والتنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي، واختلفت كذلك من حيث الاهداف والفرضيات

٣.(Zhiyong Li& Ying Tang& Chen Feng,٢٠٢٢)	
عنوان الدراسة	Bank efficiency and failure prediction: a nonparametric and dynamic model based on data envelopment analysis كفاءة المصارف والتنبؤ بالفشل: غير معلمي ونموذج ديناميكي يعتمد على تحليل غلاف البيانات
مكان الدراسة	امريكا
عينة الدراسة	تم استخدام عينة إجمالية من ٤٤٢٦ بنكًا أمريكيًا على مدى ١٥ عامًا (٢٠٠٢-٢٠١٦).
نوع الدراسة	دراسة
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى: ١. مقاربة غير معلمية للتنبؤ ديناميكيًا بفشل المصرف باستخدام مجموعات البيانات الصفرية ذات الدرجات الصفرية ضمن إطار

	Malmquist DEA. ٢. تسمح كفاءة المصارف النظيرة على مدى فترات متعددة باكتشاف الإشارات المبكرة لإفلاس المصرف المحتمل بقوة تنبؤية قوية. ٣. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم أيضًا بعض المقارنات القيمة مع نماذج DEA التقليدية الثابتة وبعض النماذج الديناميكية الموسعة.
أدوات الدراسة	تقترح هذه الورقة طريقة غير معلمية، Malmquist DEA مع Worst Practice Frontier، لتقييم مخاطر إفلاس المصارف بشكل ديناميكي على مدى فترات متعددة، واستخدام النموذج الثابت كمعيار، وتقدم المزيد من الامتدادات لمقارنات الأداء التنبئي.
نتائج	اهم الاستنتاجات: بناءً على هذه الاستنتاجات توصلت الدراسة إلى: أولاً. نظرًا لأن النموذج الديناميكي يحتوي على معلومات تاريخية، فإنه يولد درجات قوية وموثوقة لاستخدامها كإشارات فشل المصرف، هذه الدرجة قابلة للمقارنة ليس فقط بين المصارف النظيرة (المقطع العرضي) ولكن أيضًا للمصارف الفردية على مدى فترات متعددة (السلاسل الزمنية)، هذا هو أفضل سيناريو، وهو الأكثر ملاءمة لإنشاء نظام إنذار مبكر داخلي للمصارف والوكالات فائقة الرؤية على حد سواء، والذي يمكن استخدامه أيضًا في اختبار الضغط. تُنشئ التحديثات المنتظمة لدرجة عدم الكفاءة تقييمًا ديناميكيًا لأداء المصرف على المدى الطويل، لذلك يُظهر هذا النموذج الديناميكي قوة تنبؤية أفضل من نظيره الثابت. ثانيا. النماذج مع BPF و WPF لها قرارات مماثلة، ويمكن إن يشكل الاثنان مصادقة متبادلة جيدة، لكن WPF في سيناريوهات محددة يضع المصارف غير الفعالة على الحدود، وهو أمر مفضل لأننا نركز على الإفلاس. ثالثًا. نوضح إن النموذج الموجه نحو المخرجات يتمتع بأداء AUC أفضل من النموذج الموجه نحو المدخلات من حيث التمييز بين المصارف الجيدة والسيئة، من خلال الاستفادة من مرجع عالمي، تأخذ النماذج الموسعة للمرجع العالمي أسوأ أو أفضل DMUS على الإطلاق في التاريخ إلى الحدود، عندما تكون المدة الزمنية طويلة بما فيه الكفاية، قد تصبح هذه الكفاءة النسبية كفاءة مطلقة، من شأن معيار عام من هذا النوع إن يكون

	مفيـدًا للمـديرين والمنظمـين لتنفيـذ الاسـتراتيجيات والسياسـات، وتعـد Malmquist DEA أداة مفيدة ليس فقط لتقدير نمو الإنتاجية ولكن أيضًا للتنبـؤ بفشـل المصـرف، لـذلك فهـي ذات قيمـة كبيـرة فـي الحفـاظ علـى الاستقرار العام للنظام المالي.
مدى الاستفادة	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري بمعلومات ونتائج وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام القطاع المصرفي في مجال الدراسة.
اوجه الاختلاف	اختلفت هذه الدراسة من حيث استخدام النسب المالية والتنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي، واختلفت كذلك من حيث الاهداف والفرضيات

٤. (Guleshan Mohsin HamidA& etal,٢٠٢٣)

عنوان الدراسة	USING ALTMAN AND SHERROD Z-SCORE MODELSTO DETECT FINANCIALFAILURE استخدام نماذج التمان وشيرود Z-SCORE لكشف الفشل المالي
مكان الدراسة	العراق
عينة الدراسة	المصارف المدرجة في بورصة العراق (ISE) بين ٢٠٠٩-٢٠١٣
نوع الدراسة	دراسة
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى: ١. فحص صحة نماذج Altman Z-Score و Sherrod Score في ملخص التنبؤ بالفشل المالي. ٢. تحليل وتعميق المفاهيم المختلفة للفشل والضيق المالي، عندما يتعلق الأمر بالآثار المحتملة على ثروة الدائنين والمساهمين والمجتمع ككل، يعد الأكاديميون والباحثين إن ضائقة المصرف وإفلاسها هي القضية الأكثر أهمية. ٣. الحفاظ على هدف بقاء المصرف واستمراريتها قبل وقوع الكوارث، والدراسة عن طريقة لتحديد وتوقع الضيق والفشل.
أدوات الدراسة	استخدمت هذه الدراسة Alunan Z-scure و Sherrod Z-Score نموذجًا متعدد التمييز للتنبؤ بالمركز المالي لعشرة مصارف ISE بين٢٠٠٩-٢٠١٣، وتم استخدام نماذج النقاط من Altman و Sherrod

	لتحديد ما إذا كانت المصارف المدرجة في بورصة ISE معرضة للفشل المالي، إذ تم اختيار عشرة مصارف من أصل ستة وأربعين بنكًا مدرجًا في بورصة ISE، واستخدمت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من البيانات المالية للمصارف المختارة في ISE اي استخدم الباحث التحليل الاحصائي.
نتائج	توصلت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات اهمها: ١. بناءً على نموذج Z–Score لالتمان، تفحص الدراسة بعض المصارف معرضون بشكل خاص للفشل. ٢. في المقابل ، يشير نموذج Z–Score Sherrod إن المصارف المختارة لديها بعض المشكلات، لكنها طفيفة، وخطر الإفلاس منخفض. ٣. الآثار الدراسةية والعلمية والاجتماعية: باستخدام نموذج التنبؤ بالفشل، من الممكن تحديد احتمالية تعرض المصارف للفشل المالي في المستقبل. ٤. يمكن للمستثمرين استخدام هذه المعلومات لتوجيه عملية صنع القرار إلى الأمام.
مدى الاستفادة	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري بمعلومات ونتائج وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام نماذج الفشل المالي.
اوجه الاختلاف	الاختلاف في مدة الدراسة، وكذلك اختلاف في المتغيرات المستخدمة في الدراسة

١. ٢. ٥. الدراسات الاجنبية التي تناولت التنمية المستدامة

١.(Renate Karkowska,٢٠١٩)

عنوان الدراسة	Business Model as a Concept of Sustainability in the Banking Sector. نموذج الاعمال كمفهوم للاستدامة في القطاع المصرفي
مكان الدراسة	الدول الاوربية
عينة الدراسة	قياس العلاقة بين نموذج عمل المصرف واستدامة أدائه في مختلف الدول الأوربية
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
اهداف الدراسة	تقيّم الدراسة درجة استقرار المصارف من منظور مختلف أصحاب

	المصلحة وكيف يؤثر تنويع الأنشطة المصرفية التجارية التقليدية على استقرارها، وتساهم الدراسة في المناقشة الجارية حول العلاقة بين الربحية والتنمية المستدامة، والتي تعد جزءًا مهمًا من التمويل المستدام وحل فعال للأزمات المالية.
أدوات الدراسة	استخدام مقاييس محاسبية لأرباح المصارف مثل العائد على الموجودات (ROA)، والعائد المعدل حسب المخاطر كعائد على الموجودات مقسومًا على الانحراف المعياري للعائد على الموجودات
نتائج	إن لعملية التنويع القائمة على مصادر مختلفة للدخل غير القائم على الفائدة آثاراً إيجابية على استدامة المصرف، كذلك تشير الاستنتاجات إلى إن الأنشطة غير التقليدية تميل إلى عكس استدامة المصرف بشكل أقوى قليلاً في الدول النامية في أوروبا.
مدى الاستفادة	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري بمعلومات ونتائج وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام النسب المالية.
اوجه الاختلاف	الاختلاف في مدة الدراسة وكذلك النماذج المستخدمة في التحليل، وايضا اختلاف في المتغيرات المستخدمة في الدراسة
٢. (Pedro Alguindigue Ruiz, ٢٠٢٠)	
عنوان الدراسة	**Macro-Prudential Implications of Sustainability Policies in the Banking Sector.** **الآثار الاحترازية الكلية لسياسات التنمية المستدامة في القطاع المصرفي.**
مكان الدراسة	امريكا
عينة الدراسة	تم قياس الاستقرار المالي لـ ١٤٩ بنكًا في ١٧ دولة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٨
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
اهداف الدراسة	الهدف الرئيسي من هذه الاطروحة هو تحليل تأثير التنظيم المالي المستدام على الاستقرار المالي للمصارف في أمريكا اللاتينية خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠١٧.
أدوات الدراسة	استخدام العديد من طرائق التحليل الكمي، تضمنت هذه العوامل

	اختبار Welch t ذي المتوسطين، وتحليل لوحة السجل الثنائي، وتحليل بيانات لوحة التأثيرات العشوائية، وانحدار اللوحة الديناميكية باستخدام نموذج GMM المكون من خطوتين.
نتائج	واستناداً إلى التحليل الكمي لأكبر المصارف في الدول التي شملتها الدراسة، فإن الاستنتاج الرئيسي لهذا العمل هو إن أنظمة التمويل المستدامة لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي للمصارف في القطاع المالي، وينبغي تعميق تحليل الاستقرار المالي في إطار إدارة التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بتأثير السياسات المستدامة على المخاطر النظامية، تساهم هذه الاطروحة كذلك في الأكاديمية من خلال سد فجوة: الدراسة المتعلق بالاستقرار المالي في أمريكا اللاتينية والعلاقة بين الاستقرار المالي والتنظيم المالي الحالي، فضلا عن، توضح هذه الدراسة تأثير الممارسات المالية المستدامة على الاستقرار المالي. ويوفر هذا العمل إطارًا تجريبيًا لتطوير نظريات الاستقرار المالي والتنمية المستدامة
مدى الاستفادة	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري بمعلومات ونتائج وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام القطاع المصرفي لدراسة التنمية المستدامة.
اوجه الاختلاف	الاختلاف في مدة الدراسة وكذلك النماذج المستخدمة في التحليل، وايضا اختلاف في المتغيرات المستخدمة في الدراسة
٣. (Sandor Semperger, Gergo Pinter, ٢٠٢٠)	
عنوان الدراسة	Sustainable Banking; Evaluation of the European Business Models التقييم المصرفي المستدام لنماذج الأعمال الأوروبية
مكان الدراسة	الدول الاوربية
عينة الدراسة	تم تطبيق هذه الدراسة في مصارف البلدان الاوربية
نوع الدراسة	دراسة
اهداف الدراسة	الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم أداء التنمية المستدامة

	للمصارف في نموذج الأعمال المصرفية الأوروبية المستدامة (M)، الأمر الذي يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في نموذج الأعمال، هناك أهداف فرعية للدراسة: الهدف الفرعي الأول من هذه الدراسة هو العثور على عناصر SBM للقطاع المصرفي. الهدف الفرعي الثاني من دراسة هو تحديد أهمية كل عنصر من عناصر التنمية المستدامة. الهدف الفرعي الثالث من الدراسة هو تقييم ومقارنة الاستنتاجات المستدامة لنموذج أعمال المصارف في مختلف البلدان الأوروبية.
أدوات الدراسة	تنفيذ منهجية دلفي لتحديد العناصر ذات الصلة بالقطاع المصرفي، ثم ترتيب العناصر التي حددها الخبراء حسب الأولوية وتحليل الاستنتاجات باستخدام طريقة هرمية تحليلية للعملية بناءً على قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
نتائج	أظهرت نتائج مقارنة المصارف التي شملتها الدراسة حسب الدولة إن استقرار نماذج الأعمال للمصارف النرويجية والألمانية أعلى من مثيله في الدول الأخرى، إذ احتلت المصارف التي شملتها الدراسة من المجر وإسبانيا المرتبة الثانية، واحتلت المصارف من المملكة المتحدة وبولندا وفرنسا المرتبة الثانية في المركز الثالث وأخيرًا مصرف إيطاليا في المركز الرابع من حيث استدامة نموذج أعمالهم، تعطي نتائج هذه الدراسة المديرين في القطاع المصرفي التوجيه عند تصميم نموذج الأعمال التنمية المستدامة، إذ يمكن مراقبة جميع الاتجاهات والسلوكيات لكل مكون بشكل منفصل وتعديلها من حيث تأثيرها على أداء التنمية المستدامة للمصارف
مدى الاستفادة	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري بمعلومات ونتائج وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام القطاع المصرفي للدراسة.
اوجه الاختلاف	الاختلاف في مدة الدراسة وكذلك النماذج المستخدمة في التحليل، وايضا اختلاف في المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

٤. (Cristina Gutiérrez-López & Julio Abad-González, ٢٠٢٠)	
عنوان الدراسة	Sustainability in the Banking Sector: A Predictive Model for the European Banking Union in the Aftermath of the Financial Crisis التنمية المستدامة في القطاع المصرفي: نموذج تنبؤي للاتحاد المصرفي الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية
مكان الدراسة	الدول الاوربية
عينة الدراسة	تم تطبيق هذه الدراسة في ٤٥ مصرف في ١٥ دولة أوروبية
نوع الدراسة	دراسة
اهداف الدراسة	الهدف من هذه الدراسة هو تحليل استدامة المصارف في الاتحاد الأوروبي، كما تتيح فترة الدراسة المختارة مناقشة حول استدامة ملاءة المصارف بعد الأزمة المالية في أوروبا.
أدوات الدراسة	تأخذ الدراسة في الاعتبار إطار عمل الاتحاد المصرفي الأوروبي ونتائج تمارين اختبار الإجهاد الأخيرة، باستخدام لجنة من ٤٥ مصرف في ١٥ دولة أوروبية تم اختبارها في ٢٠١٤ و ٢٠١٦ و ٢٠١٨ نسبة رأس المال من المستوى ١ عن طريق المؤشرات المالية التي تمثل نهج CAMELS (رأس المال وجودة الموجودات والإدارة والأرباح والسيولة والحساسية لمخاطر السوق وكذلك المتطلبات الإضافية للمؤسسات المالية العالمية ذات الأهمية النظامية (G-SIFIs)، يحدد النموذج أيضًا متغيرًا مشتركًا وهميًا يُشار إليه في الكشف عن تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، مع اعتماد خطة استدامة شاملة.
نتائج	تسلط نتائج الباحث الضوء على الرسملة وجودة الموجودات والإدارة والأرباح كمتغيرات توضيحية تزداد أهميتها في السيناريو العكسي، يؤدي هذا التدهور في ظروف الاقتصاد الكلي إلى ارتفاع التكاليف بالنسبة للمؤسسات المصرفية، ويقلل من ربحيتها وكفاءتها، ويقلل من تدفق الائتمان التجاري. وكذلك لا يزال يتعين على الاتحاد المصرفي الأوروبي إن يثبت إنه يقدم لأعضائه مزايا من حيث الملاءة المصرفية مقارنة ببقية أوروبا، وتظهر هذه الاستنتاجات إن المصارف تساهم بشكل أكبر

	في الأمن المالي عندما تتصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيًا وبيئيًا.
مدى الاستفادة	استفادت الباحثة من هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري بمعلومات ونتائج وكذلك المراجع المستخدمة.
اوجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام القطاع المصرفي للدراسة.
اوجه الاختلاف	الاختلاف في مدة الدراسة وكذلك النماذج المستخدمة في التحليل، وايضا اختلاف في المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

اسهامات الدراسة الحالية:

الدراسات السابقة لم تتناول متغير التنبؤ بالفشل المالي من خلال مؤشرات مالية وغير مالية (مؤشرات التنمية المستدامة ولكن العديد تناولت التنبؤ بالفشل المالي من خلال النسب المالية او اختبار لنماذج التنبؤ المالي المعدة مسبقا من قبل باحثين اخرين او لغرض المقارنة بين نماذج التنبؤ بالفشل المالي، لكن في هذه الدراسة نسعى لبيان مدى دقة النموذج المبني على النسب المالية ومؤشرات ابعاد التنمية المستدامة، كما انه يعد البحث الاول من نوعه للخوض في هذا المجال من حيث تناوله للنسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة من خلال ادارجهم معا في نموذج لتنبؤ بالفشل المالي .

الفصل الثاني

النسب المالية ومؤشرات ابعاد التنمية المستدامة والفشل المالي مدخل نظري

المبحث الأول: المدخل النظري للنسب المالية للنسب المالية.

المبحث الثاني: المدخل النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الثالث: المدخل النظري للتنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الرابع: العلاقة النظرية بين النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة و التنبؤ بالفشل المالي

المبحث الاول: المدخل النظري للنسب المالية

توطئة:

ظهرت النسب المالية في منتصف القرن التاسع عشر، حيث كان يستعين بها، آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولعل اهم ما ساعدة على انتشارها بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها، وفهمها، وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء، بحيث تقلل قدر الإمكان الجهد والوقت للوصول الى نتائج أكثر دقة وان الأهداف الأساسية لأي كيان تجاري تتضمن هدفين أساسيين واللذان يتمثلان في: الربحية اولا (قدرة القطاع التجاري على توليد الأرباح) والملاءة المالية ثانيا (قدرة القطاع التجاري على سداد ديونه في الوقت المناسب)، وان تحقيق هذه الأهداف، لا سيما في ضوء التغيرات في بيئة الأعمال، وخاصة منافسة أكثر حدة، تتطلب إدارة فعالة للموارد المتاحة من خلال التخطيط والتنبؤ والرقابة واتخاذ القرار، واستمرارية الأعمال وتطوير وحدات الأعمال تعتمد إلى حد كبير على نتائجها المالية، لذلك أصبح التنبؤ بالنتائج المالية أمرًا ضروريًا، مما يتطلب استخدام الأدوات المتاحة لهذا الغرض وهذا هو الرابط الاساسي لهذا المبحث.

٢. ١. ١. تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية على انها العلاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا حتمية له الا اذا تم مقارنته بنسبة أخرى مماثلة وتسمى بالنسبة المرجعية وفي ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف كما يمكن تعريفها على انها عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة (Nuhu,٢٠١٤:١٠٦)

وقد عرفت كذلك على انها دليل إرشادي يستفاد منه في تقييم المركز والعمليات المالية للمؤسسة الاقتصادية، وإجراء مقارنة مع نتائج السنوات الماضية أو مع وحدة اقتصادية أخرى(Safitri,٢٠١٦:١٤٢).

و يتم تعريف النسب المالية على انها قيمة رقمية تتكون من قيمتين أو أكثر مأخوذة من المعلومات المالية للمؤسسة، أي حساب الميزانية أو بيان الدخل أو بيان التدفق النقدي (Thomas,٢٠١٦:٣).

وعرفها البعض الاخر بانها المؤشرات التي يمكن لإدارة المصرف استخدامها لوضع أهداف ومعايير مختلفة، اذ ان المؤشرات المالية مفيدة جدًا لأصحاب المصرف لتطوير استراتيجيات طويلة الأجل واتخاذ قرارات أكثر فعالية وكفاءة بشان القرارات قصيرة المدى(Priari & Wulandari,٢٠١٩:١٠٥).

من خلال التعاريف السابقة فان الباحثة تتفق مع تعريف (Priari & Wulandari,٢٠١٩:١٠٥).

لان هذا التعريف يتصف بالشمولية و يوضح مفهوم النسب المالية بشكل اوسع اذ يوضح علاقة النسب بأهداف المصرف وتطوير استراتيجياته وتحديد مدى كفاءة اداء المصرف .

٢. ١. ٢. تحليل النسب المالية

نتيجة لوجود العديد من الأرقام في الكشوفات المالية للوحدة الاقتصادية، فان هذا يسبب ارباكا وقلق للمستثمرين ونظرا لأهمية النسب المالية وتحليها وبانها الوسيلة التي تفصح بها الوحدة عن المعلومات المتعلقة بأدائها المالي، فقد وصفت بانها منجم ذهب للمعلومات(Bansal,٢٠١٤:١).

وكذلك عرف تحليل النسب بانه استخدام الكشوفات المالية لتحليل المركز المالي للوحدة الاقتصادية ولتقييم ادائها المادي (Ježovita,٢٠١٥:١١٨).

وتم تعريفها بانه اسلوب تحليل مالي يظهر فيه العلاقة بين مكونات الكشوفات المالية، ويتم التعبير عن تحليل النسب بشكل متناسب لإظهار العلاقة بين الأرقام في الكشوفات (Elahi et al.,٢٠٢١:٢١٢).

كما ذكر البعض بان تحليل النسب هو عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق المؤشرات الكمية والنوعية للنشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، اي انها عملية دراسة تفصيلية للكشوفات المالية بهدف تحديد نقاط القوة والضعف في هذه الحسابات، وتشخيص واكتشاف المشاكل لأجل

ايجاد الحلول لها، واستخدام هذه المؤشرات لأجل تقييم اداء الوحدة بهدف اتخاذ القرارات(Harold,٢٠٢٢:٣).

وكذلك عرفه البعض تحليل النسب بانها طريقة تستخدم للمساعدة في عملية اتخاذ القرار، استنادا إلى العلاقة بين الأرقام المعروضة في الكشوفات المالية بهدف تحديد القيمة وتقييم المخاطر، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مقارنة النتائج الحالية مع نتائج النسبة التاريخية داخل وحدة اقتصادية معينة، وايضا من خلال مقارنة النتائج بأداء المصارف المماثلة الاخرى في حقل الصناعة(Daniel,٢٠١٥:٨١).

وعرفت كذلك النسب المالية ضمن اطار تعظيم ثروة المساهمين على انه اداة تحليلية تعطي مؤشرا على ان الوحدة الاقتصادية لديها نقود كافية للوفاء بالتزاماتها المالية، وان مبلغ المستحقات معقول جدا، وان كفاءة ادارة مخزونها وتخطيط الاستثمار والعائد الصحي على الموجودات جيدا، اذ انه يمكن تحقيق هدف تعظيم ثروة المساهمين(Utami,٢٠١٧:٢).

وتم تعريفه بانه اسلوب تقني للتحليل المالي يظهر فيه العلاقة بين مكونات الكشوفات المالية، اذ ان الكشوفات المالية تحتوي على العديد من المعلومات الموجزة بالأرقام لو تم عرضها بشكل سردي، وانها لا تقدم معلومات كافية حول جدوى الوحدة المسؤولة عن إعداد الكشوفات، وعليه ينبغي تحليلها عن طريق النسب المالية للكشف عن السمات البارزة للكشوفات المالية وتحديد نقاط قوتها وضعفها ومقارنتها وتفسيرها وتعزيز عملية صنع القرار فيها(Vardhan et al.,٢٠١٧:٢٣٥).

ومن زاوية تقييم انجازات الإدارة السابقة والتوقعات المستقبلية فقد عرف بانه أداة يمكن ان تساعد في تقييم انجازات الإدارة السابقة والتوقعات المستقبلية، ومن خلال تحليل الانجازات المالية، اذ يمكن لأداره المصرف وضع الخطط وتنفيذها بهدف تعظيم قيمة المصرف وازدهارها (Novyarni & Ningsih,٢٠١٩:٢).

وعليه فان الباحثة ترى ان تحليل النسب المالية يعد أحد الأدوات المستخدمة على نطاق واسع في التحليل المالي، وهو تقنية مقارنة العلاقة أو(النسبة) بين عنصرين أو أكثر من المعلومات في الكشوفات المالية للمؤسسة الاقتصادية، وان هذا التحليل يساعد المدراء في معرفة مستوى الأداء

المالي للمؤسسة، سواء أكان ايجابي أم سلبي، فضلا عن استخدامها كأساس لصنع القرار لكل من الأطراف الداخلية والخارجية، والذين لديهم مصلحة في الوضع المالي ونتائج عمليات المصرف.

٢. ١. ٣. أهمية تحليل النسب المالية ومزاياها

يعد تحليل النسب جزء لا غنى عنه في تفسير النتائج التي كشفت عنها الكشوفات المالية، وانه يزود المستخدمين بمعلومات مالية مهمة ويشير إلى المجالات التي تتطلب التحقق، وتوجد العديد من مزايا تحليل النسبة، والمتمثلة بما يأتي (Wardana,٢٠١٢:١١):

١. **يساعد على فهم فاعلية القرارات:** يساعد تحليل النسب على فهم ما اذا كانت المصرف قد اتخذت قرارات صحيحة في التشغيل، والاستثمار، والتمويل، وإلى مدى المساعدة في تحسين الأداء.
٢. **تبسيط الأرقام المعقدة وإقامة العلاقات:** اذ تساعد النسب على تبسيط الأرقام المحاسبية المعقدة وإبراز العلاقات فيما بينها.
٣. **مفيدة في التحليل المقارن:** ان النسب لا تحسب لسنة وأحدة فقط، وانما يتم مقارنة مخرجات النسب لسنوات عدة، لمعرفة الاتجاه في عمل توقعات حول اعمال المصرف.
٤. **تمكن من تحليل SWOT :** ان النسب تساهم وبشكل كبير في شرح التغييرات التي تحدث في المصرف، لمساعدة الإدارة في فهم التهديدات والفرص الحالية وتسمح لها بإجراء تحليل SWOT الخاص بها (القوة – الضعف – الفرص – التهديد) (Krylov,٢٠٢٢: ٢٣).
٥. **مقارنات مختلفة:** تساعد النسب على إجراء مقارنات مع نسب محددة لتقييم ما اذا كان أداء المصرف أفضل أم لا، لهذا الغرض، من الممكن مقارنة الربحية والسيولة والملاءة المالية وما إلى ذلك للأعمال التجارية (بناءً على مصطلحات محاسبية متعددة) (مقارنة داخل المصرف / تحليل السلاسل الزمنية) أو مع كيانات أخرى (مقارنة كيانات الأعمال / التحليل المقطعي) ومع المعايير (التحليل الأساسي) (Thomas,٢٠١٦:١).

و يعد تحليل المؤشرات المالية مفيدًا في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف المالية لمؤسسة الأعمال، ويمكن ان يساعد رجال الأعمال والأطراف الحكومية والمصارف

الأخرى التي تستخدم البيانات المالية لتقييم السلامة المالية والتنبؤ بفوائد المصرف(Suprapti et al.,٢٠١٩:٣).

وذكر البعض ان التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعد امراً في غاية الاهمية للجهات القائمة بالتحليل المالي، اذ انه يمكنها من (Harold,٢٠٢٢:٥):

١. الكشف عن اتجاهات التنمية للقطاع التجاري من خلال تحليل ديناميكيات قيمة مؤشراته المالية.
٢. يوفر معايير لمساعدة المصرف على التخطيط لاحتياجاتها المالية المستقبلية.
٣. التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
٤. انها مجموعة من الأرقام أو الإحصائيات التي يسهل قراءتها وتفسيرها.

يمكن ان تشير النسب المالية المفسرة بشكل صحيح إلى المجالات التي تتطلب مزيدًا من التحقيق، تمامًا كما يمكن لتحليل المؤشرات المالية ان يسلط الضوء على الظروف والاتجاهات التي تظهر من خلال فحص العناصر الفردية للمؤشرات المالية، من خلال تفسيرها ومقارنتها مع المؤشرات المالية السابقة لنفس المصرف والمراجع أو التقارير المالية من مؤسسات أخرى في نفس الصناعة (Krylov,٢٠٢٢:٣٨).

٢. ١. ٤. استخدامات التحليل المالي :

يتم إجراء التحليل المالي بشكل عام لتقييم أداء المصرف في مختلف الجوانب ومدى تلبيتها لأهداف مستخدمي المعلومات الذين لديهم مصلحة مالية في المشروع، وذلك بهدف تحديد نقاط القوة والضعف لديك ثم استخدم المعلومات من التحليل المالي لتبسيط القرارات المالية لمشروعك(عيسى، واخرون،٢٠٢١: ٣٣)، وبهذه الطريقة يستخدم التحليل المالي لأغراض مختلفة بما في ذلك: (الامين، ٢٠٢٢: ٢٢)

أ- تقييم ربحية المشروع.
ب- تقييم الوضع المالي للمشروع.
ت- تقييم فعالية السياسة المالية.
ث- تقييم فعالية إدارة الموجودات والمطلوبات.

ج- تقييم الوضع التنافسي للمشروع.

ح- تقييم إمكانية الاستمرار في المشروع.

خ- الفشل المالي.

د- تطوير المؤشرات التي تزود الإدارة بالأدوات اللازمة لتخطيط ومراقبة وتقييم الأداء.

٢. ١. ٥. الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

ان تنوع تطبيقات التحليل المالي جعله مجال اهتمام الكثير من الأشخاص، على الرغم من ان كل منهم لديه أهداف مختلفة من هذا التحليل المالي، اذ ان كل فئة من الفئات المختلفة تحاول الحصول على معلومات مختلفة عن تلك المطلوبة للتحليل المالي، بسبب اختلاف الهدف، اذ كل منهم لديه هذه المعلومات لان هؤلاء المواضيع يهتمون بموضوع التحليل المالي وتطبيقاته حسب احتياجاتهم الخاصة(الصريفي، ومحمد،٢٠١٤ : ٣١)، وتتمثل هذه الجهات ما يأتي: (جعفر، ٢٠٢٠: ١٣)

١. المستثمرون الحاليون أو المحتملون.

٢. الدائنون.

٣. إدارة المصرف نفسها.

٤. الدوائر والمصارف الحكومية.

٥. شركات الوساطة المالية.

على سبيل المثال، يريد المستثمرون في كيان تجاري الحصول على معلومات مالية قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية، مثل: الأداء المالي للمؤسسة على المدى الطويل وقدرتها على تحقيق الربحية، اتجاه ربحية المصرف، دفع أرباح الأسهم، الوضع المالي للمؤسسة، العوامل المؤثرة على المستقبل، الهيكل المالي للمؤسسة، وفرص تطوير المصرف(الحياري،٢٠١٨: ٢٢).

كما يهتم الدائنون مثل المصارف المالية والمصارف بهذا التحليل ويشعرون بالقلق إزاء قدرة الأشخاص الذين تمنح لهم القروض على الوفاء بالتزاماتهم، وهو ما يمكن تقييمه من خلال الحصول على معلومات عن سيولتهم عندما يكون لديهم أفضل المؤشرات(الصريفي، ومحمد،٢٠١٤ : ٣٣).

أما إدارة المصرف نفسها فتختص بالتحليل المالي الذي يهدف إلى تحقيق أهداف مختلفة منها: (الجنابي، رويش،٢٠٢٢: ٩)

١. تقييم كفاءة الانظمة وإدارة موجوداتها ومطلوباتها.
٢. اكتشاف الانحرافات السلبية والاستجابة لها بسرعة.
٣. معرفة الموقع العام للمصنع مقارنة بمنافسيه في نفس الصناعة.

يظهر التحليل المالي نتائج لموظفي المصرف تعكس قدرة المنظمة على توفير الأمن الوظيفي لموظفيها ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم، مما يشجع الموظفين على مراقبة الوضع المالي للمؤسسة، وفيما يتعلق بالجهات والمصارف الحكومية، تقوم الهيئة الرسمية(جعفر، ٢٠٢٠: ١٧)، ممثلة في الخدمات الحكومية، بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأهداف الأتية:- (عبد الستار، وذياب،٢٠١٥: ٢٦)

١ احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المصرف.
٢ تسعير منتجات أو خدمات المصرف.
٣ الإشراف على نمو وتطور المصرف.

٢. ١. ٦. اسس التحليل المالي:

هناك عدد من الاسس التي ينبغي اتباعها عند إجراء التحليل المالي باستخدام النسب المالية لتوجيه عملية التحليل وإبقائها ضمن الإطار اللازم لتحقيق الهدف المقصود(عباس، وهادي،٢٠٢٢: ٢٢)، ومنها هذه الأسس:

١. التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:

الهدف الرئيسي للتحليل المالي هو فهم البيانات التي تحتويها البيانات المالية والتقارير المالية من أجل انشاء قاعدة معلومات تدعم متخذ القرار في عمله، ويساهم التحليل المالي مع المؤشرات المالية الرئيسة في تحقيق هذا الهدف، وتتمثل المهمة في قصر كمية البيانات المحاسبية على مجموعة صغيرة تعبر عن مؤشرات مهمة(عبد الكريم،٢٠١٧: ١٢).

٢. القيام بتركيب النسب بطريقة منطقية:

هناك عدد من المبادئ الأساسية التي ينبغي ان يقوم عليها استخراج المؤشرات المالية، وهي: (مصطفى، وحمزة، ٢٠٢٠: ٣٥)

أ- تجميع المؤشرات بحيث تعكس علاقات اقتصادية محددة، على سبيل المثال، العلاقة بين الدخل وحقوق أصحاب المشاريع.

ب- ينبغي انشاء النسبة لتعكس العلاقة الوظيفية بين البسط والمقام، على سبيل المثال، تعكس نسبة الربح إلى صافي المبيعات العلاقة المباشرة بين الربح والمبيعات.

ت- يهدف المؤشر إلى ان يكون مفيدًا في فحص وتحليل العلاقات مع المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

ث- يفيد العائد على الاستثمار في تحديد جدوى الاقتراض اذ تستخدم الأموال المقترضة للاستثمار في الموجودات كما يمكن مقارنة العوائد على الموجودات وتكاليفها.

٢. ١. ٧. أهداف تحليل النسب

ان تحليل النسب هو من الخطوات الأولى في تحليل الوضع المالي للمؤسسة، لأنه يعد وأحد من أبسط الاجراءات المستخدمة في التحليل المالي (Andrijasevic&Pasic,٢٠١٤:١١٨)، لذلك ان هذا التحليل يساعد في التخطيط والتحكم والسيطرة، والتنبؤ، واتخاذ القرارات، وهو في الأساس، وتهدف تحليل النسب إلى: (Vardhan et al.,٢٠١٧:٢٣٣):

١. تحديد السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل للمؤسسة، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل (الحالية) وطويلة الأجل.
٢. تحديد مخاطر التمويل الخارجي للمؤسسات التجارية.
٣. تحديد الكفاءة والربحية أو الربحية الإجمالية للعمليات التجارية.
٤. استخدام الموجودات أو الاستخدام الفعلي لموجودات المصرف لتوليد الإيرادات.
٥. تحديد العوائد والمخاطر المحتملة المرتبطة بالأسهم القائمة (أرباح الأسهم) أو الاستثمارات في أسهم المصرف.

٢. ١. ٨. محددات النسب المالية

ان استخدام المقاييس المالية لتقييم الأداء التشغيلي والمالي هو ممارسة مهمة وعالمية، وان استخدام المقاييس قد يكشف عن مشاكل في مجالات معينة من الأداء ولكن قد لا يوفر حلولًا حقيقية أو يقترح قرارات ينبغي اتخاذها لمعالجة تلك المشكلات (Periasamy,٢٠١٤:٣٢٩)، ولا يعد تحليل النسب المالية طريقة اختبار شاملة في تحليل البيانات المالية رغم انتشار استخدامها إلا ان لها بعض المحددات والقيود أهمها:

١. تجاهل الجوانب النوعية: توفر المحاسبة نظرة ثاقبة للجوانب الكمية (أو النقدية) للأعمال التجارية، ولكن في بعض الأحيان يمكن ان تفوق العوامل النوعية الجوانب الكمية، ويمكن ان تكون حسابات تحليل النسبة متحيزة في مثل هذه الظروف.
٢. تختلف العلاقات بين مجالات العمل المختلفة بسبب عوامل مختلفة ، مثل: ممارسات محاسبية مختلفة وسنوات ضريبية مختلفة، قد لا تكون قابلة للمقارنة تمامًا(Shah,٢٠١٤:٦).
٣. تستند التقارير إلى ميزانيات تعكس الماضي فقط ولا تشير إلى المستقبل.
٤. تتضمن البيانات المالية تقديرات التكلفة، وليس القيم.
٥. لا تغطي البيانات المالية جميع البنود، وتختلف المعايير والممارسات المحاسبية من بلد إلى آخر، مما يجعل المقارنات العالمية الهادفة صعبة.
٦. يعد اتخاذ القرار الإداري عملية ديناميكية في بيئة دائمة التغير، في حين ان تحليل التقرير ثابت لأنه يعتمد على البيانات التاريخية(Harold,٢٠٢٢:٦).
٧. الروابط بين النسب المئوية المختلفة وعدم قدرتها على حل المشاكل لا تظهر دائمًا بشكل فوري، اذ ان دورها إرشادي بشكل أساسي، أي انها تشير إلى حدوث انتهاكات ولا تقدم حلاً للمشكلة.

٢. ١. ٩. تصنيف النسب المالية

المقاييس المالية هي مؤشرات مفيدة للأداء المالي للمؤسسة وصحتها، يمكن حساب معظم المقاييس من المعلومات الواردة في التقارير المالية لأنه يمكن استخدام التقارير المالية لتحليل

الاتجاهـــات ومقارنـــة المعلومـــات الماليـــة للمؤسســـة بتلـــك الخاصـــة بالمصـــارف الأخرى(Harold,٢٠٢٢:٧).

لا يوجد نهج وأحد يناسب الجميع لاختيار المؤشرات المفيدة التي تلبي جميع احتياجات مستخدمي حسابات الأعمال، تستخدم الباحثة أساليب مختلفة لتصنيف المقاييس المفيدة، يرتب مؤلفو الكتب والباحثين المؤشرات وفقًا لممارسة الموضوعات الاقتصادية والآراء الشخصية لمحللين مختلفين. (Khan et al.,٢٠١٩:٣٦).

ويمكن تقسيم النسب المالية، إلى خمس فئات تقيس انواعًا مختلفة من المقاييس المالية للأعمال وهي:

اولا: نسب السيولة

تهدف نسب السيولة إلى تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الديون في الوقت الحاضر او على المدى القصير، اي بما يعني قياس سيولة الوحدة الاقتصادية من خلال قدرتها على تسديد المطلوبات قصيرة الاجل عند استحقاقها(Vardhan et al.,٢٠١٧:٢٣٥)

ثانياً: نسب النشاط

نسب النشاط هي نوع من المقاييس المالية التي تشير إلى مدى فعالية المصرف في استخدام مواردها لتوليد الإيرادات، وتشير نسبة النشاط إلى النسبة بين الايرادات الناتجة عن الموجودات والمبلغ المستثمر فيها، وكذلك تعرف باسم مؤشر الأداء أو مؤشر الانتاجية (Farfan et al.,٢٠١٧:٦

ثالثاً: نسب الربحية

تعد هذه النسب مقياس للربحية، وهي طريقة لقياس أداء المصرف، اذ ان الهدف الرئيس للمالكين وإدارة المصرف هو تحقيق الربح، وهو الهدف من وجودها على المدى الطويل، وتستخدم هذه النسب من قبل المحللين المالين والمستثمرين لغرض قياس وتقييم قدرة المصرف على توليد الدخل (Jayathilaka,٢٠٢٠:١٢) ، وتنقسم نسب الربحية على مجموعتين **الأولى** هي نسب الربحية من مقارنة الإيرادات بمجموعات مختلفة من المصروفات ضمن كشف الدخل، واما

المجموعة **الثانية** من نسب الربحية تقارن النتائج المدرجة في كشف الدخل بالمعلومات الموجودة في الميزانية (Ningsih & Sari,٢٠١٩:٣٦٣).

رابعاً: نسب المديونية

ان مبلغ الديون المترتبة على المصرف يشير إلى كمية أموال الغير التي تستخدم لغرض توليد الأرباح، وهذا ما يدعى بالرافعة المالية، فان المحللون الماليين مهتمين بالديون طويلة الأجل لأنها تقوم بإلزام المصرف بسلسلة من المدفوعات التعاقدية على المدى الطويل(Akbar,٢٠٢١:١٣)، وكلما زادت نسبة ديون المصرف، زادت معها مخاطر عدم القدرة على الوفاء بمدفوعات ديونها التعاقدية، ونظراً لأنه ينبغي الوفاء بمطالبات الدائنين قبل توزيع الأرباح على المساهمين، يتولى المساهمين الحاليين والمحتملين، والمقرضين اهتمام كبير لقدرة المصرف على وفاء الديون، وكلما زاد دين المصرف المتعلق بإجمالي موجوداتها، زادت معه المخاطر المتوقعة، ويوجد نوعان من مقاييس الرافعة المالية: مقاييس القدرة على خدمة الديون، ومقاييس درجة المديونية (Gitman & Zutter,٢٠١٥:١٢٤)

خامساً: نسب السوق

مؤشرات القيمة السوقية هي مقاييس مالية تقيس أسعار الأسهم وتقارن أسعار السوق بأسعار المنافسين، تتبع هذه التقارير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية لفهم وضعها في السوق، وان مؤشرات القيمة السوقية هي صيغ تستخدم لفهم سعر سهم المصرف بشكل أفضل لتحديد سهمًا، المؤشرات في هذه المجموعة إما مقومة بأقل من قيمتها أو مبالغ فيها (Gitman & Zutter,٢٠١٥:١٣١)

المبحث الثاني: الاطار النظري لمؤشرات ابعاد التنمية المستدامة

توطئة:

ان التنمية المستدامة تمثل إطارًا جيدًا لتحفيز وتحقيق الأهداف من خلال التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة، وهي أفضل طريقة لاستخدام الموارد الطبيعية بدلاً من استنفادها بطريقة تضر بالأجيال القادمة، اذ تعد التنمية المستدامة أحد العوامل التي ينبغي مراعاتها عند تنفيذ الانشطة المختلفة، وان الهدف من التنمية المستدامة هو توفير التوازن بين جميع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢. ١.٢. مفهوم التنمية المستدامة ونشأتها:

لقد مرت التنمية المستدامة بعدة مراحل ولم تولد من فراغ، بل هي في تطور مستمر وواضح في مفهومها، يُنظر إليه على انه زيادة في مستوى دخل الفرد إلى جانب مصطلح النمو الاقتصادي، وقد ذهبت مرحلة التعبير عن الزيادة في الدخل القومي ومتوسط دخل الأفراد إلى أبعد من ذلك(Damirchi،٢٠١٧etal, :٣٣) ، وذهب آخرون في تحديد تاريخ التنمية المستدامة الذي يعود إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، عندما انشأ الأوروبيون محميات صيد، وتربية الماشية وممارسات الغابات المستدامة في شرق وغرب الهند الاستعمارية في ذلك الوقت، وسعى إلى الحفاظ على استمراريتها واستدامتها(Fagerström,٢٠١٦: ٢٣).

وقد ظهرت محاولات جادة لتعزيز التنمية المستدامة في النصف الثاني من القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية وبعد نمو كبير على نطاق عالمي، أدى الطلب المتزايد على الاقتصاد والموارد الطبيعية، والآثار البيئية والاقتصادية الناتجة، إلى بذل جهود لإيجاد طرائق لتحقيق التوازن بين نمو واستهلاك الموارد، تم تأسيس نادي روما في عام ١٩٦٨، إلى عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف دول العالم(١١ :٢٠١٤، Gioranka,etal)، وفي عام ١٩٧٢ نشر النادي توقعاته لعام ٢١٠٠ تفيد بانه سيكون هناك خلل في مسار النمو الاقتصادي العالمي طوال القرن الحادي والعشرين بسبب التلوث وتآكل التربة، وعقد مؤتمر حول موضوع الأمم المتحدة وفي المؤتمر الذي نظمته الأمم المتحدة، نوقشت قضية البيئة وعلاقتها بمشاكل الفقر والتخلف في العالم، فالفقر والتخلف هما أكبر الأعداء البيئة، تمت صياغة تعريف صحيح للتنمية المستدامة في

عام ١٩٨٧ من قبل لجنة بروندتلاند التابعة للأمم المتحدة(Hyrslova,etal,٢٠١٥:٣٠)، وفي ١٩٩٧ تم نشر اتفاقية كيوتو، وهي إطار تم التفاوض عليه دوليًا لتنظيم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الدول الموقعة، ويهدف إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة للاحتباس الحراري العالمي وتغير المناخ المرتبط به والتي تظهر على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، يخدم البروتوكول أهداف الاتفاقية الإطارية بشان تغير المناخ (UNFCCC) التي تم تبنيها خلال الأمم المتحدة، وفتح للتوقيع في ريو دي جانيرو في يونيو من نفس العام، ودخلت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ حيز التنفيذ في ١٩٩٤، وعقدت قمة المناخ في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، لان الأحزاب السياسية كانت مقتنعة بان البيئة في العالم في التدهور المستمر على الرغم من عقد العديد من المؤتمرات والتوصل إلى العديد من الاتفاقيات، اذ ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة(Damirchi،٢٠١٧ :٣٤ etal,) ، وكيفية التعامل مع ظاهرة الاحتباس الحراري، وكذلك سبل تحقيق التنمية العالمية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية في مختلف أشكالها، الاستراتيجيات الكلية والجزئية في معاهدة كيوتو في عام (١٩٩٧) واكتفى الأعضاء المشاركون بوضع خطوط عمل عامة لمكافحة تغير المناخ والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، اعتمدت الأمم المتحدة في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥ اتفاقية باريس بشان تغيير المناخ، ودخلت حيز التنفيذ في ٤ نوفمبر ٢٠١٦ بعد تحقيق الاختبار المزدوج لـ ٥٥ دولة تساهم بما لا يقل عن ٥٥٪ من الانبعاثات العالمية بإيداع صك التصديق أو القبول أو الالتزام بالاتفاقية مع الأمين العام للأمم المتحدة(Jiajia،٢٠١٤:٢٢).

وبدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة في النصف الثاني من القرن الماضي وظهر لأول مرة في أدبيات الاقتصاد ثم في الأدبيات الاجتماعية، أصبح مفهوم التنمية المستدامة أحد المصطلحات العالمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحوكمة، وكان هناك العديد من المفردات التي طبقت التعبير عن مفهوم التنمية المستدامة، فعبّر عنها البعض على انها تحسين مستمر، وأطلق عليها البعض اسم التنمية المعتمدة ، وأطلق عليها آخرون اسم التنمية المستدامة(Kubáňková&Hyršlová,٢٠١٥: ١٠)، وانتشر المصطلح إلى الجيل الثاني، اذ يمكن التعبير عن التنمية المستدامة بشكل عام كمفهوم يسمى البيئة الحيوية التي توجد فيها الكائنات الحية المختلفة والعوامل الطبيعية التي تحافظ على وجودها مدى الحياة، لأطول فترة

ممكنة، وفي السنوات الأخيرة ازداد استخدام مفهوم التنمية المستدامة بين السياسيين والاقتصاديين ورجال الأعمال بشكل كبير ويختلف المفهوم باختلاف الأشخاص والقطاعات والبلدان(Abid & Ahmed,٢٠١٤:٤٥).

وفي المؤتمر العالمي الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل في عام ١٩٩٢، عرفا ذلك بانه ضرورة انجاز الحق في التنمية تلبية للاحتياجات التنموية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية(Jiajia،٢٠١٤:٢١).

وعرّفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على ان "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم"(Fagerström,٢٠١٦: ٢٢).

ويعرّفها المصرف الدولي على انها "عملية تهدف إلى تحقيق تكافؤ ثابت يضمن توافر نفس فرص التنمية الحالية للأجيال القادمة ويضمن استقرار إجمالي رأس المال أو نموه المستمر بمرور الوقت"(Iswaissi& Falahati,٢٠١٧: ٢٣).

كما تم تعريفه(Jadoon)على انه "الأدوات التي تستخدمها المصارف للحفاظ على وضع مستقر" والتدابير التي تستخدمها المصارف لتحقيق التنمية المستدامة، هي الابلاغ عن استدامة المصارف(CSR) ومحاسبة المحصلة الثلاثية أي الابلاغ المتكامل (TBL)، بشكل عام يمكن لمن هم على دراية بأدبيات حول التنمية المستدامة ان يدركوا ان المفهوم قد أثار جدلًا أكاديميًا وعمليًا كبيرًا(Jadoon, ٢٠١٦:٢٠).

وكذلك ان التنمية المستدامة تعني الحفاظ على موارد المصرف وأموالها وموجوداتها، والتي تمثل على المدى الطويل ثروة المجتمع ككل، وبتطبيق هذا الاستنتاج على المحاسبة فان التنمية المستدامة تعني أكثر من الاستمرارية كما اشار اليها في معيار المحاسبة الدولي رقم(١) عند اعداد القوائم المالية ينبغي مراعاة تقييم قدرة المصرف على الاستمرار لمدة لا تقل عن ١٢ شهرًا من تاريخ البيانات المالية، ويمكن تعريفها أيضًا على انها "أحد المبادئ الأساسية لإعداد الحسابات السنوية"(Baldwin,٢٠١٨: ٣٩).

وهذا يعني انه في المستقبل القريب ستواصل المصارف انشطتها التجارية وليست ملزمة ولا تنوي تقليل حجم موجوداتها أو تصفيتها أو مواجهة الدائنين بما يتفق مع القوانين (١٠ :٢٠١٤، Gioranka,etal).

وعليه فان(Elfadli) يعرّف التنمية المستدامة من وجهة نظر محاسبية بانها "قدرة المصرف على البقاء على المدى الطويل في تسيير أعمالها، بشرط ان تحقق معدلات نمو عالية بمؤشرات تؤكد ذلك، ويرتبط تطوير الأعمال ارتباطًا وثيقًا بالمنظمة، لذلك ينبغي تحديد النمو في أوسع سياق ممكن لزيادة القيمة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مع تطور نموذج الأعمال، من منظور ضيق قائم على العائد والاستمرارية إلى رؤية عالمية قائمة على المسؤولية العالمية وخلق القيمة، تنعكس في جميع انحاء المصرف(Elfadli,٢٠١٩:٣٩).

٢. ٢. ٢ أهمية التنمية المستدامة

تظهر أهمية التنمية المستدامة بشكل عام في انها السبيل الوحيد للبقاء وإطالة أمد ما لدينا من موارد نادرة ومحدودة ميزة تنافسية للمؤسسات التي تتبناها، والتي تتبناها كاستراتيجية أساسية، باستثناء المصارف التي تعمل على الحفاظ على المجتمع، والحفاظ على الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة، وما إلى ذلك(Fung,٢٠١٤: ٧٢)، والتنمية المستدامة من أهم مقاييس الأداء في بيئة الأعمال سريعة التغير، اذ أصبح تغير المناخ ورضا العملاء من القضايا الحقيقية التي تواجه القادة، لأنها لا تعكس فقط تأثير المصرف على الاقتصاد، البيئة والمجتمع، ولكن أيضًا نقل مسؤولية المصرف وممارسات الأعمال إلى المساهمين(Hermes& Wijayati,٢٠١٦:٢٣)، وبشكل عام يمكن تحديد أهمية التنمية المستدامة على النحو التالي:

١- يساعد على وضع الخيارات المستقبلية وتحديد الاستراتيجيات وصياغة سياسات التنمية برؤية مستقبل متوازن وعادل.
٢- تحفيز وزيادة الفرص للمشاركة في تبادل المهارات والخبرات والتفوق في زيادة التعليم نشر الوعي والتدريب واكتساب المهارات وتحفيز الإبداع(Iswaissi& Falahati,٢٠١٧:٣٣).
٣- تشجيع توحيد الجهود بين مختلف القطاعات الحكومية والخاصة بشان ما يتم الاتفاق عليه من برامج وأهداف تساهم في تلبية احتياجات الفئات الحالية في المجتمع والمستقبلية.

٤- تنبع أهمية التنمية المستدامة من أهمية تحليل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية من منظور شمولي ومتكامل، وتجنب التفرد والانانية في معالجة القدرات والموارد المتاحة(Jaimes& Jacobo,٢٠١٦:٤٤).

٢. ٢. ٣. خصائص التنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة مجموعة من الخصائص الرئيسة على النحو التالي:

١. التنمية المستدامة هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين مساوئ استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي، اذ تعمل جميعها في انسجام ضمن النظام البيئي بطريقة ما، يحافظ عليه ويحقق التطور المستمر المنشود.
٢. التنمية المستدامة هي تنمية طويلة الأمد وتعبر عن ظاهرة عبر الأجيال أي انها تعني عملية تحول من جيل إلى جيل، ويعني انها ينبغي ان تحدث في فترة زمنية معينة ، وعليه تمتد عملية التنمية المستدامة من ٢٥ إلى ٥٠ عامًا(Krechovská& Tausl,٢٠١٤:٤٦).
٣. ان عملية التنمية المستدامة تتم على العديد من المستويات المختلفة، بما في ذلك العالمية (الإقليمية والمحلية)، وعليه ينبغي علينا ان ندرك ان كل ما هو مستدام على المستوى الوطني ليس مستدامًا على المستوى العالمي لان سبب هذا التناقض الجغرافي يعود إلى آليات النقل التي تنتقل من خلالها الآثار السلبية لدولة أو منطقة معينة بين هذه المناطق خاصة ببلدان أو مناطق محددة أخرى(Johnston,etal,٢٠٢٠:٣٥).
٤. تشمل التنمية المستدامة أربعة مجالات رئيسة على الأقل وهي اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية، وعلى الرغم من إمكانية تعريف مفهوم التنمية المستدامة لكل مجال من هذه المجالات على حدة، فان أهمية التنمية المستدامة تكمن بشكل خاص في العلاقات المترابطة(Zeeshan, etal,٢٠١٨:٣٩).
٥. تنمية المستدامة لها تفسيرات متعددة، على الرغم من ان كل تعريف من تعريفاتها يؤكد على تقييم الاحتياجات البشرية، الحالية أو المستقبلية وكيفية تلبيتها، ولكن في الواقع لا يمكن ان يكون أي من هذه التقييمات موضوعيًا، وعليه فان أي محاولة ستحيط بها اليقين، والذي

بفضله يمكن تفسير التنمية المستدامة وتطبيقها وفقًا لوجهات نظر مختلفة قضايا متعددة (Menash,٢٠١٩:٢٢).

٢. ٢. ٣. مبادئ التنمية المستدامة

تظهر مبادئ التنمية المستدامة انها تمثل الأساس الذي يمكن ان يوجه وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالاتها المختلفة وعلى المستويات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية(Michelon& Parbonetti,٢٠١٢:١٢)، وهي كالاتي:

١- **على الصعيد الاقتصادي:** اعتماد المحاسبة المناسبة لتوجيه الاقتصاد بما يتناسب مع العمليات البيئية للكوكب ويعكس المحتوى الحقيقي والكامل للمحيط الحيوي(Johnston,etal,٢٠٢٠:٣٦)، وهذا المبدأ له مجموعة من الآثار المترتبة على السياسات التشغيلية، وهي:

أ- تبني مفهوم شامل للثروة مرتبط بالترويج المتزامن للأشكال الخمسة الرئيسة لرأس المال الطبيعي والبشري والاجتماعي والصناعي والمالي.

ب- مواءمة الاقتصاد العالمي مع قدرة الطبيعة على التجدد ودمج "العوامل الخارجية" الحاسمة في جميع حسابات الفوائد والتكاليف(Ong& Djajadikerta,٢٠١٧:٤٠).

ت- تجسيد قدر كافي من الرفاهية الاجتماعية والتنمية البشرية في الحسابات الاقتصادية.

ث- تشكيل السياسة التنظيمية والضرائب بشكل مرغوب والقضاء على النتائج السلبية.

ج- الاعتماد على آليات السوق بطريقة شفافة لتعكس التكاليف "الحقيقية" لتخصيص الموجودات الرأسمالية(Saunders,etal,٢٠١٦:٣٠).

٢- **على المستوى البيئي** : ضمان الحفاظ على التنوع الاساسي لجميع اشكال الحياة في المحيط ويترتب على هذا المبدأ : (Shrivastava& Addas,٢٠١٤:٣٤)

أ- تحمل المسؤولية عن إدارة شبكة الحياة على كوكبنا.

ب- استهلاك انواع الموارد والطاقات المتجددة.

ت-المحافظة على تنوع تجمع الجينات الموجودة.

ث-تحديد استخدام الارضي لأجل تقليل التعدي البشري على اشكال الحياة الاخرى ودعم التنوع البيولوجي في المناطق البشرية

٣- **على المستوى الاجتماعي:** تعظيم درجات الحرية وإمكانية تحقيق الذات للجميع دون ان يؤثر أي فرد أو جماعة سلبًا على الآخرين، ويتعلق المبدأ الثاني بمسألة الرفاه ووضع السياسات لضمان المشاركة الفعالة والحرية من أهم تطلعات الانسان، مع التأكيد على الطبيعة الأساسية لحقوق الانسان(Zeeshan, etal,٢٠١٨:٤٠)، بهذا المعنى يمكن رسم تشبيه بين الحقوق والسلع بقدر ما تتطلب السياسات الحقوق وهذا مرتبط بتطوير الحقوق جوهريًا من خلال تطوير القدرات(Tristan& Wallin, ٢٠١٤:٤٥)، أي استقلالية الناس في قدرتهم على إيجاد وسائل لتحقيق الأهداف المتعلقة برفاهيتهم: (Jadoon, ٢٠١٦:٣٥)

أ- تعزيز التسامح باعتباره حجر الزاوية في التفاعلات الاجتماعية.

ب-ترسيخ الحقوق العالمية في إطار المواطنة العالمية.

ت-العمل على الشمولية والديمقراطية الفعالة في الحكم.

ث-ضمان الوصول العادل إلى الموارد المعززة للحياة.

ج- إقامة التعاون كأساس لإدارة القضايا العالمية والمشاعات العالمية.

ح- انهاء الحروب وتجريم التجارة في تقنيات الأسلحة.

خ- تعزيز محو الأمية المستدامة من خلال التعليم على جميع المستويات.

د- تجسيد مفاهيم تعزيز التنمية المستدامة في إطار تشريعي عالمي فعال.

يرى الباحثة ان التنمية المستدامة تساعد على إيجاد طرائق وتطوير مناهج علمية وتقنية للعمل على كيفية الاستفادة المثلى من الموارد لتلافي الإفراط في الاستخدام والهدر وتقليل الهدر في استهلاك هذه الموارد في نفس الوقت مما ينعكس إيجاباً على حياة الانسان وان التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي تزيد من فرص المساواة وخلق حالة من التكافل الاجتماعي، وتطبيق التنمية المستدامة يتطلب كذلك إدراك أهمية التنمية المستدامة ومعرفة جيدة بمحتواها، فضلاً عن المعايير والقوانين المنظمة للاستدامة.

٤.٢.٢. الابلاغ عن التنمية المستدامة

تعد التقارير والقوائم المالية المعلنة خلاصة ما تم من عمليات وأحداث اقتصادية خلال السنة المالية، إذ يخضع إعدادها لمبادئ ومعايير محاسبية متعارف عليها تحدد البيانات التي تشملها وتحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وعرضها فإدارة الشركة هي الجهة المسؤولة عن

محتوياتها، فهي التي تختار المسؤولية الاجتماعية لمعالجة العمليات والأحداث الاقتصادية، وتسعى لإظهار مركزها المالي بأفضل صورة وإن يكن وضعها الاقتصادي مستقرا لماله من تأثير مباشر على قيمة الشركة، فالمستثمرون والمقرضون والأطراف الأخرى يعتمدون على القوائم المالية المعلنة، لذلك تلجأ إدارة الشركة وتحت ظروف تشغيلية معينة، وبطريق المحاسبة الابداعية إلى التدخل في القياس والإفصاح المحاسبي، وذلك باختيار طرف وحوكمة محاسبية تؤثر على الأرقام المحاسبية المفصح عنها، مستغلة بذلك المرونة المتاحة لخدمة أغراضها، بحيث تظهر بشكل لا يتنافى في الظاهر مع المبادئ والمعايير التي تخص المحاسبة، بحيث تظلل وتتلاعب بالأرقام المحاسبية بطريقة تؤدي إلى إظهار الاداء المالي بشكل طبيعي لا يثير الشكوك والتساؤلات والانتقادات الموجهة لإدارة الشركة.

٢. ٢. ٥. تعريف الابلاغ عن التنمية المستدامة:

تطور إعداد التقارير حول التنمية المستدامة من التركيز الأساسي على القضايا البيئية إلى التركيز على الانشطة الاجتماعية لكيانات الأعمال، اذ يتم الكشف عن جميع المعلومات المطلوبة لتنفيذ التقرير الثلاثي (TBL)، ممثلة بمعلومات عن أبعاد التنمية المستدامة (EGSEE)(Higgins,etal,٢٠١٨:٦٠).

عرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠١٣ الإبلاغ عن التنمية المستدامة على انه الإبلاغ عن السياسات الاجتماعية والبيئية وآثارها، في حين عرّفته مبادرة الإبلاغ العالمية على انه وسيلة تساهم به المصرف أو تريد المساهمة في المستقبل من خلال التحسن او التعثر في الاوضاع الاجتماعية، البيئية، الاقتصادية، والتطورات، على مختلف الصعد سواء المحلي او العالمي(Kanbaty& Hellmann,٢٠٢٠: ٧٥).

وكذلك ينظر للإبلاغ عن التنمية المستدامة انها وسيلة لإعلام مختلف أصحاب المصلحة داخل المصرف وخارجها بتأثير المصرف وأدائها بعيد المدى في مجال التنمية المستدامة(Brochet,etal,٢٠١٩:٥٨).

من هذا نستنتج ان تقارير التنمية المستدامة لا تعكس فقط الربحية على المدى الطويل، ولكنها تحتوي أيضًا على معلومات حول رفاهية المجتمع وحماية الموارد الطبيعية والبيئة من التلوث.

٢. ٢. ٦. اهداف الابلاغ عن التنمية المستدامة ومزاياها:

الابلاغ عن التنمية المستدامة يسعى إلى تحقيق عدة اهداف وهي: (Torelli,etal,٢٠٢٠:٣٠)

١. تقييم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لوحدات الأعمال.
٢. تقرير عن الجهود والتقدم المحرز في مجال التشغيل المستدام للكيانات الاقتصادية.

وكما ان الابلاغ عن التنمية المستدامة له مزايا متعددة منها ما يأتي:

١. تقرير التنمية المستدامة هو مقياس لفعالية المبادرات المتخذة والمنظمة كدليل ومرجع للمبادرات المستقبلية المصممة لمساعدتك على اغتنام الفرص الجديدة.
٢. القدرة على تحسين التأثير في المجتمع.
٣. ترجمة الربحية إلى التخفيف من المخاطر.
٤. مراقبة التقدم ودعم العملاء في تحقيق رغباتهم وطموحاتهم(Higgins,etal,٢٠١٨:٦٢).
٥. إشراك أصحاب المصلحة في عمليات تبادل المعلومات.
٦. تحديد ما تفعله المصرف فيما يتعلق بالبيئة والصحة والسلامة.
٧. ترسيخ مبادئ الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة.
٨. توفير بنية تحتية متطورة وفعالة توفر أساسًا متينًا لبناء مدن مستدامة واقتصاد حيوي للنمو على المدى الطويل(Christensen,etal,٢٠١٨: ٤٥).

٢. ٢. ٧. الدوافع نحو الابلاغ عن التنمية المستدامة

حددت المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) الإبلاغ عن التنمية المستدامة على انه ممارسة لقياس والإفصاح عن مسؤولية أصحاب المصلحة الخارجيين والداخليين عن أداء المنظمة نحو هدف التنمية المستدامة(Papoutsi& Sodhi,٢٠٢٠:٦)، وهناك العديد من الأسباب لاستخدامها والتي يمكن عرضها على النحو الاتي:

١. **الدوافع الداخلية:** ممثلة في: **(**Reimsbach,etal,٢٠١٩: ٣٠**)**

أ- الحصول على أفضل المعلومات.
ب- تحسين إدارة المخاطر.
ت- تحسين الأداء.

ث- حفظ الموارد والمال.

ج- زيادة ثقة الموظف.

٢. **الدوافع الخارجية:** ممثلة في: (Wang,etal,٢٠١٨:٢٨)

أ- تحسين الاتصال مع أصحاب المصلحة.

ب- تحسين المساءلة المحاسبية والشفافية.

ت- عرض صورة إيجابية وذات مصداقية للمؤسسة.

ث- بناء الثقة في القطاع العام.

٢. ٢. ٤.أبعاد التنمية المستدامة

ذكر تقرير بروندتلاند على الصلة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، اذ اشار على انه لا يمكن تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة دون احترام متطلبات الثلاثة "المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" وان كل هذه الابعاد الثلاثة تتضمن عددًا من الانشطة المتداخلة لتحقيق التنمية المستدامة(Hyrslova,etal,٢٠١٥:٢٩)، على النحو الآتي:

١. **البعد الاجتماعي**

تشمل التنمية المستدامة الاجتماعية مفاهيم الانصاف والعدالة وإمكانية الوصول والمشاركة والهوية الثقافية والاستقرار المؤسسي، هذا المفهوم يعني ان الناس مهمون لان التنمية تتعلق بالناس، تشير التنمية المستدامة الاجتماعية بشكل أساسي إلى نظام اجتماعي يهدف إلى الحد من الفقر في إطار قاعدة الموارد البيئية والاقتصادية الحالية في المجتمع(Abid & Ahmed,٢٠١٤:٥٠)، وتشير التنمية المستدامة إلى التوازن بين استهلاك الموارد المتاحة وقدرة النظم الاجتماعية على تلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، وهذا يعني الحفاظ على قدرة الأرض على توفير نوعية الحياة ليس فقط لكل شخص على قيد الحياة، ولكن أيضًا لجميع سكانها الذين لم يولدوا بعد، لذلك تعني التنمية المستدامة الحفاظ على ظروف جيدة للتنمية، ليس فقط كمتطلبات مادية أساسية لبقاء الحاضر، وكذلك للأجيال القادمة، وبهذا المعنى فان التنمية المستدامة مصحوبة بنظرة متفائلة جديدة للتنمية العالمية(Baldwin,٢٠١٨: ٤٥).

والتزامات التنمية البشرية هي كما يأتي:

أ- القضاء على الفقر المدقع خلال فترة تحددها كل دولة.

ب- دعم التشغيل الكامل كأحد أهداف السياسة العامة الرئيسة.

ت- تعزيز الإدماج الاجتماعي القائم على تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان.

ث- تحقيق المساواة والعدالة بين المرأة والرجل.

ج- تسريع وتيرة التنمية في أقل البلدان نموا وضمان مراعاة أهداف التنمية الاجتماعية في برامج التكيف الهيكلي. (Ferreira, ٢٠١٨ :٥٠)

ح- خلق بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تسمح للناس بتنمية المجتمع.

خ- ضمان المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأساسية للجميع.

د- تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية من خلال الأمم المتحدة. (Wim& Teresa, ٤١ :٢٠١٦)

٢. **البعد البيئي**

يتعلق البعد البيئي للاستدامة بالممارسات البيئية، والاهتمام بالبيئة والنظام المشترك، والحفاظ عليها، وعدم الإضرار بالبيئة التي نعيش فيها من خلال تقليل الانبعاثات والقضاء على النفايات الناتجة عن العمليات الصناعية للحد من التلوث بأشكاله المختلفة وتغير المناخ، تعمل المصارف على منع التلوث وتقليل انبعاثات الكربون، وهناك حوافز للتركيز على مصادر الطاقة المتجددة في منازلنا ومؤسساتنا(Bekiaris,etal,٢٠١٣: ٣٣)، ان عنصر حماية البيئة هو مصدر قلق لمستقبل البشرية وهو يحدد كيف ينبغي علينا دراسة وحماية نظام البيئة الطبيعية وجودة الهواء وتوفير موارد مركزة على الحفاظ على البيئة، تتعلق قضية حماية البيئة أيضًا بالتكنولوجيا التي من شانها تحسين حياتنا المستقبلية وتجنب المخاطر المرتبطة باستخدام التكنولوجيا(Boeva, etal,٢٠١٧: ٣٠).

وأشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، هو: "لتحقيق التنمية المستدامة، ينبغي ان تكون حماية البيئة جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية ومن الضرورة ألا يُنظر إليها بمعزل عن غيرها"، وقد تم نقل هذه الأهمية من خلال المبدأ الثالث الذي تم تعريف التنمية المستدامة على انها الحاجة إلى إعمال الحق في التنمية بطريقة تلبي احتياجات التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء(Hyršlová,etal,٢٠١٥:٣٣).

لذلك، تعتمد حياة الانسان ورفاهيتهُ على صحة بيئته، ولا يمكن لأي مجتمع ان يعيش بدون الغابات ومصادر مياه الشرب والأراضي الخصبة وجميع العواصم البيئية التي توفر الموارد والتخلص من النفايات البشرية، في هذا السياق، تقدر منظمة الصحة العالمية ان الجودة البيئية السيئة هي سبب ٢٥٪ من جميع الأمراض التي يمكن الوقاية منها في العالم على مدى العقد الماضي(Wang,etal,٢٠١٨:٢٩)، أصبح من الواضح ان الأمراض البيئية تشكل تهديدًا خطيرًا ووشيكًا على صحة الانسان، وان عددًا قليلاً من الإجراءات التي يعد بعضها من البديهي في العالم المتقدم النمو، يمكن ان يقطع شوطا بعيدا نحو تحسين صحة مليارات الأشخاص في البلدان النامية(Dibra,٢٠١٦: ٢٠).

تشمل هذه الإجراءات تحسين الوصول إلى المياه النظيفة، وتحديث تقنيات إدارة النفايات الأساسية وتحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية، لا يستطيع وأحد من كل خمسة أشخاص الوصول إلى المياه النظيفة، وهي وأحدة من أهم الاحتياجات البشرية الأساسية، بينما يستمر الضغط على موارد المياه في الازدياد بسبب تزايد الطلب البشري واستخدامات المياه الأخرى المتنافسة، تتطلب معالجة هذه المشكلة المزدوجة زيادة الاستثمار المالي والحلول التكنولوجية المبتكرة من كل من القطاعين العام والخاص(Lisene,٢٠١٥:٦٣).

٣. البعد الاقتصادي

بشكل عام يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على انها العملية التي تؤدي إلى التغيير الشامل والمستمر، المرتبط بزيادة متوسط الدخل الحقيقي، وتحسين توزيع الدخل في خدمة الفقراء، وتحسين نوعية الحياة و تطوير هيكل الانتاج(Hyrslova,etal,٢٠١٥:٣٤)، وبحسب هذا التعريف فان التنمية تشتمل على عدد من العناصر أهمها: (Chantachaimongkol,etal,٢٠١٨: ٨٠)

أ- **الشمولية:** التنمية هي تغيير عالمي ولا يشمل العامل الاقتصادي فحسب، بل العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية.

ب- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة مما يدل على ذلك التنمية عملية طويلة الامد .

ت- تطور أفضل في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

ث- ضرورة تحسين جودة الخدمات والسلع المقدمة للأفراد.

تعني التنمية المستدامة الاقتصادية وجود نظام انتاج يلبي المستويات الحالية للاستهلاك دون المساس بالاحتياجات المستقبلية، تقليديًا الاقتصاديون الذين يفترضون ان إمدادات الموارد الطبيعية غير محدودة، يؤكدون على قدرة السوق على تخصيص الموارد بكفاءة ويعتقدون كذلك ان النمو الاقتصادي من شانه ان مصحوباً بالتقدم التكنولوجي لتجديد الموارد الطبيعية المستهلكة(Dibra,٢٠١٦: ٢٢)، ولكن في عملية الانتاج ثبت ان الموارد الطبيعية ليست كلها قابلة للتجديد، أدى النمو في حجم النظام الاقتصادي إلى استنفاد قاعدة الموارد الطبيعية، مما أدى إلى إعادة التفكير في الافتراضات الاقتصادية التقليدية، ودفع العديد من العلماء للتشكيك في جدوى النمو والاستهلاك غير المقيدين(Drogalas,etal,٢٠١٦: ٢٥).

اذ يتمثل الجانب الأكثر وضوحا في عملية التنمية في أحداث تغيير جذري في بنية المجتمع على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية من أجل القضاء على أسباب التخلف، فضلا عن أسباب الفقر وضمان حقوق المحتاجين، من الموارد المتاحة في المجتمع الضمانات الاجتماعية ويوفر الرعاية الصحية، وتوفر هذه المناقشة نظرة ثاقبة لمفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والإجراءات المطلوبة لتحقيقها(Cemil& Uyar,٢٠١٦:٢٩)، وفي الواقع، فان العمل على انشاء أو تسريع برامج التنمية الاقتصادية ينطبق على كل من البلدان الغنية والفقيرة، تريد الدول الغنية الحفاظ على وتيرة تنمية عالية لتجنب الركود والركود المطول، ما لم تكن وتيرة التنمية عالية، مقابل الطلب الكلي (الأسواق المحلية والأجنبية)، يمكن لهذه البلدان ان تشهد زيادة في الانتاج تتجاوز الحدود اللازمة، وعليه تعاني من فترة طويلة من الركود والبطالة، ان التنمية الاقتصادية حاجة ملحة للدول الفقيرة لأنها من الحلول الضرورية لمواجهة التطرف وتقليل التضحية(Ajay& Vishakha,٢٠١٦:٣٧).

٤. الحوكمة

أصبح مصطلح الحوكمة شائعاً في الأسواق العالمية بعد جهود المصارف العالمية مثل المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي تحت اسم حوكمة المصارف، وهو ما يعني الحوكمة الرشيدة للمؤسسات ومجلس الإدارة والمساهمين وغيرهم من المساهمين بما في ذلك الأهداف التي حددتها المصرف وسبل تحقيقها، وقد تم تحديده من خلال معايير التنفيذ الستة الحاكمة للمنظمة(Elfadli,٢٠١٩: ٤٤)، بما في ذلك: (Ferreira, ٢٠١٨ :٥٥)

أ- العمل على ضمان إطار حوكمة المصارف.

ب- المساواة في المعاملة بين المساهمين.

ت- الإفصاح والشفافية.

ث- ضمان وحماية حقوق المساهمين.

ج- دور أصحاب المصلحة في المصرف.

ح- واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

٢. ٢. ٨. نماذج الابلاغ عن التنمية المستدامة

٢. ٢. ٨. ١. نموذج مبادرة الابلاغ العالمية GRI

مبادرة التقارير العالمية (GRI) هي منظمة غير ربحية تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المستدامة وتوفر إطارًا شاملاً لإعداد التقارير والإبلاغ لجميع الكيانات والمصارف الاقتصادية الرئيسية في جميع انحاء العالم(Pupovac,٢٠١٩:٢٠)، وتم انشأ مجلس معايير التنمية المستدامة العالمية (GSSB) تحت رعايتها، والذي يضع معايير المبادرة ويوافق عليها للاستخدام العالمي المتسق ويوفر لغة مشتركة وطريقة موحدة للمؤسسات وأصحاب المصلحة للإبلاغ عن آثارهم على الاقتصاد والبيئة والمجتمع وفهم كيفية ذلك، لتحسين جودة وشفافية المعلومات لأصحاب المصلحة، يتيح ذلك قدرًا أكبر من المساءلة وعليه يمنحهم القدرة على تحديد ومقارنة تأثيرات مجالات العمل المختلفة التي يغطيها التقرير(Zhang& Chen, ٢٠١٩:٢٢)، ومبادرة الإبلاغ العالمية تسعى جاهدة للوصول إلى: (gel,٢٠١٣:٥٥)

١. انشاء أطر عمل مشتركة للتقارير تغطي الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنظمة، ثم ضمان تنسيقات تقارير قابلة للمقارنة.
٢. توفير الموارد الفنية لتوجيه المستخدمين أثناء عملية التنفيذ في كل قطاع.
٣. الهدف هو توحيد القياس وبالتالي تحسين جودة تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

في نفس السياق، تم تسليط الضوء على أهمية مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) لشراكاتها الاستراتيجية مع المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية (OECD)، والميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) وبرامج الأمم المتحدة لحماية البيئة وISO، وهو يدعم الحكومات، وبورصات الأوراق المالية، ومنظمي السوق في تطوير مبادئهم التوجيهية لخلق بيئة

أكثر ملاءمة للإبلاغ عن التنمية المستدامة والأداء التشغيلي(Wim& Teresa, ٢٠١٦:٤٩)، اذ تقوم المنظمة بتحديد وإبلاغ تأثيرها الهام وفقًا للإطار المحدد، وعليه فان تطبيق المعايير يؤدي إلى زيادة قابلية المقارنة وجودة المعلومات المبلغ عنها، مما يسمح باتخاذ قرارات أكثر استنارة حول الصلة بين انشطة الكيان الاقتصادي وتأثيره على التنمية المستدامة، ويعمل على أساس تعدد اصحاب المصلحة(Reimsbach,etal,٢٠١٩: ٣٩).

٢. ٢. ٨. ٢. معايير مبادرة الابلاغ العالمية (GRI) ومؤشرات (ESG) للإبلاغ عن التنمية المستدامة

تستخدم كيانات الأعمال معايير GRI للإبلاغ عن آثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ويتم استخدامها ككل متماسك ومنظم لدعم كيانات الأعمال في إعداد تقارير التنمية المستدامة بناءً على مبادئ "التقرير والتركيز على القضايا الجوهرية"(Zhang& Chen, ٢٠١٩:٢٣)، التي تكون على النحو التالي:

جدول(٢-١) معايير GRI للإبلاغ عن آثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية

اسم المعيار	المؤشر	التوضيح	المصدر

المجموعة الأولى (١٠٠) المعايير العامة: تشمل هذه المجموعة ثلاثة معايير عامة وهي:	**١. (GRI ١٠١) الاساسية**	أ- مبادئ اعداد التقارير: والتي تعد ضرورية لتحقيق الشفافية وجودة الإبلاغ عن التنمية المستدامة والكيان الاقتصادي، اذ يصرحون بان تقاريرهم قد تم إعدادها وفقًا لمعايير، وتنقسم هذا إلى مجموعتين: • مبادئ تحديد محتوى التقرير: توجه القرارات حول تحديد المحتوى الذي سيتم تضمينه في التقرير من خلال التقاط انشطة المصرف وتأثيراتها وتوقعاتها الموضوعية تجاه أصحاب المصلحة ومصالحهم. • مبادئ تحديد جودة التقرير: توجه مجموعة المبادئ هذه القرارات لضمان جودة المعلومات الواردة في تقارير التنمية المستدامة، بما في ذلك عرض وجودة المعلومات المادية، للسماح لأصحاب المصلحة بإجراء تقييم عادل ومعقول للنتائج واتخاذ الإجراءات المناسبة . ب- معايير (GRI) لأعداد تقارير التنمية المستدامة: يحدد عملية إعداد تقارير التنمية المستدامة الأساسية باستخدام معايير إعداد التقارير، ويمثلها توفير خيارين لوحدات الأعمال هما: • الخيار الاساسي: يحتوي على العناصر الأساسية لتقارير التنمية المستدامة ويوفر سياقًا يشرح تأثير الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والإداري للمؤسسة. • الخيار (الشامل) المفصل: وهو يعتمد على البديل الأساسي لطلب معلومات إضافية عامة حول استراتيجية المصرف وتحليلها وحوكمتها وأخلاقياتها ونزاهتها، كما يتطلب من المصرف تقديم تقرير بمزيد من التفاصيل حول أدائها والكشف عن جميع المؤشرات المتعلقة بجوانب مادية معينة.	(GRI(gel,٢٠١٣:٥٦) (الشلال،٢٠١٤: ٦٧)
	٢. (GRI ١٠٢)	يحدد متطلبات الابلاغ عن المعلومات الأساسية ذات الصلة لوحدات الأعمال وممارسات إعداد تقارير التنمية المستدامة	(عبد الله، والشمري،
	٣. (GRI١٠٣) نهج الإدارة	يحتوي هذا المعيار على المتطلبات العامة والبيانات التي تعكس نهج الإدارة للأمور الجوهرية (المتطلبات العامة للإبلاغ عن نهج الإدارة ، والإفصاح عن موضوع جوهري وقيوده، والإفصاح عن تقييم نهج الإدارة).	(قروف، والعمراوي، ٢٠٢٠: ٤٥)

المجموعة الثانية: المعايير الخاصة: يحدد متطلبات إعداد التقارير للمواضيع ذات الصلة، ويمكن استخدام هذا المعيار من قبل أي مؤسسة من أي حجم أو نوع أو صناعة أو منطقة جغرافية ترغب في الإبلاغ عن تأثيرها على هذه القضايا، وتحتوي على ستة جوانب فرعية:	١. الاداء الاقتصادي	أ- المؤشر الأول: (GRI ٢٠١.١) القيمة الاقتصادية المباشرة المولدة والموزعة (EVG&D): توفر هذه المعلومات مؤشرًا أساسيًا على كيفية قيام المصرف بتكوين ثروة لمساهميها، وتوفر مكوناته أيضًا رؤية اقتصادية للجهاز، والتي يمكن ان تساعد في معايرة معلمات الأداء الأخرى عند الانتقال إلى المستوى القطري، يمكن ان توفر المعلومات (EVG & D) صورة مفيدة للتقدير النقدي المباشر للاقتصاد المحلي ويتم الكشف عنها على أساس الاستحقاق، بما في ذلك العناصر المهمة لعمليات المصرف العالمية. ب- المؤشر الثاني: (GRI ٢٠١.٢) الاثار المالية وغيرها من المخاطر والفرص لأنشطة الوحدة اقتصادية نتيجة لتغير المناخ: يشكل تغير المناخ تهديدات وفرصًا لكل من الوكلاء الاقتصاديين ومستثمريهم وأصحاب المصلحة. ت- المؤشر الثالث: (GRI ٢٠١.٣) تغطية التزامات الوحدة اقتصادية تبعاً لخطة الاستحقاقات المحددة. ث- المؤشر الرابع: (GRI ٢٠١٤) المساعدة المالية الواردة من الحكومة: ويوفر هذا المؤشر مقياساً لمساهمات الحكومة في القطاعات اقتصادية.	(Kremen,etal,٢٠١٩:٢٤) (Pupovac,٢٠١٩:٤٤) (الحاوي،٢٠١٥: ٣٣)
	٢. (GRI ٢٠٢) التواجد في السوق	أ- المؤشر الأول: (GRI ٢٠٢.١) النسبة بين الأجر الأساسي، مقسمًا حسب الجنس، والحد الأدنى للأجور المحلية ب- المؤشر الثاني: (GRI ٢٠٢.٢) النسبة المئوية لموظفي الإدارة من المجتمع المحلي.	(بني لام، ٢٠١٨: ٨٣)
	٣.(GRI ٢٠٣) الآثار الاقتصادية غير المباشرة	أ- المؤشر الأول: (GRI٢٠٣.١) تنمية استثمارات البنية التحتية والخدمات المدعومة: يقيس هذا المؤشر تأثير استثمار المصرف في البنية التحتية والخدمات المدعومة على أصحاب المصلحة والاقتصاد. ب- المؤشر الثاني: (GRI٢٠٣.٢) التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة الهامة، بما في ذلك حجم التأثير، يوفر هذا المؤشر معلومات عن الآثار الاقتصادية غير المباشرة الهامة، سواء كانت مهمة أم لا ايجابيا كان ام سلبي ومدى هذا التأثير.	(الشلال،٢٠١٤: ٦٩) (Pupovac,٢٠١٩:٣٠)
	٤. (GRI٢٠٤) ممارسات الشرا	• هو المؤشر الأول: (GRI٢٠٤.١) نسبة الانفاق مع الموردين المحليين: من خلال دعم الموردين المحليين، يمكن للمؤسسة جذب المزيد من الاستثمار بشكل غير مباشر في الاقتصاد المحلي.	(قروف، والعمراوي، ٢٠٢٠: ٤٨)

	٥. **مكافحة الفساد (GRI٢٠٥)**	أ- المؤشر الأول: (GRI٢٠٥.١) عدد المعاملات التي تم تقييم مخاطر الفساد من أجلها: يقيس هذا المؤشر مدى تنفيذ تقييم المخاطر في جميع انحاء وحدة الأعمال، الذي يمكن ان يساعد في تقييم احتمالية حدوث الفساد داخل وحدة العمل أو المتعلقة بها ومساعدة وحدة الأعمال في تطوير سياسات وإجراءات مكافحة الفساد. ب- المؤشر الثاني (GRI٢٠٥.٢) الاتصال والتدريب على سياسات وإجراءات مكافحة الفساد: الاتصال والتدريب يعززان الوعي الداخلي والخارجي والقدرة على مكافحة الفساد. المؤشر الثالث: (GRI٢٠٥.٣) حوادث الفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة: قد تشمل الملاحقات القضائية الحكومية للفساد والتحقيقات الجارية أو إجراءات المحكمة أو الشكاوى العامة	(شـــــــــــاهين، واخرون،٢٠٢١: ٣٤) (Kremen,etal,٢٠١٩:٥٠)
	٦. (GRI٢٠٦) السلوك المانع للمنافسة	المؤشر الأول: (GRI٢٠٦.١) عدد الإجراءات القانونية نتيجة ممارسات السلوك المناهض للمنافسة ومكافحة الاحتكار: ويتعلق هذا المؤشر بالإجراء القانونية المتخذ وفق القوانين الوطنية المصممة أساسا لغرض منع او الحد من السلوك المناهض للمنافسة أو لمحاربة الاحتكار، أو ممارسات الاستئمان التي من الممكن ان تؤثر في اختيار المستهلك والتسعير وعوامل أخرى لا غنى عنها للأسواق النشطة.	(Igor,etal,٢٠١٩:٣٢) (Gilles,٢٠١٩:٣٣)
ثانيا: المعايير الخاصة بالفئة البيئية (GRI ٣٠٠):		البعد البيئي للاستدامة يتعلق بتأثير الوحدة الاقتصادية في الانظمة الطبيعية الحية وغير الحية، وتشمل الأرض والهواء والمياه والانظمة البيئية، تغطي الفئة البيئية التأثيرات المتعلقة بالمدخلات مثل الطاقة والمياه والمخرجات (الانبعاثات والنفايات السائلة والصلبة)، فضلاً عن ذلك، فهي تغطي التنوع البيولوجي والنقل والتأثيرات الخاصة بالمنتج والخدمة وكذلك إلى الامتثال البيئي والنفقات البيئة.	(شاهين، واخرون،٢٠٢١: ٣٥)
ثالثاً: معايير الفئة الاجتماعية (GRI ٤٠٠): تحدد هذه المعايير	١. التوظيف (GRI ٤٠١)	أ- المؤشر الأول : (GRI ٤٠١.١) الموظفين المعينين الجدد ومعدل دورانهم. ب- المؤشر الثاني: (GRI ٤٠١.٢) الاستحقاقات الممنوحة للموظفين بدوام كامل والتي لا تمنح للموظفين المؤقتين أو العاملين بدوام جزئي. ت- المؤشر الثالث: (GRI٤٠١.٣) الإجازات الوالدية	(Igor,etal,٢٠١٩:٣٣)
	٢. (	المؤشر الأول: (GRI ٤٠٢.١) الحد الأدنى لفترات الاشعار بشان التغييرات التشغيلية	(الخفاجي ،٢٠١٨:

	٣. الصحة والسلامة المهنية (GRI ٤٠٣)	أ- المؤشر الأول: (GRI ٤٠٣.١) الموظفون الذين يمثلون لجان الصحة والسلامة المشتركة الرسمية بين الإدارة والموظفين. ب- المؤشر الثاني: (GRI ٤٠٣.٢) نوع حوادث العمل والأمراض المهنية والأيام الضائعة والتغيب وإجمالي عدد الوفيات المرتبطة بالعمل. ت- المؤشر الثالث: (GRI٤٠٣.٣) العمال الذين لديهم نسبة إصابة عالية أو لديهم مخاطر عالية للإصابة بأمراض مهنية. ث- المؤشر الرابع: (GRI ٤٠٣.٤ موضوعات الصحة والسلامة التي تغطيها الاتفاقيات الرسمية مع نقابات العمال.	(Jan&Joaquin,٢٠١٤:٣٣) (Luckv,etal,٢٠١٩:٣٥)
	٤. التدريب والتعليم (GRI ٤٠٤)	أ- المؤشر الأول: (GRI ٤٠٤.١) متوسط عدد ساعات التدريب في السنة لكل موظف. ب- المؤشر الثاني: (GRI ٤٠٤.٢) برامج لتطوير مستوى اداء الموظفين وبرامج المساعدة في ادارة المرحلة الانتقالية. ت- المؤشر الثالث: (GRI ٤٠٤.٣) نسبة الموظفين الذين يتلقون مراجعات منتظمة للأداء والتطوير الوظيفي.	Anne& Klara,٢٠١٥:) (٢٣ Engvall&
	٥. التنوع وتكافؤ (GRI٤٠٥)	أ- المؤشر الأول: (GRI ٤٠٥.١) التنوع في هيئات الحوكمة والموظفين. ب- المؤشر الثاني: (GRI ٤٠٥.٢) نسبة الراتب الاساسي والاجور للرجال مقارنة بالنساء.	(علي، والخفاجي،٢٠١٧:
	٦. (GRI ٤٠٦)	• المؤشر الأول: (GRI ٤٠٦.١) حوادث التمييز والاجراءات التصحيحية المتخذة.	Baldwi (٥٠:
	٧. (GRI ٤٠٧)الحرية	• المؤشر الأول: (GRI ٤٠٧.١) قد تكون المصارف والموردين الذين حددناهم قد انتهكت حقوق حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية أو انها معرضة لخطر كبير، فضلاً عن التدابير المتخذة لدعم هذه الحقوق.	Chantachaim (
	٨.	• المؤشر الأول: (GRI ٤٠٨.١) العمليات والموردون المعرضون بشكل كبير لحوادث عمالة الأطفال.	Ferrei (
	٩. (GRI٤٠٩) العمل الجبري أو	• المؤشر الأول: (GRI٤٠٩.١) المنظمات والموردين المعرضين بدرجة عالية لخطر حوادث العمل الجبري أو الإلزامي، ان وجود سياسات فعالة وتنفيذها الفعال للقضاء على جميع أشكال العمل الجبري هو توقع أساسي للسلوك المسؤول اجتماعياً.	Elfadli,٢٠١٩:) (٥٠

	١٠. (GRI ٤١٠) الممارسات الامنية	• المؤشر الأول: (GRI٤١٠.١) موظفون مدربون على سياسات أو إجراءات حقوق الانسان. وبرامج التنمية: اذ يشير إلى نسبة قوى الامن التي يمكن الافتراض بإلمامها بتوقعات الوحدة الاقتصادية على مستوى معقول ازاء الاداء المتعلق بحقوق الانسان.	(Hermes& Wijayati,٢٠١٦
	١١. (GRI	• المؤشر الأول: (GRI٤١١.١) حوادث انتهاكات حقوق السكان الاصليين.	(Jaimes
	١٢. (GRI ٤١٢) تقييم حقوق الانسان	أ- المؤشر الأول (GRI ٤٢١.١) الانشطة التي خضعت لفحص حقوق الانسان أو تقييم الأثر. ب- المؤشر الثاني (GRI ٤١٢.٢) الموظفون المدربون على سياسات أو إجراءات حقوق الانسان، وبرامج التنمية. ت- المؤشر الثالث (GRI ٤١٢.٣) اتفاقيات وعقود الاستثمار الهامة التي تتضمن فقرات تتعلق بحقوق الانسان أو التي خضعت لفحص حقوق الانسان.	(Johnston,etal,٢٠٢٠:٣٩) (محمد، و محمد، ٢٠١٨: ٢٨)
	١٣. (GRI٤١٣) المجتمعات المحلية	أ- **المؤشر الأول: (GRI ٤١٣.١)** الإجراءات المتخذة بمشاركة المجتمع المحلي، دراسة الأثر والتنمية. ب- **المؤشر الثاني: (GRI ٤١٣.٢)** العمليات التي لها آثار سلبية كبيرة فعلية ومحتملة على المجتمع المحلي.	(Menash,٢٠١٩:٢٩
	١٤. (GRI٤١٤) تقييم الموردين فيما	أ- **المؤشر الأول: (GRI ٤١٤.١) يتم فحص الموردين الجدد وفقًا لمعايير المجتمع.** **ب- المؤشر الثاني: (GRI ٤١٤.٢) التأثيرات السلبية الهامة الفعلية والمحتملة على المجتمع في السلسلة**	**٢٠١٨:٤٩) (Zeeshan,etal.**
	١٥. (GRI	• **المؤشر الأول: (GRI ٤١٥.١) المساهمات السياسية.**	٥٠) Kocm
	١٦. (GRI ٤١٦) صحة العملاء	أ- **المؤشر الأول: (GRI٤١٦.١) تقييم آثار الصحة والسلامة لفئات المنتجات والخدمات.** **ب- المؤشر الثاني: (GRI ٤١٦.٢) عدد حالات عدم الامتثال للوائح والمعايير الطوعية المتعلقة بتأثيرات الصحة والسلامة للمنتجات والخدمات.**	Chantachaimongk (ol,etal,٢٠١٨: ٩٠

	١٧.٠ (GRI ٤١٧) التسويق ووضع العلامات	أ- المؤشر الأول: (GRI ٤١٧.١) المعلومات المطلوبة لتسمية المنتجات والخدمات. ب- المؤشر الثاني: (GRI ٤١٧.٢) عدد حالات عدم الامتثال للقوانين واللوائح الطوعية للحصول على معلومات ووسم المنتجات والخدمات. ت- المؤشر الثالث: (GRI ٤١٧.٣) حوادث عدم الامتثال المتعلقة بالاتصالات التسويقية	(شاهين، واخرون،٢٠٢١: ٤٠) (عبد الله، والشمري،٢٠٢٠: ٣٩)
	١٨.٠ (GRI ٤١٨)	• المؤشر الأول: (GRI ٤١٨.١) عدد الشكاوي المتعلقة بانتهاكات خصوصية العميل وفقدان بيانات العميل	(الشلال، ٢٠١٤:
	١٩.٠ (GRI ٤١٩)	• المؤشر الأول: (GRI ٤١٩.١) عدم الامتثال للقوانين واللوائح الاجتماعية والاقتصادية	(بني لام،

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة في الجدول

المبحث الثالث :الاطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي

توطئة:

على الرغم من ان الفشل المؤسسي والتنبؤ به ليس موضوعًا جديدًا يهم الباحثين وأصحاب المصلحة والأطراف المطلعة، فقد أصبح اتجاهًا على مدار العقدين الماضيين لزيادة الاهتمام وهناك حاجة لفهم التهديدات المحيطة بعمل المصارف لتجنبها والتي تهدد وجودها واستدامتها.

لذلك من الضروري توقع حالات الإعسار المالي والاهتمام به من خلال مراجعة جميع تطوراته وفهم مفهومه ومؤشراته ودراسة أسبابه ومراحله ونماذجه المحددة في الدراسات والدراسات المتعلقة بهذا الجانب، وكما سيتناوله هذا المبحث من خلال فقراته.

٢. ٣. ١. التنبؤ (Forecasting)

هو أي نشاط أو عملية تجمع البيانات والمعلومات التي تكشف عن جميع العوامل والظروف والمتغيرات التي قد تحدث في المستقبل، سنغطي عددًا من المفاهيم المتعلقة بالتنبؤ(الصريفي،٢٠١٤: ٦٠).

٢. ٣. ١. ١. مفهوم التنبؤ

هو دراسة يتعامل مع المستقبل، سواء كان تقديرًا يعتمد على طريقة شخصية، أو منهج تصميم باستخدام طرائق علمية معقدة ومنظمة، أو مثل هذه الدراسات باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية لأنشاء العلاقات المتوقعة للقياس بين المتغيرات لتحقيق معدل التغيير بينهما(احمد، وصالح، ٢٠١٦: ١١٤).

ونعني بالتنبؤ عملية التنبؤ بما سيحدث في المستقبل لظاهرة معينة، بناءً على اتجاه تلك الظاهرة في الماضي، باستخدام أحدى طرائق التنبؤ المعروفة، بمعنى آخر: معرفة السلوك المستقبلي لظاهرة معينة، من خلال سلوكه في الماضي(التميمي، وعبد الرزاق، ٢٠١٥: ٣٩٢).

التنبؤ هو مجموعة من الإجراءات والأساليب الذاتية والموضوعية، المصممة بشكل أساسي للتنبؤ بالأحداث المستقبلية المحتملة وتحديد النتائج التي ينبغي تحقيقها، ويمكن القول ان التنبؤ

هو عملية رسم صورة للأحداث باستخدام طرائق مختلفة بناءً على المعلومات التاريخية المتاحة(الحسناوي،٢٠١٤: ١١٨).

٢. ٣. ١. ٢. انواع التنبؤ:

يصف العديد من انواع التنبؤ وفقًا لمعايير التصنيف المختلفة على النحو التالي:

اولاً. المعيار الأول: صيغة التنبؤ

يتم تمييز التوقعات وفقًا لهذا المعيار نقطة وفترة التوقع هي: (الزبيدي،٢٠١٣: ١٨٩)

١. التنبؤ الدقيق: الهدف هو التنبؤ بقيمة المتغير التابع خلال نفس سنة التنبؤ أو جميع الفترات المستقبلية، أو تقديم قيمة وأحدة متوقعة للمتغير التابع.
٢. توقع بمجال أو فترة هي عملية التنبؤ بفاصل زمني معين تسقط فيه قيمة المتغير باحتمالية معينة، كما لو ان الرقم يمكنه تحديد الحد الأقصى والحد الأدنى لوضع القيمة المقدرة فيه.

ثانياً. المعيار الثاني: مدة التنبؤ

وفقاً لهذا المعيار يتم التفريق بين نوعين من التنبؤ: (الساعدي، والغزي، ٢٠١٧: ٣٣١)

١. التنبؤ بعد التحقيق: يتضمن التنبؤ بالمتغير التابع وللفترات الزمنية التي توجد فيها بيانات حقيقية عن المتغيرات التوضيحية وهناك قيمة متوقعة في هذا النوع من التنبؤ، نظرًا لان لدينا القيمة الفعلية للبيانات، فمن الممكن إجراء مقارنة ، حتى نتمكن من التحقق من صحة التوقعات من خلال مقارنة القيمتين.
٢. التنبؤ قبل التحقيق: الذي يتنبأ بقيم المتغير التابع وللفترات المستقبلية عندما لا تتوفر بيانات المتغير المستقل.

ثالثاً. المعيار الثالث: درجة التأكيد:

هناك نوعان من التنبؤات:(جمعة، وعبد، ٢٠١٦: ١٩)

١. التنبؤ غير المشروط: هذا التنبؤ هو عملية التنبؤ بقيمة المتغير التابع بناءً على المعلومات المؤكدة المتوفرة حول المتغيرات التوضيحية، أي في جميع انواع التنبؤ بعد التحقق غير المشروط.

٢. التنبؤ الشرطي: هذا يعني ان عملية التنبؤ بسلوك المتغير التابع تعتمد على سلوك أحد المتغيرات المستقلة، مما يعني انه لا يمكن معرفته بالضبط.

ينبغي ان تكون المعلومات معروفة أو يتم تخمينها بطريقة ما من أجل دقة التنبؤ بقيمة المتغير التابع لتكون مشروطة بدرجة دقة القيم المعتمدة للمتغير التوضيحي، ويمكن القول ان اختيار نوع التنبؤ للشخص المسؤول عن عملية التنبؤ يعتمد على ظروف عملية التنبؤ والأهداف المتبعة في عملية التنبؤ، لتغطية التكاليف المتوقعة.

٣.٢. ١. ٣. التنبؤ المالي

تساعد التوقعات المالية إدارة وحدة الأعمال على التحكم في التغيرات في العوامل البيئية أو التكيف معها من أجل تحقيق الأهداف المحددة، فان التنبؤ المالي هو عملية يعتمد عليها صناع القرار والمديرون لتحسين الافتراضات حول الظروف المستقبلية، ويتم استخدام العديد من التقنيات لتحقيق هذا الهدف(امين، والبياتي،٢٠١٤: ١٨٨).

يعد التنبؤ المالي من المدخلات الأساسية لعمليات اتخاذ القرار في الإدارة التشغيلية، لأنها توفر معلومات حول الانشطة المستقبلية للمؤسسة(احمد، وصالح، ٢٠١٦: ١١٦).

التنبؤ المالي هو بالتالي العملية التي تتبع تحليل التقارير المالية، والتي من خلالها يمكن للمتنبئ ان يتوقع ما اذا كان الاستثمار سيكون مربحًا أم لا من أجل اتخاذ القرارات المناسبة في ظل الظروف المثيرة للقلق.(رشوان، وابورحمة،٢٠١٨: ١٦٢)

من المفهوم أيضًا ان التنبؤ المالي يعني عملية التنبؤ بالأحداث والنتائج والعمليات المالية المستقبلية وتقديرها التي تم التنبؤ بها من خلال فحص الأداء السابق للمؤسسة وتقييم حالتها الحالية بناءً على معلوماتها المالية التاريخية(جمعة، وعبد، ٢٠١٦: ٢٠).

هناك أيضًا من ينظر إلى التنبؤات المالية كمجموعة من التقديرات المتوقعة بناءً على الأساليب العلمية والإحصائية والرياضية التي تستخدم البيانات المالية التاريخية للحصول على معلومات تنبؤ لمساعدة المصرف على التعامل مع الأحداث والظواهر المالية مستقبلاً(عزيز،٢٠١٤: ١٥).

يمكن القول ان التنبؤ المالي هو مجموعة من التوقعات أو التقديرات التي تم فحصها للوضع المالي للمؤسسة، بناءً على بيانات السنة السابقة، من خلال استخدام التحليل المالي والتنبؤ وتطبيق الأساليب المالية والإحصائية أو الرياضيات للحصول على معلومات مستقبلية من شانها ان تساعد إدارة وحدة الأعمال في مواجهة الأحداث المالية المستقبلية.

٣.٢. ١. ٤. الاطراف المستفيدة من عملية التنبؤ المالي

هناك العديد من الاطراف التي تستخدم نتائج عملية التنبؤ المالي ويمكن شرح أهم هذه الاطراف على النحو التالي:

١. **المستثمرون:** بناءً على الدور الذي يمكن ان تلعبه التوقعات في تحديد حجم ودرجة المخاطر التي قد تتعرض لها استثمارات المصرف ومساعدة المستثمر على تحديد جوانب الاستثمار البديل و تحسين القدرة على الحصول على نتائج أفضل في قرار الاستثمار.
٢. **محللو الأسهم:** استخدام توقعات محللي الأسهم للتنبؤ بعائد الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، اذ تختلف هذه التوقعات بين المديين القصير والطويل (عليوي، وعباس: ٢٠١٥: ٢٣١).
٣. **مؤسسات الاقراض:** وهي مؤسسة مالية تتوقع دخل المقترض والتدفقات النقدية، ويقدم المقرضون إجراءات إقراض معتمدة في كثير من الحالات.
٤. **الادارة:** تحتاج الإدارة إلى التخطيط والتنبؤ باستمرار، وذلك من آجل استمرار نشاط وظائفها المختلفة مثل التخطيط والرقابة واتخاذ القرار (قحطان،٢٠١٨: ٦٠).

يمكن القول ان أهمية التوقعات المالية للمستفيدين تختلف، وكذلك درجة الفائدة المستمدة من عملية التنبؤ لهذه الموضوعات، والتي تختلف بالتأكيد من جزء إلى آخر.

٣.٢. ١. ٥. طرائق التنبؤ المالي

هناك نوعان من طرائق التنبؤ المالي: الأساليب الكمية واخرى نوعية، يستخدم النوع الأول نماذج رياضية ويظهر علاقة إحصائية بين القيمة السابقة والحالية للمتغير، يشار إلى هذه الطرائق أحيانا باسم طرائق التنبؤ الموضوعية، لان الافتراضات الأساسية حول البيانات والنماذج المستخدمة يمكن تحديدها بشكل ملائم من قبل المستخدم، لذلك عندما يستخدم

شخصان نفس النموذج والبيانات، فانهم قد وصلوا إلى نفس التوقعات(الساعدي، والغزي، ٢٠١٧: ٣٣٣)، وهناك عدد من الأساليب الكمية للتنبؤ المالي، وهي:

١. **طرائق السلاسل الزمنية:**

تُعرَّف السلسلة الزمنية على انها مجموعة من القيم المرصودة التي تعتمد على بعضها البعض ويتم انشاؤها بالتتابع مع استمرارية الوقت وتتضمن ظاهرة موسمية تتعلق بنموذج التأخر المتماثل للسلسلة الزمنية على مدار الأشهر ذات الصلة والأشهر اللاحقة من السنوات، مع تكرار سلسلة بعد فترات مماثلة، ويشار إلى هذه المدة على انها فترة موسمية(رشوان، وابورحمة،٢٠١٨: ١٦٤).

٢. **طريقة الانحدار الخطي البسيط:**

تستخدم نماذج الانحدار البسيطة لتحديد الاتجاه العام للسلسلة التاريخية المتعلقة بالظاهرة قيد الدراسة وبالتالي التنبؤ بالمستقبل على طول خط الانحدار، والغرض منه هو تمثيل العلاقة بين متغيرين فقط ، أحدهما مستقل والآخر مستقل(احمد، وصالح، ٢٠١٦: ١١٧).

٣. **التحليل التمييزي:**

هذا النوع من التحليل عبارة عن مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تهدف إلى تقليل عدد البيانات أو المتغيرات المرتبطة بظاهرة معينة ومحاولة تقليل الترابط بين المجموعات المتداخلة المختلفة لتقليل أو زيادة درجة الفصل بينهم(الزبيدي،٢٠١٣: ١٩١).

النوع الثاني هو الأساليب النوعية:

تعتمد هذه الانواع من التوقعات على رأي صانعي القرار الأكفاء عندما تحتاج الإدارة إلى توقع سريع ولا يوجد وقت لجمع وتحليل البيانات الكمية، خاصة عندما لا تسمح الظروف السياسية والاقتصادية بان تكون مناسبة، أو قد تكون البيانات المتاحة قديمة، ولا تتوفر معلومات أحدث ولا توجد بيانات تاريخية للمساعدة في إجراء التنبؤ، في مثل هذه الحالات يعتمد التنبؤ على مقابلات الخبراء(التميمي، وعبد الرزاق، ٢٠١٥: ٣٩٣).

٣.٢. ١. ٦. عوامل اختيار انماط وطرائق التنبؤ المالي

هناك طرائق مختلفة للتنبؤ المالي ولا توجد طريقة وأحدة تصلح لجميع المواقف، من الضرورة ان يأخذ المدير المالي أو المحلل في الاعتبار عددًا من العوامل عند اختيار طريقة معينة منها:

١. **فترة التنبؤ:**

هناك علاقة ارتباط بين فترة التنبؤ ودرجة دقة المعلومات المستقبلية، فالتنبؤ لمدة ستة أشهر يكون أكثر دقة من التنبؤ لمدة خمس سنوات، وذلك لان درجة الخطأ في التنبؤ تقل كلما قلت فترة التنبؤ، فكلما قصرت المدة التي يغطيها التنبؤ كلما قلت أخطاء التنبؤ، وازدادت نسبة الدقة في المعلومات المستقبلية(موسى، واخرون، ٢٠١٦: ٣٩).

٢. **البيانات المتوفرة** : لممارسة عملية التنبؤ من حيث كميتها ونوعها، كلما ازدادت كمية البيانات وتنوعت مصادرها الداخلية والخارجية ودرجة ثقتها وموضوعاتها كلما أصبحت عملية التنبؤ دقيقة، واقتربت من النتائج الفعلية(كريم،٢٠١٦: ٢١٠).

٣. **القائم بالتنبؤ:**

ويُشير هذا العامل إلى درجة إلمام القائم بالتنبؤ (المحلل المالي سواء أكان من داخل الوحدة الاقتصادية أم من خارجها) بالطرائق والأساليب وكذلك النماذج الكمية المستعملة، وكيفية الاستفادة من مدخلات البرامج التنبؤية لغرض الوصول إلى النتائج المبتغاة في الوقت المناسب(محمد،٢٠١٣: ٣٢٧).

٤. **تكلفة التنبؤ:**

يعتمد اختيار طرائق التنبؤ على تكلفة برامج التحليل والدراسة المستخدمة، وتكلفة جمع البيانات ودخل المتنبئين(قحطان،٢٠١٨: ٦١).

٥. **درجة الدقة:**

يتوقف اختيار طريقة التنبؤ على الطرائق التي يمكن ان تحقق أفضل النتائج وأقل الأخطاء، فكلما كان الفارق بين النتائج الفعلية من جهة والنتائج المتوقعة من جهة أخرى أقل فان ذلك سيؤدي بالتأكيد لزيادة نسبة الثقة، ولقياس الدقة في التنبؤ يمكن الاعتماد على المعلومات وعلى أساليب عديدة للتنبؤ مثل النماذج الإحصائية والاقتصادية التي تقوم بتحليل التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة (عزيز،٢٠١٤: ١٨).

وأخيراً يُمكن القول، ان أهم عاملين في عملية اختيار طريقة التنبؤ المالي هما التكلفة والدقة، فالعامل المهم الأول ما مقدار الأموال المخصصة لعملية التنبؤ، وما التكاليف المحتملة للأخطاء؟ وما الفوائد التي يمكن ان تتحقق من التنبؤ الدقيق ؟ بشكل عام، كلما زادت الدقة زادت التكلفة، لذلك من المهم تقييم مقايضة الكلفة بالدقة بعناية لتتلاءم كلفة التنبؤ مع دقته.

٣.٢. ١. ٧. مراحل التنبؤ المالي:

لتحقيق أهداف التنبؤ المالي، ينبغي اتباع عدد من الخطوات والإجراءات لتحقيق هدف عملية التنبؤ المالي، يمكن تلخيص التدابير التي يمكن اتخاذها في النقاط الأتية:

١. **تحديد الغرض من التنبؤ:**

أي كيف يتم استخدامه ومتى يكون هناك حاجة إليه، توفر هذه الخطوة معلومات حول المستوى المطلوب من التفاصيل لعملية التنبؤ ومقدار الموارد (الأشخاص والوقت والمال)، يمكن توفيرها ودرجة الدقة(سليماني،٢٠١٦: ٤٤).

٢. **حدد أفقًا زمنيًا:**

ينبغي ان تشير التنبؤات إلى فترة زمنية محددة، مع مراعاة ان هذه الدقة تتناقص مع زيادة الأفق الزمني.

٣. **جمع وتحليل البيانات ذات الصلة:**

جمع البيانات بما يتماشى مع عملية التنبؤ، أي اختيار البيانات ذات الصلة وتحليلها لتحقيق المؤشرات المطلوبة(عبد المجيد،٢٠١٧: ٣٥).

٤. **اختر أسلوب التنبؤ:**

تُستخدم الطريقة للتنبؤ بقيم المتغير التابع ويلاحظ هنا ان الطرائق الممكنة تستخدم لأنشاء مستوى تحليل موثوق.

٥. **وضع تنبؤات مناسبة:**

يتم وضع تنبؤ يتناسب مع البيئة والظروف التي تمر بها المصرف(محمد،٢٠١٣: ٣٢٨).

٦. **مراقبة التنبؤات:**

ينبغي مراقبة التنبؤات لتحديد ما اذا كانت تعمل بشكل مرض، اذا لم يكن كذلك من الضرورة مراجعة الطريقة والافتراضات وصحة البيانات وضبطها حسب الحاجة لتعيين التوقعات الصحيحة(كريم،٢٠١٦: ٢١٢).

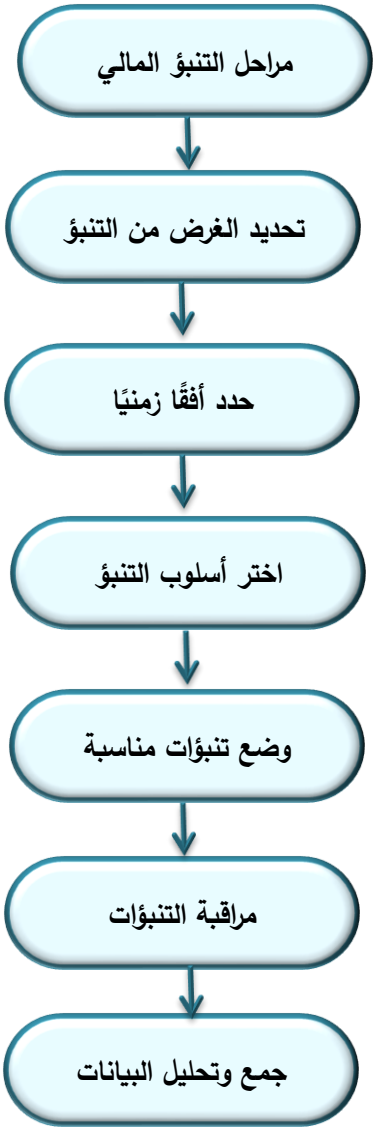

شكل(٢-١) مراحل التنبؤ المالي

المصدر: من اعداد الباحثة

يُمكن القول بان اتباع خطوات عملية التنبؤ بشكل دقيق يُساعد القائم على عملية التنبؤ المالي من الوقوف على المشاكل التي تواجه التنبؤ وتشخيص نقاط الخلل في بناء العملية التنبؤية، وتُساعد أيضاً هذه الخطوات من تصحيح مسار العملية التنبؤية في حالة انحرافها عن مسارها.

٢.٣.٢. مفهوم الفشل المالي

يعد الفشل من الظواهر الخطيرة التي يمكن ان تواجهها المصارف، اذ تم الاتفاق على ان الفشل ظاهرة يمكن ان تتعرض لها العديد من المصارف في مختلف الاقتصادات حول العالم، سواء كانت صناعية أو نامية، وهناك العديد من الاختلافات والأسباب والعوامل بعضها داخلي وأخرى خارجية، وكل هذه العوامل تساهم في فشل المصرف وما تلاه من إفلاس وتصفية(رامي،٢٠١٨: ٣٠)، وهناك عدة تعريفات للفشل المالي، بما في ذلك التعريف الذي يشير إلى وجود خلل مالي يؤثر على المصرف بسبب نقص الموارد وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وان هذا الخلل ناتج بشكل رئيسي عن عدم التوازن بين موارد المصرف المختلفة (الداخلية والخارجية) وبين الديون قصيرة الأجل المتأخرة أو المستحقة وان هذا الخلل يتأرجح بين خلل مؤقت واختلال فعلي دائم، وأكثر من ذلك يصبح الخلل هيكليًا أو شبه هيكلي، وكلما زادت صعوبة الأمر بالنسبة للمصرف تجاوزه(ابو شهاب، ٢٠١٨: ٥٠).

ويعرف الفشل المالي كذلك على انه عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد، فضلًا عن ضعف الهياكل المالية والطبيعة التنافسية لعدم القدرة على بناء مناخ تنافسي مع المصارف الأخرى، وعليه نقص القدرة التنافسية أو هذا يعني ان المصرف لن يدفع بعد الان توزيعات أرباح على الأسهم الممتازة، وعندما يجد المصرف نفسه في هذه الحالة، فهذا يعني انه لا يستطيع تلبية احتياجاته التمويلية أو يواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين، دون إعادة تقييم وإعادة هيكلة عملية(رامي،٢٠١٨: ٣١).

ويُعرّف أيضاً الفشل المالي بانه عدم قدرة الأموال المتاحة للمصرف على تلبية احتياجات استمرارية الأعمال، أي أقل من قيمتها الحقيقية وأقل من قيمة التزاماتها، اذ يعتقد البعض الآخر ان الفشل المالي يعني فشل المصرف في تحقيق أهدافه وسياساته وقراراته وغيرها من المشاكل، والتي تتجلى على انها عدم القدرة على سداد ديونها في الوقت المناسب، يأتيها "فقدان المصداقية الذي يتسبب في انه غير قادر على الوفاء بكل أو جزء من التزاماته(Naseem,etal,٢٠١٩: ٣٧).

ومن خلال التعاريف اعلاه يمكن تعريف الفشل: بانه عدم عمل ادارة المصرف بكفاءة مالية، وبذلك تواجه المصرف عجز مالي نتيجة عدم قدرتها على تسديد الالتزامات في تاريخ استحقاقها بسبب نقص في السيولة.

وهناك مصطلحات اخرى لمفهوم الفشل المالي:

ت	المصطلح	المفهـــــوم	المصدر
١	**التخلـــف عن الدفع**	يقصد به وجود صعوبات مالية في المصرف، وهذا الامر يتعلق بعدم الالتزام بالعقد المتفق علية بين المصرف والدائن، فالمصرف المالية لا تقوم بتصفية ديونها في فترة الاستحقاق سواء كانت هذه الديون مالية او فوائد، وتخلف السداد هذا قد يكون مقصود او غير مقصود اما توقف المصرف عن الدفع فهذا يعبر عن عجز المصرف لمواجهة التزاماتها المالية	(بدر الدين، ٢٠١٣:٤١٣)
٢	**العســـــر المالي**	يقصد به هو عدم مقدرة المصرف لمجابهة استحقاقاتها في الاوقات المتفق عليها، وهذا يؤدي بالمصرف بالقريب العاجل إلى فقدان صلاحيات الاختيار وعدم قدرتها على تسديد التزاماتها وانتهاز الفرص المتاحة ونفاذ فرص عروض المطلوبات النقدية(Baza،٢٠١٥:٩٠)، و فيما يختص بالمستوى البعيد ففيها تتم تصفية جزء من هذه الاستثمارات بوقت غير معروف مما يتسبب بخسائر عديدة من ضمنها الافلاس والتصفية للمؤسسة مما ينجم عنها خسائر فادحة للدائنين والمستثمرين وهنا فان العسر المالي في مجمل الامر يعني هو عدم مقدرة المصرف على التسديد والوفاء في التزاماتها اتجاه الغير ويصنف العسر المالي على اساس ألفائض المقدر بين الموجودات والمطلوبات المتداولة	(Kucaba،٢٠١٦:١٥١)

٣	**التعثـــــر المالي**	ان التعثر يتمثل بالوضع الذي تواجه فيه المصرف حالة النقص بالسيولة وتعدد الخسائر لسنوات متراكمة ويعزى ذلك نتيجة القرارات الإدارية والمالية الخاطئة، ويعود السبب في ذلك إلى عدم مقدرة المصرف على التكيف مع القوانين والاجراءات والقرارات التي تدير نشاطاتها، وهنا يمكننا القول بان المصرف متعثرة مالياً اذا واجهت خسارات لثلاث سنوات على التوالي، اذ تشير هذه الخسارات المتتالية إلى انخفاض في التوازن النسبي للهيئة المالية لهذه المصرف، وتعد مؤسسات المساهمة هذه متعثرة ماليا عهد بلوغ خساراتها المتراكمة نسبة ٧٥% من رأس مالها وهذا يلزم الاعضاء في مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة لاتخاذ القرار في استمرار المصرف أو الغائها اذا كان ينبغي القيام بهذا	(Wulandari& el.at،٢٠١٧:٤٣٣)
٤	**الفشـــــل المالي**	ان مصطلح الفشل ارتبط بالباحثة Beaver الذي يعد أول المستخدمين له للدلالة على مرحلة بداية وصول المصرف إلى إعلان إفلاسها، ونعني بفشل المصرف عدم مقدرة عوائدها على تسديد التكاليف التي عليها من بين هذه التكاليف هي تمويل رأس المال وعدم مقدرة الإدارة بتحقيق العوائد المناسبة لرأس المال المستثمر والمخاطر المتوقعة لهذه الاستثمارات، وان التعثر قد يؤدي في المراحل المتقدمة منه إلى الفشل بعدم الدراسة عن الأسباب التي ادت اليه وايجاد الحل اللازم قبل انتشاره، فان الفشل هو عدم مقدرة المصرف على ان تدفع التزاماتها بمواعيد استحقاقها المقدر لها الدفع فيها، فهو لا يعد ناتج لحظي وانما ناتج عن الكثير من المسببات والعوامل المتفاعلة وفق مراحل زمنية وادت إلى حالة المصرف هذه وهي عدم قدرتها على تسديد الالتزامات التي عليها ، أو اعادة التوازن المالي والنقدي لها.	٨٧ (Alamry,٢٠٢٠:٢٨)، (Ngwa,٢٠١٦:١)، (الساعدي،٢٠١٧:

٥	**الإفلاس**	مخاطر الإفلاس تبدأ عندما تقع المصرف بأزمة خزينة ناشئة عن خسارة السيولة المالية، فتظهر عدم مقدرتها على تسديد الالتزامات التي في ذمتها اتجاه دائنيها، فتقوم باللجوء لاستخدام قروض جديدة لتغطي العجز الحاصل في الخزينة، ولكن عند استمرار العجز يصبح الاقتراض مصدر تمويل مستمر للخزينة، وبهذه الحالة تقع المصرف بحالة توقف نهائي عن الدفع، مما يؤدي لوضعها بإطار التصحيح أو التصفية، ويعد ألتمان هو أول مستخدمي مصطلح الإفلاس وأطلق هذا التعبير على المصارف المفلسة قانونياً والموضوعة اما تحت الحماية القضائية أو ممنوحة الحق بإعادة التنظيم للمؤسسة وبموجب احكام قانون الإفلاس المعمول به	(Eyo&Mbat,٢٠١٣ :١٢)

ويمكن ملاحظة ان البعض قد استخدم مفهوم الفشل للتعبير عن الأحداث التي من الممكن ان تسبق الإعلان عن إفلاس المصرف والمتمثلة بعدم مقدرتها على سداد التزاماتها المستحقة في الآجال المتفق عليها سلفاً، فعندما يستخدمه البعض ليشير عن وقت الإفلاس وانتهاء عمر المصرف بإعلان الافلاس للتعبير عن التصفية(Montgomery,et.al.,٢٠١٥:٥).

٢.٣.٢. ١. مؤشرات الفشل المالي:

وتتركز مشكلة الفشل المالي في الحفاظ على المصارف الاقتصادية وتوسعها التدريجي، ولذلك تم التركيز على هذه المشكلة والدراسة فيها وإجراء الدراسات لتوضيح كيف يمكن الوقاية من المشكلة أو على الأقل الحد منها مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة، ويمكننا ان نحدد مؤشرات الفشل المالي الداخلية الخارجية كالتالي :

١. عجز المصرف عن سداد المبالغ التي في ذمتها بتاريخ الاستحقاق.
٢. الاختلال في هيكل المصرف المالي كالاعتماد المستمر على الاقتراض وبشكل خاص الاقتراض قصير الآجل والعمل على زيادة الرفع المالي.
٣. عجز بعض المصارف بمسايرة الحداثة التقنية واعتماد وسائل تقليدية لإنجاز مهامها التي قد توصف بقلة كفاءتها، في بعض الأوقات خصوصاً في ظل ظروف المنافسة القوية والمستمرة(Bilal&etal,٢٠١٣:٤١٤).
٤. الجديد المستمر في انظمتها المحاسبية وطرائق عملها وتدقيق حساباتها.

٥. انجاز موازنات وتخمينات مستقبلية على فرضيات غير منطقية .
٦. الحد من أهمية مشاكل الناتجة عن التوسع والانتشار.
٧. الفشل في الحصول على عائد موازي للنسبة الأموال المستثمرة في المصرف (٢٠١٥:٩٢ ،Baza).

وان ألتمان قام بتحديد فشل المصرف عندما يتم تجاوز إجمالي التزاماتها مجموع موجوداتها المالية، ويوجد من يميز بين الفشل الاقتصادي والفشل ألمالي، اذ نجد ان الفشل الاقتصادي يمثل وضع المصرف التي لا تستطيع ان تحقق عوائد معقولة أو معتدلة على نسبة استثماراتها، ولا يمكنها تغطية التزاماتها، اذ ان هنالك خسائر على التوالي تكون فيها حق الملكية بالسالب وفيها تصبح مطلوبات المصرف التزاماتها(Robinson&etal,٢٠١٥:٢٣)، وان هناك خسائر متتالية تكون فيها حقوق الملكية بالسالب وفيها تصبح المطلوبات في المصرف اكبر من موجوداتها، اما الفشل المالي فهو يتمثل بالحالة التي لا تستطيع عندها المصرف تسديد التزاماتها قصيرة الأجل والوفاء بديونها للدائنين(Schmidlin,٢٠١٤:٣٣).

٢. ٢.٣. ١. مراحل الفشل المالي

يمكننا تلخيص مراحل التخلف عن السداد والفشل المالي على النحو التالي:

أولاً. مرحلة الحضانة :

هذه الخطوة هي كما يأتي:

١. تتأثر بالجوانب القانونية.
٢. الحاجة إلى ضبط العمليات التجارية.
٣. أخذ قروض جديدة.
٤. التخزين (الغزالي، ٢٠١٥: ٤٢).

ثانياً. فترة الضعف المالي (عجز نقدي)

تبدو هذه الخطوة كما يأتي:

١. الخسارة التدريجية للأسواق.

٢. اتفاقية قرض طويل الأجل.
٣. بيع الموجودات الثابتة.
٤. نقص رأس المال العامل (٣٣ : ٢٠١٣ ,Eyo& Mbat).

ثالثاً: مرحلة الانحدار المالي (الإفلاس المالي):

تبدو هذه الخطوة كما يأتي:

١. ينبغي تسريح بعض الموظفين.
٢. التأخر في توزيع الأرباح أو تقاسم الأرباح مع المساهمين من خلال القروض.
٣. نقص السيولة.
٤. التصرف في الموجودات الثابتة برهون قصيرة الأجل.
٥. تأجيل القروض قصيرة الأجل (عبد الامير، ومحمد، ٢٠١٥: ٣٤).

رابعاً: مرحلة الفشل الكامل (الإعسار الكامل):

هنا يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بعد ان أصبحت المصرف معسرة وغير قادرة على سداد ديونها، هذه لحظة حاسمة في حياة المصرف، وعليه فهي غير قادرة على تجنب الاعتراف بإفلاسها، وهنا تتوقف جميع المحاولات للقيام بذلك، وتتلقى المزيد من الأموال، وبذلك تعلن إفلاسها، هذه هي المرحلة الأخيرة التي تتجاوز فيها المطلوبات القيمة الإجمالية للموجودات(Schmidlin,٢٠١٤:٣٩)، وهي:

١. بيع بعض الموجودات للحصول على المال.
٢. توقف المصرف عن نشاطها الطبيعي.
٣. التأخر في سداد الديون.
٤. خسائر متتالية
٥. سداد الفوائد على القروض متوسطة الأجل مع القروض قصيرة الأجل(Jong,٢٠١٤:٦٠٨) .

خامساً: مرحلة إعلان أو تأكيد الفشل:

من الممكن ان تؤدي المشكلات والصعوبات المرتبطة بالإفلاس إلى زيادة حجم الديون التي تتحملها المصرف في هيكل رأس مالها، وبذلك فان تكلفة الإفلاس تثني المصارف عن دفع

استخدام الديون إلى مستويات مفرطة، وقد وجدت ان التكاليف المرتبطة بالإفلاس تتكون من عنصرين:

١. احتمال وقوعها.
٢. التكاليف المتكبدة في حالة الإفلاس المالي(Robinson&etal,٢٠١٥:٢٨).

في هذه المرحلة، يتم اتخاذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وفيها لا يمكن للمؤسسة السيطرة على فشلها وبالتالي يتم إعلان الافلاس، بمعنى تصفيتها، وهي الخطوة الأخيرة التي لا تستطيع المصرف مواجهتها(Saleh& Bader,٢٠١٧:٢٣).

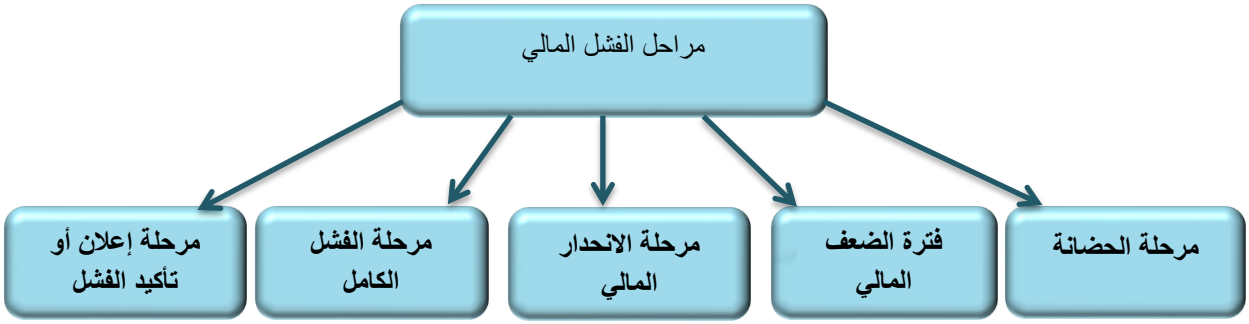

شكل(٢-٢) مراحل الفشل المالي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على (Saleh& Bader,٢٠١٧:٢٣).

٢. ٣. ٢. ٢. أسباب الفشل المالي

يعد الفشل المالي نتيجة مجموعة متنوعة من الأسباب، قد تحدث جميعها أو بعضها داخل المنظمة، والتي قد تكون (مباشرة أو غير مباشرة) (Robinson&etal,٢٠١٥:٣٠)، ويمكن تفسيرها على النحو التالي:

أولاً. الأسباب المباشرة هي كما يأتي :

١- أسباب إدارية

يعد هذا النوع من اهم الأسباب المشتركة في اغلب المصارف الفاشلة والمتعثرة مالياً، فيكون من خلال الاختيار الغير صحيح للمدير الاداري فعندها تفقد الادارة مقدرتها على ممارسة العملية الادارية بصورة صحيحة، بمعنى انها غير قادرة على تقديم الدعم المستمر والكافي

للموظفين فيها حتى وان كانوا اصحاب كفاءات ومهارات ممتازة فهم سوف يواجهون صعوبات بدون الدعم الكافي والمطلوب من قبل تلك المصرف لإتمام عملهم وانجاز واجبهم باحتراف ونشاط(نصرعلي،٢٠١٧: ٣٤)، فضلاً لما سبق ان عدم وجود رقابة مع غياب العناصر الفنية المختصة والإدارية واستمرار مواجهة المشكلات والصعوبات فيما بين اعضاء الادارة العليا وسيادة المصلحة الخاصة لكبار المساهمين، والتوجيهات الخاطئة المقدمة من قبل الادارة العليا، وفي كل الحالات التي تم دراستها للدراسة وراء أسباب الفشل المالي، ورغم تعدد تلك الأسباب التي تتداخل فيما بينها لتشترك في مؤسسات الأعمال هي عدم كفاءة الإدارة يعد من اكثرها شيوعاً والتي قد تؤدي إلى الفشل المالي في المصرف(Jong,٢٠١٤:٦١٠).

٢- الأسباب المالية:

نتيجة عدم التوافق بين رأس المال والقروض أدى إلى قصور في الهيكل المالي وكذلك تراكم الديون بشكل يؤثر بنتائج الأعمال سلباً ويؤدي إلى مشاكل كثيرة تتمثل في بفقد السيولة واستحالة سداد الديون التي في ذمة المصرف لدائنيها المختلفين والهدر على معظم بنود الانفاق التي لا تتناسب مع الإيرادات المحققة(عالم، واخرون،٢٠١٦: ٢٠).

٣- الأسباب التسويقية:

تكون بسبب صغر حجم السوق المحلي ، واملئ الاسواق بالمنتجات الأجنبية ، وكذلك ارتفاع تكلفة التسويق، مع وعدم الأهمية بدراسات الجدوى الاقتصادية، وعرقلة عملية تنظيم الأعمال لأبحاث السوق، وإساءة استخدام مراحل تطوير المنتج ، والأخطاء في توقعات الارباح واحجام المبيعات(Saleh& Bader,٢٠١٧:٢٨).

٤- الأسباب الفنية والانتاجية

عند اعداد دراسة جدوى فنية، يمكن ان تحدث أخطاء من البداية، على سبيل المثال وجود أوجه قصور في العمليات أو المواد، أو استخدام تكنولوجيا غير كافية أو غير مناسبة مع مهارات وقدرات الموظفين، أو الافتقار إلى مراقبة المخزون، مثل سوء التقدير وعدم فعالية سياساتها التشغيلية المختلفة، مثل المبيعات والسعر والانتاج، والتكاليف التشغيلية المرتفعة للغاية وتزايد المنافسة السعرية، وبذلك ستأتي البضائع من وحدات تصنيع رديئة، مما سيؤثر بدوره على حجم المبيعات(الرفاعي،٢٠١٧: ٤٤).

ثانياً. الأسباب غير المباشرة (عالم، واخرون،٢٠١٦: ٢٥)

١. المنافسة الشديدة بين المصارف.
٢. الظروف الاقتصادية الصعبة مع زيادة معدلات التخلف عن السداد في ظل تلك الظروف.
٣. تغيير في الطلب.
٤. القرارات الحكومية.
٥. التخمينات المماثلة للمشترين.
٦. اضطراب قانون الضرائب والجمارك.
٧. تغير سعر صرف للعملة الأجنبية مقابل العملة المحلية

ثالثاً. أسباب أخرى

غالبًا ما يرتبط بأحداث قد تحدث لاحقًا، مثل: (عبد الامير، ومحمد، ٢٠١٥: ٣٩)

١. الكوارث الطبيعية الغير متوقعة.
٢. استقالة المدراء اصحاب المسؤولية التنفيذية.
٣. حصول الخلافات بين المساهمين أو الخلافات بين المديرين.

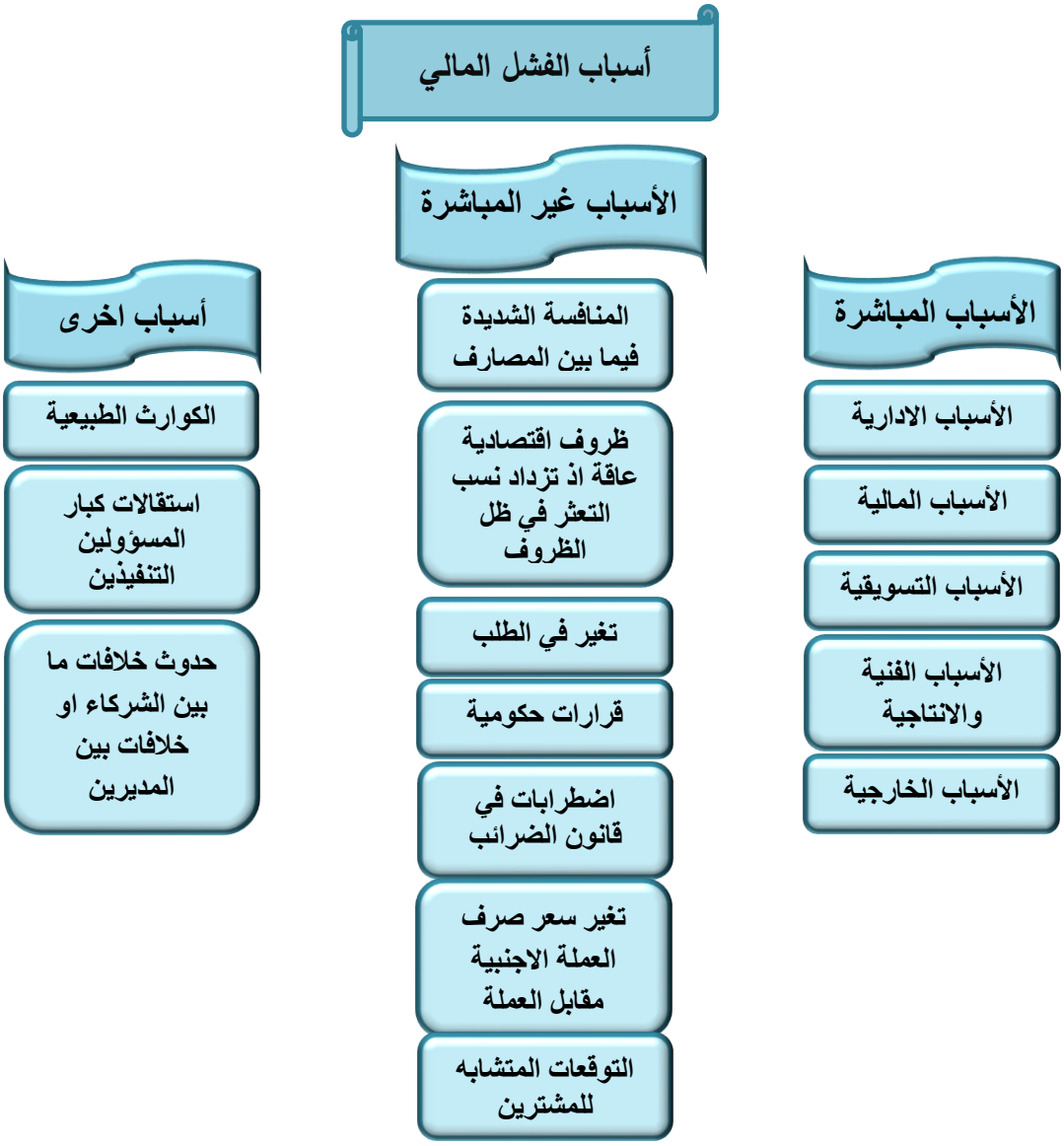

شكل(٢-٣) أسباب الفشل المالي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على (عبد الامير، ومحمد، ٢٠١٥: ٤٠)

٢.٣. ٢. ٣. أهمية التنبؤ الفشل المالي

توقع الفشل المالي لمؤسسة ما أمر بالغ الأهمية للمديرين التنفيذيين وأصحاب المصلحة وأصحاب المصلحة الآخرين لأنه يمكن تحذير مستخدمي التقارير المالية في الوقت المناسب، مما يجلب العديد من الفوائد الإيجابية لأولئك الذين يراقبونها وينتظرون في الوقت المناسب(الحمداني، والقطان،٢٠١٣: ٢٠)، بغض النظر عما اذا كان قد تم اتخاذ تدابير كافية للتعامل مع حالات التخلف عن السداد على الفور، ولتجنب أحداث الإعسار والتصفية، فان

إفلاس المصرف أو إفلاسها لا يتعلق فقط بالمصرف والمجموعة التي تتألف منها وكذلك الاقتصاد الوطني بأكمله.

تنبع أهمية توقع الفشل المالي من اهتمام العديد من الأطراف بهذا الموضوع ، اذ ان توقع الإخفاقات له أهمية كبيرة للجهات الأتية:

١. الإدارة: وهي عبارة عن افتراضات المنتجات المالية من أجل الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب ومعالجة الأسباب والمرافق عليها .
٢. المستثمرون: و يتوقع المستثمرون فشل الأعمال من خلال اتخاذ قرارات الاستثمار والاختيار بين الفرص المتاحة للاستثمار والاستثمارات البديلة، الاستثمار في العقود المستقبلية(عالم، واخرون،٢٠١٦: ٣٥).
٣. الجهات الحكومية: الاهتمام بالتنبؤ نابع من العمل في المصارف العاملة في الاقتصاد خوفاً من الضياع والقلق على سلامتها.
٤. تدقيق الحسابات: وتهتم هذه الجهة في التنبؤ بالفشل المالي و الذي ينبع اساساً من المسؤولية الكبيرة في مراجعة القوائم المالية لهذه المصارف(Sherman,٢٠١٥: ٤٤).

٢. ٢. ٢. ٤. وسائل معالجة حالات الفشل المالي

هناك العديد من الوسائل والآليات للتعامل مع حالات الإعسار والانهيار المالي للمؤسسات من أجل الحفاظ على عملياتها واستمرارها والحفاظ على أموال المساهمين وأصحاب المصرف(العارضي،٢٠١٧: ٥٥)، اذ توجد العديد من المعالجات والحالات منها:

أولاً. إعادة هيكلة المصارف

ينبغي على المصرف تنفيذ استراتيجيات جديدة لإدارة اختلالاتها المالية وتطبيقها للحفاظ على المصرف واستمراريتها، لكي تنجح إعادة الهيكلة، من الضرورة ألا تقتصر على إعادة الهيكلة

المالية، بل ينبغي ان تشمل أيضًا إعادة الهيكلة الإدارية، بحيث يسير كلاهما جنبًا إلى جنب لتحقيق نتائج إيجابية والتغلب على العقبات والعقبات المالية في الأعمال(سمور،٢٠١٣: ٦٠)، يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

١. إعادة الهيكلة المالية:

تتعلق إعادة الهيكلة المالية بالمسائل ذات الصلة بالجانب المالي للمؤسسة، والتي يتم عرضها على النحو التالي:

أ- إعادة تقييم الموجودات:

يتم إعادة تقييم بعض أو كل الموجودات لتعكس قيمتها السوقية، اذ تؤدي الزيادة في قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية إلى تحسن في نسبة الرافعة المالية، مما يسمح للمؤسسة بالاقتراض على نطاق أوسع.(الرفاعي، ٢٠١٧: ٦٠)

ب- إعادة الجدولة:

يساعد المصرف على إعادة هيكلة ديونها للتوصل إلى اتفاق مع الدائنين بشان وأحد أو أكثر من القضايا الأتية: (الحسناوي،٢٠١٨: ٥٠)

- تحويل الدين قصير الأجل إلى دين طويل الأجل، مما يمنح المصرف مزيدًا من الوقت لاستثمار هذا الدين.
- التنازل عن الفوائد المتراكمة أو تخفيض سعر الفائدة.
- منح شروط سداد جديدة أو تعليق مؤقت لسداد الديون، مما يسمح بتعليق جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتًا حتى تتحسن الظروف.

ت- **مبادلة المديونية بالملكية:** يتم هنا تحويل جزء او كل من الديون الحالية إلى مساهمات في راس مال المصرف عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون و يتوقف هذا على مدى تقبل و تفهم الدائن لهذا الاقتراح وكذلك المالكين(العارضي،٢٠١٧: ٥٩).

ث- **زيادة راس المال :**

تلجأ المصارف إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة وخصوصا اذا كانت تستطيع تحقيق أرباح مستقبلا من اجل توفير السيولة، من خلال زيادة راس مال المصرف بإصدارات سهمية جديدة(Sherman,٢٠١٥: ٤٩)، ولكن يواجه هذا البديل بعض الانتقادات منها :

- لا يصلح هذا الحل إلا في حالات التعثر او الفشل المالي المؤقت.
- لا تجد الأسهم الجديدة اقبالا من قبل المساهمين لخوفهم من حالة المصرف وظروفها المستقبلية.
- ان حملة الاسهم يمثلون قيودا جديدا على الادارة يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج بالمصرف من ظروفها الحالية(سمور،٢٠١٣: ٦٩).

ج- **زيادة المبيعات:**

يمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من الاستراتيجيات أو الانشطة الضرورية التي لها تأثير إيجابي على التدفقات النقدية (على سبيل المثال): (ابو شهاب، ٢٠١٨: ٦٠)

- زيادة المبيعات تعني زيادة دخل المصارف.
- تغيير استراتيجية التحصيل بالمصرف والعمل على تقديم خصم لتسريع السداد.
- القضاء على الركود مثل استئجار أو شراء أو مزاد، أو مبادلتها بمخزون آخر يحتاجه العمل.

ح- **خفض التدفقات النقدية الخارجة:**

تستطيع المصرف ان تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضها للتغلب على بعض الصعوبات والمشاكل المالية(عبد الامير، ومحمد، ٢٠١٥: ٤٦)، ومن بعض الوسائل الممكن استخدامها في ذلك ما يأتي:

- الاتفاق على تأجيل السداد لبعض الأقساط و فوائد الدين والحصول على مدد سماح جديدة من قبل الدائنين.
- التفاوض مع الموردين للمواد الخام و الأجراء على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم.
- تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل (Saleh& Bader,٢٠١٧:٣١)
- خفض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري بدلا من الشراء المقدم و محاولة الدراسة عن مواد بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية.
- ترشيد مختلف بنود الانفاق المباشر و غير المباشر. (الحسناوي،٢٠١٨: ٥٦)

٢. إعادة الهيكلة الإدارية:

تعد إعادة الهيكلة الإدارية جزءً متمماً لإعادة الهيكلة المالية و بالرغم من انها بعيدة نسبيا عن إعادة الهيكلة المالية مما يدفعنا لعدم التوسع فيها(Obaidat,٢٠١٧:٣٤)، ولكن نختصر في ذلك يمكن ان يتم بواحدة أو أكثر مما يأتي :

أ. إعادة دراسة استراتيجيات الانتاج لغرض خفض التكاليف و تحسين الانتاج.

ب.مراجعة استراتيجيات التسويق لزيادة فاعلية التسويق وتقليل تكاليف التسويق.

ت.تخفيض التكاليف الإدارية المختلفة.

ث.دراسة حول سحب الاستثمار من الانشطة والمناطق غير الاقتصادية (Meeampol,etal,٢٠١٤:٢٩).

ثانياً. الاندماج:

بلغ اندماج المصارف ذروته في أواخر الستينيات واستمر حتى أواخر السبعينيات عندما ظهرت عمليات اندماج المصارف وكان لها تأثير كبير على أسواق البلدان التي حدثت فيها، نعني **بالاندماج:** اندماج شركتين أو أكثر في كيان جديد، وهو عكس العلاقة التي يتم فيها الحفاظ على شخصية المصرف المعنية، كما كانت قبل الانضمام إلى الاتحاد(Altman et.al,٢٠١٤:٣٠).

وأسباب الاندماج عديدة ومتنوعة وتتطلب تقييمًا لكل حالة على حدة لتحديد الأسباب الأولية والثانوية للاندماج، ولكن على الرغم من ان لكل حالة خاصة بها، فمن الممكن تحديدها والتأكد منها(Campa & Minano,٢٠١٥: ٣٣)، ويمكن تقسيم أسباب وأهداف الاندماج إلى مجموعتين:

١. المجموعة الأولى (الدوافع وأهداف العلاج) أمثلة: (ابو شهاب، ٢٠١٨: ٦٦)

- التعامل مع النكسات والنكسات المالية.
- مواجهة منافسة شديدة.
- تخفيض العبء الضريبي.

٢. المجموعة الثانية: (الدوافع وأهداف التنمية) وإليك بعض الأمثلة: (Obaidat,٢٠١٧:٣٥)

- تنويع المنتجات.
- تمديد وتطبيق نظام الانتاج الكبير.
- السيطرة على حصة أكبر في السوق.

وبالرغم من ان للاندماج مزايا عديدة ومتنوعة الا انه ليس بالأمر الخالي من المخاطر والسلبيات، وان قرار الاندماج يحتاج إلى دراسة جدوى متعمقة لمعرفة اثاره وتكاليفه وردود المنافسين والجوانب القانونية والادارية لعملية الاندماج والاثار الضريبية و المالية والمحاسبية ووضع الحلول المناسبة والمقترحة لمختلف المشاكل والصعوبات الناجمة عن الاندماج(Meeampol,etal,٢٠١٤:٣١).

ثالثا. التأجير:

يكون هذا الخيار موجوداً في جميع الأحوال ويتوقف على إمكانية وجوده في حد ذاته او على المصرف ونشاطها(Altman et. al,٢٠١٤:٣٣).

رابعا. تغيير الشكل القانوني:

يعد من الطرائق الفاعلة في علاج الخلل والتعثر أو الفشل المالي لبعض المصارف والمقصود هنا بالتغيير التحويل من شكل أقل مرونة إلى شكل أكثر مرونة، اذ يتاح للإدارة حرية اتخاذ العديد من القرارات وجني ثمار هذه الربحية(Huang et. al,٢٠١٤:٤٢).

خامسا. التصفية:

تكون القيمة الاستمرارية للمؤسسة أعلى من قيمة الإفلاس أو التصفية عكس الحال في التصفية، اذ يكون الفشل مستعصياً وخطيراً وهنا تكون قيمة التصفية لهذه المصرف أعلى من قيمة استمرارها، ولابد من إجراء عملية التصفية وتحقيق الإفلاس(Campa & Minano,٢٠١٥: ٣٥)، وتتخذ الإجراءات القانونية لسداد الالتزامات الكلية للشركة تجاه الغير وقد يكون الاتجاه إلى تصفية المصرف أمراً اختيارياً أو امراً إجبارياً، فاذا قام المالك بنفسه ودون إجبار يكون اختياري اما اذا كان من النوع الثاني فيعنى عجز المالك عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الغير، وكذلك عدم الوصول لحلول مع الدائنين وعند إجراء التصفية أو الإفلاس(Altman et. al,٢٠١٤:٣٧)، فان من أهم النقاط التي تكون من أولويات السداد ما يأتي: (عبدالله، وتوفيق، ٢٠١٢: ٢٤)

١. تكاليف إجراءات الإفلاس و التصفية
٢. الضرائب المستحقة للدولة
٣. الديون غير المضمونة أو العامة
٤. حقوق حاملي الأسهم الممتازة

٥. حقوق حاملي الأسهم العادية

وللإفلاس إجراءات مختلفة تختلف من دولة إلى أخرى فعند تعرضها للتصفية فان ذلك يدل على عدم وجود مشترين لهذه المصرف عن طريق البيع لسبب أو لآخر، ومن أهمها خفض الانتاجية واستمرار الخسائر مع وجود دلائل حول استمرار هذه الخسائر وصعوبة في إعادة هيكلة المصرف حتى يعود بفعالية لدائرة العمل والانتاج(عبد الرحمن، وهاشم، ٢٠١٦: ٨٦).

سادساً. البيع:

قد لا يجد المالكين أمامهم من طريقة سوى انهاء ملكيتهم للمؤسسة عن طريق البيع، فقد يكون البيع من الدولة إلى الأفراد او من الأفراد للدولة، ففي الحالة الأولى يطلق علية الخصخصة اما الحالة الثانية يطلق عليها التأميم وفي حالة البيع يقرر المالكين نقل المصرف بحالتها المتعثرة والفاشلة أو غير المرضية إلى المالكين الجدد ليتولوا هم المصرف بحالتها الفاشلة والمرضية(امين،٢٠١٧: ٣٠)، وهنا نرى ان البائع لم يستطع علاج فشل المصرف وفي المقابل نجد ان المشتري يحدوه الكثير من الأمل في إصلاح وعلاج هذه الأمراض بما يحقق له عوائد مرضية ولذلك فهو يقدم على عملية الشراء مدفوعا بالعديد من الدوافع والأسباب(عبدالله، وتوفيق، ٢٠١٢: ٣٠)، ويمكن ان يتم البيع إلى:(Franceschetti,٢٠١٨:٢٦)

١. أحد الأفراد.

٢. للعاملين.

٣. للجمهور.

٤. للعملاء والدائنين.

٢. ٣. ٦.٢. النماذج المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي

عمل الباحثون من الولايات المتحدة على اجراء العديد من الدراسات المؤدية إلى تحديد الاساليب و المؤشرات المحاسبية التي يمكن الاسترشاد بها للتنبؤ باحتمالات التعثر والفشل المالي، وذلك من خلال التشجيع الذي حصل من قبل المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصة (Pozzoli& Paolon,٢٠١٧:١٢)، وقد اتى ذلك لأنهاء الجدل الذي دار في وقتها حول مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن حوادث الافلاس التي تصيب المصارف والتي اخذت تتزايد ناتجه عنها اضرارا كبيرا بالمقرضين والمساهمين وغيرهم، وقد ظهرت اولى الدراسات المتخصصة بالتعثر والفشل المالي عام ١٩٦٦ وقد اعدها Beaver، اذ عرض في دراسته نموذجاً متطوراً للنسب المالية تستخدم كإنذار مبكر للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي قبل حدوثه بفترة زمنية مناسبة، ثم جاءت بعدها دراسات اخرى تهتم في هذا الموضوع ظهرت في كل من كندا وبريطانيا والولايات المتحدة(Pavlovic& Marai,٢٠١٣:٣٩)، وان من اهم هذه النماذج هي :

اولاً. نموذج (Beaver ١٩٦٦):

يُنسب إلى **Beaver** صاحب فكرة تطوير نموذج لقياس التدهور المؤسسي، وقد سمي هذا النموذج باسمه واعتمدت على النسب المالية المركبة، لتطوير النموذج، بعد محاولة تماري عام ١٩٦٤ في نموذج التنبؤ الإحصائي للفشل المالي(Agrawal& Chatterjee,٢٠١٥:١٤٠)، وأيضًا بالنسبة لـ vinter Patrick في عام ١٩٣٢، وعندها اختار **Beaver** ٣٠ نسبة مالية ليتم تحليلها ومراقبتها على مدى خمس سنوات، ثم دراسة عن النسب التي أعطت المؤشر الأكثر دقة وموثوقية لنجاح أو فشل المنظمة وتلقى ٦ نسب مالية توضح القدرة على التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه بخمس سنوات(Chaudhry,etal,٢٠١٥:٣٠).

نظراً لان دراسة Beaver هي حجر الاساس للدراسات اللاحقة، وكان معيار بيفر للحكم على فشل المصارف المشاركة هو إفلاسها، أو عدم قدرتها على سداد الديون، أو عدم دفع أرباح الأسهم

الممتازة مع ملاحظة ان توقع فشل معايير Beaver لم يكن قائماً على الأداء المعزول لهذه المعايير القائمة، لكن ينبغي دراستها معاً، وهذا هو دور المحلل المالي في تقييم واقع المصرف قيد الدراسة(Griffin,٢٠١٥:٣٤).

وباستخدام نموذج الانحدار البسيط لخص Beaver هذا النموذج المتكون من ثلاثة نسب يمكننا بواسطتها التنبؤ بالفشل قبل خمس سنوات من وقوع المصرف فيه: (Kieso,٢٠٢٠:٢٣)

$$Z= ١.٣+٢.٤A ٢-٠.٩٨٠A ٣-٦.٧٨٧.....(١)$$

وان **Beaver** استمر في دراسته في عام ١٩٦٨ وقام بتحليل ١٤ نسبة وعندها توصل لأفضل ثلاثة نسب للتنبؤ بالفشل والمتمثلات بنسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون، ونسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات، ونسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات، وكانت النتيجة التي وصل لها ان افضل النسب هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون(Pozzoli& Paolon,٢٠١٧:١٣).

٢. نموذج (Altman ، ١٩٦٨):

دراسة **Altman** من أهم الدراسات التي تستخدم المقاييس المالية للتنبؤ بالفشل المؤسسي كأداة من ضمن ادوات التحليل المالي، واستخدم مصطلح الإفلاس في بحثه للإشارة إلى المصارف التي تم وضعها تحت الحراسة أو التي تم منحها حق اعادة التنظيم(Kieso,٢٠١٣:٣٣).

استخدم **Altman** في بحثه طريقة تحليل التمايز متعدد المتغيرات، وهي طريقة إحصائية تستخدم تقسيم المجموعات بناءً على خصائص كل مجموعة(المتغيرات التابعة)، وبعد تعريف المجموعات (المتغيرات المستقلة) وبهذا الاسلوب يشتق معادلة خطية متكونة من متغيرات مستقلة والمتمثلة بالأفضل في التمييز بين تلك المجموعات وتظهر لنا اهمية كل متغير من المتغيرات بالتمييز بين المجموعتين وذلك من خلال المعاملات التمييزية(Griffin,٢٠١٥:٣٦).

ويستند النموذج الذي اقترحه**Altman** إلى خمسة متغيرات مستقلة، يمثل كل منها نسبة مالية من النسب المعروفة، ومتغير تابع وأحد(Z) ويتم التعبير عن هذا النموذج رياضيًا على النحو التالي: (Kieso,٢٠١٨:٢٩)

$$Z = ١.٢X_١ + ١.٤X_٢ + ٣.٣X_٣ + ٠.٦X_٤ + ١.٠X_٥ \ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

اذ ان:

Z: هو مؤشر الاستمرارية أو المؤشر الكلي، وايضاً يطلق عليه بالقيمة التمييزية.

اذ يمثل $X_١$ نسبة النشاط، و$X_٢$ هي النسبة المتعلقة بسلسلة إدارة مشاركة الأرباح ، و$X_٣$ هو مقياس الربحية و$X_٤$ نسبة الرافعة المالية، وأخيراً، $X_٥$ هو مؤشر نشاط، مما يؤكد شمولية الدراسة ومراعاة الأبعاد المالية الرئيسية التي ينبغي دراستها في المصرف، وهي السيولة والربحية والرافعة المالية والنشاط(Melville,٢٠١٩:٢٣).

ويصنف هذا النموذج المصارف التي تمت دراستها إلى ثلاث فئات بناءً على قدرتها على الاستمرار،

وتوضح دراسات عديدة إلى ان نموذج Altman هو أحد النماذج التي قد تلجأ لها الإدارة الائتمانية للتنبؤ بحالة العميل المستقبلية، اما بما كان يتمتع بالانتماء إلى مجموعة العملاء المحترفين أو فئة العملاء اصحاب الأداء المنخفض و بالتالي بدرجة مخاطرة مرتفعة وان من ابرز الصعوبات التي داهمت المحللين الماليين هي عدم مقدرتهم على تطبيق النموذج بالصيغة الأصلية له على المصارف الغير المدرجة بالأسواق المالية وهذا بسبب صعوبة القياس للقيمة السوقية لحقوق المساهمين(AbuOrabi,٢٠١٤:٢٩)، (يتطلب توفير بيانات تخص القيمة السوقية للسهم) لهذا السبب قام Altman في عام ١٩٧٧ باستحداث النموذج إلى ما يعرف بنموذج Zeta (ما يعرف بـ أسم الجيل الثاني) للمؤسسات النشطة بالقطاع الخاص، وهذا بأجراء الدراسة على عينة مكونة من

(٥٣) مؤسسة فاشلة وعينة مكونة من (٥٨) مؤسسة ناجحة ضمن المدة من (١٩٦٨-١٩٥٧) ، اذ ان قام باستخدام طريقتين لهذه الغاية وهما طريقة التحليل التمييزي الخطي، و طريقة التحليل التمييزي التربيعي، اذ ان اشتمل التحليل على (٢٨) نسبة مالية وكانت النتيجة هي استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما ان الدراسة أدت إلى اعادة تعديل معاملات التمييز حسب الصيغة الموضحة ادناه: (Dirman,٢٠٢٠: ١٧)

$$Z = ٠.٠٧١٧X_١ + ٠.٨٤٧X_٢ + ٣.١٠٧X_٣ + ٠.٤٢٠X_٤ + ٠.٠٩٩٨X_٥ .....(٣)$$

وأما تصنيف المصارف حسب نموذج Zeta فتوصل Altman إلى قيمته التمييزية والمحصورة في المجال [١.٣٣< Z < ٢.٩]، ويوضح نموذج Zeta نفس الفئات التي تطرقنا لها بحسب نموذج (Z-Score).

ومع ذلك، غالبًا ما يتم توجيه انتقادات لهذا النموذج: (AbuOrabi,٢٠١٤:٣٠)

أ- يطبق كل منها على المصارف الصناعية فقط

ب- ان كل وأحد منهم يولي أهمية كبيرة للنسبة المبيعات إلى إجمالي الموجودات، وهذه النسبة لها اهمية مختلفة في الصناعات المختلفة

أدى ذلك إلى صحبة **Altman** لكل من (Peck ، Hartzell) في عام ١٩٩٥ لتبني نموذج zeta للمؤسسات غير الصناعية وصمم نموذج جديد معدما قام بحذف معدل الدوران للموجودات لغرض تقليل الأثر الصناعي المتوقع اذ ان معدل دوران الموجودات في المصارف الغير صناعية اعلى منه في المصارف الصناعية التي تتمتع بالكثافة الرأسمالية (Palepu & Healy,٢٠١٢:٢٢) .

وتم أعادة ترتيب معاملات التمييز وفقًا للصيغة الرياضية ادناه: (Griffin,٢٠١٥:٣٧)

$$Z = ٦.٥٦X_١ + ٣.٢٦X_٢ + ٦.٧٢X_٣ + ١.٠٥X_٤ .....(٤)$$

٣. نموذج (keda ١٩٨١):

يعد نموذج **keda** من النماذج الحديثة التي استخدمت عام ١٩٨١ في التنبؤ بالفشل المالي، اذ اعتمدت على خمسة متغيرات ذات النسب المالية المستقلة وفق معادلة الارتباط لغرض تحديد قيمة المتغير التابع (Z)، حسب المعادلة الأتية: (Kamaluddin,etal,٢٠١٩:٦٣)

$$Z = ١.٠٤٢X_١ + ٠.٤٢X_٢ + ٠.٤٦١X_٣ + ٠.٤٦٣X_٤ + ٠.٢٧١X_٥ \ldots\ldots\ldots(٥)$$

فاذا كانت قيمة (Z) في هذا النموذج بقيمة موجبة ستكون المصرف بحالة أمنة من الفشل المالي، أما اذا سالبة فأنها ستكون معرضة للفشل المالي، اذ اثبت هذا النموذج قدرته العالية على التنبؤ بوقوع الافلاس بلغة نسبتها ٩٠% قبل عام من وقوع الافلاس(Ravinder & Anitha,٢٠١٣: ١٠).

٤. نموذج Zmijewski ١٩٨٤:

قامت الباحثة بدراسة على عينة من المصارف الأمريكية المدرجة اسمائها في الاسوق المالية ، متكونة من ٤٠ مؤسسة مفلسة و ٨٠٠ مؤسسة صناعية غير مفلسة واستند في نموذجه على ثلاث نسب مالية متوقعة من التقارير المالية لهذه المصارف وخلال المدة (١٩٧٨-١٩٧٢) ، وهي العائد على مجموع الموجودات ونسبة المديونية و نسبة التداول، وكما وان قام باستخدام نموذج تحليل (PRobit Analysis)، لغرض تحديد قيمة معاملات التمييز وإيجاد العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، بحسب الصيغة الرياضية ادناه: (Rianti& Yadiati,٢٠١٨: ١٤٩)

$$Z = -٨.٧١١٧ - ٦.٥٢٧٩X١ + ٩.٨٠٥٤X٢ - ٠.١٨١٤X٣ \ldots\ldots\ldots(٦)$$

وبعد حساب Z فان يتم استخدامها في مقياس الاحتمالات حسب المعادلة ادناه :

$$\text{احتمال الإفلاس} = ١ / (١ + EXP\ (-z \text{ المعدلة}) \ldots\ldots\ldots(٧)$$

وان النتيجة المتوقعة للمعادلة اعلاه بين (٠ – ١) ويكون تفسير الاحتمالات مبني على أساس٥٠% فشل المصرف، أي بمعنى أخر اذا كان احتمال إفلاس هو (٠.٥) أو أكثر من ذلك، فان المصرف تكون مهددة بالفشل المالي، ويتوقع إفلاسها مستقبلاً(Rianti& Yadiati,٢٠١٨: ١٥٠).

٥. نموذج (Sherrod١٩٨٧):

يهدف هذا النموذج غرضين رئيسيين:

أ- **تصنيف مخاطر الائتمان:** تستخدمه المصارف لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض لمشاريع الأعمال، وتقسيم القروض إلى خمس فئات حسب مستوى المخاطر

ب- الفشل المالي

بالإضافة إلى استخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان، يعد هذا النموذج وأحد من أهم النماذج الحالية المتبعة للتنبؤ بالفشل المالي ويستند إلى ستة مؤشرات وأوزان مالية مستقلة تتعلق بالتمييز وفقًا للصيغة الأتية: (Ravinder & Anitha,٢٠١٣: ١١).

$$Z = ١٧X_١ + ٩X_٢ + ٣.٥X_٣ + ٢٠X_٤ + ١.٥X_٥ + ٠.١X_٦ \ldots\ldots\ldots(٨)$$

اذ ان:

Z: مؤشر الاستمرارية

٦. نموذج (Conan, Holder١٩٧٩)

من المعروف ان هذا النموذج قد تم اختباره على مجموعة من المصارف تتكون من ٩٥ مؤسسة كانت في حالة إفلاس والمصارف بنفس العدد التي كانت قيد التشغيل، اذ كان هذا النموذج قادرًا على تمثيل الحالة المالية للمؤسسة والتي يمكن التنبؤ بها بنسبة ٧٥٪ لمدة ثلاث سنوات، مما

يسمح بتحديد تدهور الوضع المالي للمؤسسة وإجراء التصحيحات اللازمة على الفور ويمكن التحقق منها (Otom,٢٠١٤: ٢٣)

$$Z = ٠.٢٤X_١ + ٠.٢٢X_٢ + ٠.١٦X_٣ - ٠.٨٤X_٤ - ٠.١٠X_٥ \quad \text{.....(٩)}$$

اذا كان Z يساوي ٠.٠٤ ، فان المصرف في حالة سيئة، مع احتمال ٦٥٪ عجز، واذا كانت القيمة ٠.٠٩> Z >٠.٠٤ ، فان المصرف في شك مع احتمال عجز بين ٣٨٪ و ٦٥٪، اما اذا كان Z > ٠.٠٩ المصرف في وضعية جيدة باحتمال عجز ٣٨%(Otom,٢٠١٤: ٢٤).

مما سبق نستنتج ان هناك نماذج متعددة للتنبؤ بالفشل المالي وأغلب هذه النماذج بنيت على معادلة الانحدار والتي تعتمد على مجموعة من المتغيرات وأعطيت أوزان نسبية معينة لكل متغير، وتختلف المتغيرات من نموذج إلى آخر بالإضافة إلى اختلاف الأوزان النسبية، وكل ذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية من مؤسسة إلى أخرى، وعليه فالنموذج الذي ينطبق على مؤسسة ما ليس بالضرورة ينطبق على أي مؤسسة(Tesfamariam,٢٠١٤: ٤٠)، وهذه من ضمن السلبيات التي تؤخذ على نماذج التنبؤ بالفشل المالي، وبالرغم من ذلك فان هذه النماذج مكونة من مجموعة من النسب المالية للإدلاء في ان وأحد وهذا يعد من إيجابيات هذه النسب لأنه يختصر الكثير من النسب المالية في نموذج وأحد، لذا فعلى المحلل المالي ان يكون حذرا في تطبيق هذه النماذج وان يحاول الأخذ بالنموذج الملائم، خاصة وان التعامل مع هذه النماذج يعتمد على خبرة المحلل العلمية والعملية، كما يمكن الاستفادة منه(Zhang& Fan,٢٠١٩:٣٣).

وسوف نقوم بإيجاد نموذج لتنبؤ بالفشل المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية ومؤشرات التنمية المستدامة.

المبحث الرابع

العلاقة النظرية بين النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة و الفشل المالي

سنتناول في هذا المبحث العلاقة بين التنمية المستدامة والنسب المالية بالتنبؤ بالفشل المالي، ويمكن توضيح العلاقة تبعاً للآتي:

٢. ٤. ١. علاقة النسب المالية بالفشل المالي

يعد النسب المالية من الادوات المهمة في منشأة الاعمال واساساً من اسس التخطيط والرقابة، وهو يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الاداء المالي لتفسيره وتحديد نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة من قبل المشروع، اذ هدفت دراسة (أحمد، ٢٠١٣: ٣٢) إلى التعرف على النسب المالية الأكثر تأثيراً في الفشل المالي لكل مؤسسة أو لكل قطاع، ثم محاولة وضع نموذج محاسبي للتنبؤ بالفشل المالي، وذلك من خلال إيجاد علاقة بين التغير في النسبة المالية الأكثر تأثيراً والفشل المالي، وتوصلت هذه الدراسة إلى ان النسب المالية تعد الأكثر تأثيراً في التنبؤ بالفشل المالي، وكذلك دراسة (شاهين ومطر، ٢٠١١: ٢١) هدفت هذه الدراسة للتوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المصارف المصرفية والتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة منها، اذ توصلت هذه الدراسة إلى ان النسب المالية يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المصارف، وتبين بانها قادرة على التنبؤ بالتعثر والتمييز بين المصارف المصرفية المتعثرة والمصارف المصرفية غير المتعثرة بنسبة دقة تعادل (٧٥%، ٧٥%، ٦٢,٥%)، اما دراسة (Timing & Weiwei, ٢٠١١:٢٧) كان الهدف منها هو تصميم نموذج يعتمد على مجموعة من النسب المالية وغير المالية، بما في ذلك نسبة الربحية ونسبة النمو ونسبة التدفق النقدي ونسبة الديون ونسبة مركزية المالك والنسب الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة، ومن ثم استخدام ذلك النموذج في تقييم المصارف الصناعية المدرجة في سوق الأوراق المالية الصيني، ومقارنة نتائجه مع نتائج نموذج أخر مبني على المؤشرات المالية فقط، وخلصت الدراسة إلى ان النموذج الذي يعتمد على مجموعة من النسب المالية وغير المالية أفضل في التنبؤ بالمخاطر المالية للمؤسسة من نموذج آخر يعتمد فقط على النسب المالية، كما تناولت دراسة (Arbaminch,٢٠١٥: ٤٣) العلاقة

بين الرافعة المالية والتعثر المالي للمؤسسات الصناعية، اذ أوضحت الدراسة ان للرافعة المالية تأثير سلبي على التعثر المالي وان على المصارف الصناعية تحديد مفهوم الرافعة المالية المثلى بنفسها، كما انها أشارت إلى ضرورة الاهتمام بالديون المعدومة لعلاج الحفاظ على النقدية في الأجل القصير وحل مشاكل السيولة، وكذلك تناولت دراسة (Ardeati ٢٠١٨: ٣٢) أثر التدفقات النقدية والربحية والرافعة المالية على التعثر المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة اندونيسيا، اذ أشارت النتائج إلى وجود تأثير للربحية على التعثر المالي وعدم وجود تأثير للتدفقات النقدية والرافعة المالية على التعثر المالي، وقد اختبرت دراسة (١١ Yegon, et al.،٢٠١٨:) أثر النشاط التجاري على الرافعة المالية والتعثر المالي لعينة بلغت ٤٠ شركة من المصارف المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية، وخلصت الدراسة إلى ان الرافعة المالية لها تأثير إيجابي على الفشل المالي وان زيادة الرافعة المالية يمكن ان تؤدي إلى فشل مالي للمؤسسات، كما تناولت دراسة(Shaheen and Malik،٢٠١٢ :٢٣) العلاقة بين كثافة رأس المال والربحية وحجم المصرف بتمويل الدين وتم جمع البيانات من خلال التقارير المالية لعينة شركات قطاع العزل والنسج المدرجة في بورصة باكستان، ووجدت الدراسة انه عندما يتعلق الأمر بتمويل الديون، فهناك علاقة إيجابية بين كثافة رأس المال والربحية وحجم المصرف، وان زيادة الاستثمار الثابت والربحية تقلل من مخاطر التخلف عن السداد ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، بينما الربحية والتدفق النقدي التشغيلي هو المصدر الرئيسي لسداد الديون في الوقت المناسب، وواضحت دراسة (Gamlath & ،٢٠١٣:٤٣ Rathiranee) إلى تأثير كثافة رأس المال وحجم المصرف والأداء على التمويل بالدين، اذ تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لمتغيرات الدراسة وكثافة رأس المال على تمويل الديون، وان التغييرات في هيكل رأس المال طويل وقصير الأجل ستساهم في تحسين أداء المصرف، وان الدين هو مصدر مهم للاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل لتلبية احتياجات المصرف التشغيلية، وأشارت إلى ان محاولة تطبيق الدراسة على القطاعات المختلفة ستساعد في تحسين المصارف، والاستفادة من هذه الموجودات، وان كثافة رأس المال ستساعد في زيادة ربحية المصرف وحمايتها من التخلف عن سداد الديون، وعليه القضاء على مخاطر الديون، واشارت دراسة (Beaver, et al,٢٠١٢: ٤٢) ان ارتفاع نسبة الديون في هيكل التمويل بالرغم من أهميتها فيما تحققه من وفورات ضريبية وزيادة قيمة المصرف السوقية إلا ان الخطورة لا تكمن

في القرض بحد ذاته ولكن في احتمال انخفاض مستوي الأرباح المتوقع تحقيقه عن مستوي الفوائد المصاحبة للقرض أي ارتفاع التكلفة عن العائد من تلك القروض واحتمال عدم قدرة المصرف علي سداد التزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها والتزاماتها النقدية الثابتة من فوائد وأقساط للدين والتعرض إلى مخاطر مالية ربما تؤدي إلى التعثر المالي والذي اذ لم يتم معالجته تنحدر المصرف للإفلاس.

٢. ٤. ٢.علاقة التنمية المستدامة بالفشل المالي

ارتبط مفهوم حوكمة المصارف بنهج إيجابي لنظرية الوكالة ومفهوم المسؤولية الاجتماعية ارتبط بتقليل التأثير السلبي لعمليات المصرف وتهتم باحتياجات أصحاب المصلحة، كذلك ارتبط مفهوم الافصاح البيئي للمؤسسات الحاجة إلى إشراك جميع أفراد المجتمع (المادي والقانوني) في تحقيق أهداف حماية البيئة، من خلال اتباع سياسات اقتصادية تحترم الجوانب البيئية، من أجل ضمان بقاء واستمرارية المصارف في الأسواق المالية، اذ ينبغي ان تكون فعالة من الناحية المالية لتحقيق أداء مالي جيد، سواء في التمويل المحاسبي أو تمويل سوق الأوراق المالية، وكذلك جهود القادة المؤسسيين لمواجهة التحدي التقليدي المتمثل في تعظيم الربحية وتحقيق عوائد مرضية، تواجه الان ضغوطًا جديدة تجبرهم على إدخال البُعد بيئي لتحقيق هذا الهدف، من أجل تحقيق صورة تنظيمية جيدة وعليه تحقيق الأرباح، وينبغي تفسير ذلك من خلال مجموعة من الدراسات التي تدعم العلاقة بين الاجتماعية والبيئية والإدارية والمالية والمحاسبية ووسطاء الأوراق المالية.

١.٢.٤.٢ علاقة البعد الاجتماعية بالفشل المالي:

تعد المسؤولية الاجتماعية للمصرف امراً مهماً وذلك لوجود قبول واسع النطاق بان الأعمال المصرفية لها بعد أخلاقي، ومن الضرورة ان يساهم في رفاهية المجتمع بنفس الطريقة التي تفعل بها أجزاء أخرى من المجتمع مثل الحكومة والجمعيات الخيرية والأفراد، خاصة وان المصارف تعد قطاعًا مهمًا نظرًا لحجمها وثروتها، ولكن أيضًا لان لديها ثروة من الخبرة والقدرة على حل المشكلات التي ليست حيوية فقط، اذ اشارت دراسة (Abulezz,٢٠١٥: ٢١) إلى دراسة اتجاه السببية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، تبين وجود علاقة سببية من المسؤولية الاجتماعية إلى الأداء المالي، ولذا كانت نتائج الدراسة تدعم ان الأداء الاجتماعي

يـــؤثر إيجابيـــا علـــي الأداء المـــالي ولـــيس العكـــس، وكـــذلك أظهـــرت دراسة(Anlesinya,etal,٢٠١٤: ١٢) ان ٧٦٪ من المستهلكين يفضل التوجه إلى المصارف التـي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية بدلاً من العلامات التجارية المعروفة، كما أظهرت الدراسة ان الموظفين في المصارف التي تطبق المسؤولية الاجتماعية هم أكثر ولاء مقارنة بموظفين في مؤسسات أخرى، وكذلك دراسة (Tyagl,٢٠١٢: ٣١) أظهرت ان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لها تأثير إيجابي على الأداء المالي للمصرف وقدرته التنافسية، فهناك إجماع بين موظفي المصرف وأصحاب المصلحة على الآثار الإيجابية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مما يساعد على تحسين النمو المالي والتوسع في أسواق جديدة، وفرص اعمال تجارية، وان المسؤولية الاجتماعية تقدم فرصة لكسب الميزة التنافسية في داخل وخارج المصرف، وتحسين الانتاجية وزيادة ثقة أصحاب المصلحة داخل وخارج المنظمة.

٢. ٤. ٢. ٢. علاقة البعد البيئي بالفشل المالي:

يُنظر إلى البعد البيئي على انه مساهمة ضرورية في التزام المصرف تجاه البيئة، من أجل التخفيف من آثارها السلبية وتلبية متطلبات التنمية المستدامة، لذلك، ينبغي على المصارف استخدام كل الوسائل لتحقيق هذا الهدف، اذ تنبع أهمية البعد البيئي من حاجة أصحاب المصلحة إلى الحصول على معلومات حول الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة، خاصة وان المصارف تنتقل إلى العمل من منظور أصحاب المصلحة بدلاً من مجرد المديرين والمساهمين لمعالجة عدم الإفصاح وإصلاح البيانات المالية إلى تلبية هذه الحاجة، وعليه تساعدهم على اتخاذ القرارات التي يتم اتخاذها في ضوء الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبسبب هذا فان معظم الكيانات التجارية بما في ذلك المصارف، في الوقت الحاضر تحتاج إلى القيام بالإفصاح، لا سيما بالنظر إلى الاهتمام المتزايد من قبل الحكومات بتنظيم "الكيانات الاقتصادية" وبما يتماشى مع مصالح المجتمع وحماية اصحاب المصلحة، وقد اوضحت دراسة(Jitaree، ٢٠١٥: ٢١) ان المصارف حاليًا تسعى جاهدة إلى تفعيل الإفصاح من خلال قدر أكبر من الشفافية، وإظهاره للوحدات الاخرى بمظهر أخلاقي واجتماعي، مما يحسن العلاقات الجيدة مع أصحاب المصلحة، اذ ان هذا الإفصاح يدعم قدرة الوحدة على تحقيق نتائجها المالية المستهدفة، والتي ترتبط بشكل إيجابي بربحية هذه المصرف وذلك نتيجة تخفيض

عدم التماثل في المعلومات في سوق المال، وان المصارف تسعى دائماً للحفاظ على سمعتها وصورتها أمام جمهور المتعاملين معها، وكذلك أوضحت دراسة (Singh,٢٠١٤:١٤) ان من أسباب افصاح المصارف هو من آجل اكتساب سمعة طيبة وشرعية للعمل في المجتمع، وقد ايدت ذلك دراسة(Matsumura, et al, ٢٠١٤: ٢٤) اذ أوضحت ان معظم المصارف تستخدم الافصاح لتدعيم سمعتها وبعث الثقة بينها وبين أصحاب المصلحة.

وترى الباحثة ان معظم الكيانات الاقتصادية بما في ذلك المصارف تسعى بالطبع إلى تمكين الإفصاح اذ يحتاج أصحاب المصلحة إلى استخدام الإفصاح عن التنمية المستدامة كأحد المتغيرات المهمة التي تساعد في القرارات المختلفة بسبب نقص المعلومات حول البيئة، والمنافع الاجتماعية، كما ان ما يشجع المصارف على الإفصاح عن المعلومات هو الأثر الإيجابي لها وعلى المجتمع، يتجلى ذلك في تحسين سمعة أصحاب المصلحة، فضلاً عن القدرة على كسب الثقة والدعم في تحقيق النتائج المالية المتوقعة.

٢. ٤. ٢. ٣. علاقة الحوكمة المصرفية بالفشل المالي:

تعرف الحوكمة بانها نظام لتنظيم ومراقبة سلوك المصرف وتحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة الداخليين من ناحية وأصحاب المصلحة الخارجيين الآخرين والحكومات والمجتمعات المحلية من ناحية أخرى متأثرة بأنشطة المصرف لضمان السلوك المسؤول، اداء جيد، والنمو المستدام على المدى الطويل، اذ اشارت دراسة(Manzaneque, etal, ٢٠١٦: ٢٦) إلى ان الجمع بين أدوار مجلس الادارة والمدير التنفيذي يزيد من احتمالية الوقوع في مشاكل مالية، كما بينت دراسة(Chan,etal, ٢٠١٥: ٣٠) ان وجود قيادة مركزة يؤدي ذلك إلى تسريع من عملية انهيار وإفلاس المصارف التي تعاني من مشاكل مالية، وعليه يمكن اعتباره أحد العوامل التي تنبئ بإمكانية الفشل، وكذلك دراسة(Khoufi,٢٠١٦: ١٧) اشارت إلى ان الجمع بين المنصبين يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الوكالة، وذلك نتيجة تجمع القوة أو السلطة في يدي شخص وأحد وضعف الرقابة، وكذلك بينت دراسة (Miglani,etal, ٢٠١٥: ٢٨) الحاجة إلى فصل هاتين الوظيفتين من أجل ضمان استقلالية مجلس الإدارة والحفاظ على فعالية وظائفه الإشرافية والرقابية، مما يحد من إمكانية السلوك الانتهازي في السعي وراء المصالح الشخصية التي تضر بمصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي لها عواقب إيجابية ستؤثر على أرباح

المصرف ومركزها المالي، وكذلك أثبتت دراسات كل من(Pramudena,٢٠١٧: ٣٥) و(Wei, Fang,etal,٢٠١٧: ١٥) ان ملكية الإدارة لها تأثير إرشادي يحد من إمكانية الفشل المالي ويحفز الإدارة على تحسين أدائها والتغلب على المشاكل المالية التي قد تواجهها.

الفصل الثالث

(تفسير و قياس اثر النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي)

المبحث الأول: وصف مجتمع وعينة الدراسة وقياس متغيرات الدراسة

المبحث الثاني: قياس اثر النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي

المبحث الأول: وصف مجتمع وعينة الدراسة وقياس متغيرات الدراسة

توطئة

خصص هذا المبحث لوصف عينة البحث و قياس متغيرات الدراسة المتمثلة بالنسب المالية والمؤشرات ابعاد التنمية المستدامة والفشل المالي للمصارف عينة الدراسة لغرض تهيئة البيانات لاختبارها لتحقق من صحة فرضيات البحث .

٣. ١.١ نبذة مختصرة عن سوق العراق للأوراق المالية

في عام ١٩٧٠م صدر القانون التجاري رقم ١٤٩ ، وفي الفقرة الأولى تم ذكر انشطة سوق المضاربة (البورصة). تم تعديل هذا القانون في سنة ١٩٧٣ بواسطة القانون رقم (٧٠) حيث تم اختيار اسم سوق المضاربة للتعبير عن البورصة ، ثم صدر قانون المصارف رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته حيث تضمن فيه لائحة السوق الأسهم في القطر ، وبعد بذلك صدر القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩١ بتأسيس سوق بغداد للأوراق المالية وظل ساري المفعول حتى تاريخ ١٨ /٢٠٠٤/٤ ، هو تاريخ تأسس سوق العراق الأوراق المالية. بموجب القانون الصادر (٧٤) تم انشاء هيئتين في قطاع إدارة رأس المال وهي (هيئة الأوراق المالية العراقية– سوق العراق للأوراق المالية) ، حيث ان السوق مستقل مالياً وإدارياً ويحكمه مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية في قطاع الاستثمار ، وسمية هذ المجلس (بمجلس المحافظين) بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٠وبحسب موقع سوق العراق للأوراق المالية لعام ٢٠٢٠م.

تتضمن سوق العراق للأوراق المالية على العديد من الاستثمارات التي يمكن تقسيمها على ثلاثة انواع رئيسة: الاستثمارات في السلع والخدمات ، والاستثمارات في الأصول الثابتة ، بما في ذلك الآلات، العقارات، والمعدات الاستثمار في الموجودات المالية (بما في ذلك الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار). تهدف سوق العراق للأوراق المالية إلى: تنظيم اعمال المصارف وفق معايير متعارف عليها تلبي أهداف المستثمرين وتزيد من ثقتهم في السوق. وتعمل على تعزيز مصالح المستثمرين من خلال بناء أسواق فعالة وموثوقة وتنافسية من خلال الدقة والشفافية في عملها. تحديد حقوق والتزامات الجهات المختصة ، وكيفية حماية حقوقها ومصالحها المشروعة ، ومساعدة المصارف المدرجة أو المدرجة على زيادة رأس مالها ، بقصد إدراجها في قائمة السوق والمشاركة في برامج التعليم الاستثمار لاطلاع المستثمرين المؤهلين لفرص الاستثمار في البورصة ، وكذلك جمع السوق وتحليله ونشر الإحصاءات والمعلومات اللازمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا

القانون. كما تهدف إلى إقامة ودعم الروابط مع البورصات العربية والعالمية التي تقتصر على تطوير أسواق الأوراق المالية وغيرها من الأسواق المرخصة.

٣-١-٢ : عينة الدراسة

يعتمد الجانب التطبيقي للدراسة على البيانات الفعلية لعينة مكونة من (٢٠) مصارف تجارية مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة زمنية مقدارها لسنتين خلال المدة (٢٠٢١-٢٠٢٢)، اذ تم الاعتماد على دليل المصارف في سوق العراق للأوراق المالية وعلى التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية من سوق العراق للأوراق المالية بوصفها عينة الدراسة ، من بين (٤١) مصرفاً تجارياً مسجلاً في سوق العراق للأوراق المالية حتى نهاية عام ٢٠٢٢ بعد استبعاد المصارف الاسلامية والمصارف التي لا يتوفر بياناتها فضلا عن سعي الباحثة لتوفير عينة متساوية من المصارف التي تعاني من مشاكل الفشل المالي واخرى لا تعاني من الفشل المالي

جدول (٣-١) المصارف العراقية عينة الدراسة
(أ) المصارف التي تعاني من الفشل

ت	اسم المصرف	الرمز	سنة التأسيس	رأس المال(مليار دينار)
١	مصرف المتحد للاستثمار	BUND	١٩٩٤	٣٠٠
٢	مصرف ايلاف الاسلامي	BELF	٢٠٠٧	٢٥٠
٣	مصرف العطاء الاسلامي	BLAD	٢٠٠٦	٢٥٠
٤	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	EBI	١٩٩٩	٢٠٠
٥	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	BMFI	٢٠٠١	٢٥٠
٦	مصرف دار السلام للاستثمار	BDSI	١٩٩٨	٢٥٠
٧	مصرف بابل	BBAY	١٩٩٩	٢٥٠
٨	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	BDFD	٢٠٠٥	١٠٠
٩	مصرف الاتحاد العراقي	BUOI	٢٠٠٢	٢٥٢
١٠	المصرف التجاري العراقي	CBOI	١٩٩٢	٢٥٠

جدول (٣-١) المصارف العراقية عينة الدراسة
(ب) المصارف السليمة

ت	اسم المصرف	الرمز	سنة التأسيس	رأس المال(مليار دينار)
١	مصرف أشور الدولي للاستثمار	BASH	٢٠٠٥	٢٥٠
٢	مصرف الاستثمار العراقي	IBOI	١٩٩٣	٢٥٠
٣	المصرف الاهلي العراقي	BNOI	١٩٩٥	٢٥٠
٤	مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	٢٠٠٥	٢٥٠
٥	مصرف الخليج التجاري	BGUC	١٩٩٩	٣٠٠
٦	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	BNOR	٢٠٠٣	٣٠٠
٧	مصرف بغداد	BBOB	١٩٩٢	٢٥٠
٨	مصرف سومر التجاري	BSUC	١٩٩٩	٢٥٠
٩	مصرف الائتمان العراقي	BROI	١٩٩٨	٢٥٠
١٠	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	BKUI	٢٠٠٥	٤٠٠

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على سوق العراق للأوراق المالية.

٤.١.٣. وصف متغيرات الدراسة

٤.١.٣. وصف النسب المالية

تم استخدام ٢١ نسبة مالية لغرض التنبؤ بالفشل المالي للوحدات الاقتصادية عينة الدراسة وبما ان عدد النسب المستخدمة في بناء نموذج التنبؤ كبيرا كان لابد من تحديد النسب المؤثر والتقليل من المتغيرات الداخلة في النموذج . لذلك تم استخدام التحليل العاملي لتحديد العوامل المؤثرة و كالاتي:-

جدول (٣-٢) النسب المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي

النسب المالية		معادلة القياس	الرمز
نسب السيولة	نسبة التداول	الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	x_1
	صافي راس المال العامل	الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة	x_2
	نسبة النقد	النقد + الاوراق المالية القابلة للتسويق / المطلوبات المتداولة	x_3

	نسبة التدفق النقدي الى الدين	النقد المتحقق من العمليات / على اجمالي الديون	x٤
نسب النشاط	دوران الحسابات المدينة	صافي المبيعات الآجلة / معدل رصيد الحسابات المدينة	x٥
	معدل فترة التحصيل	معدل رصيد الحسابات المدينة / صافي المبيعات الآجلة)*٣٦٠	x٦
	دوران الموجودات الثابتة	صافي المبيعات / صافي الموجودات الثابتة	x٧
	معدل دوران مجموع الموجودات الثابتة	صافي المبيعات / اجمالي الموجودات	x٨
	دوران الموجودات المتداولة	صافي المبيعات / مجموع الموجودات المتداولة	x٩
	معدل دوران صافي راس المال العامل	صافي المبيعات / صافي راس المال العامل	x١٠
	دوران الحسابات الدائنة	المشتريات /متوسط رصيد الحسابات الدائنة *	x١١
نسب الربحية	هامش الربح الاجمالي	مجمل الربح / صافي المبيعات	x١٢
	نسبة الربح التشغيلي	الربح التشغيلي /اجمالي الإيرادات	x١٣
	نسبة صافي الربح	صافي الربح / صافي المبيعات	x١٤
	العائد على الموجودات	صافي الربح / اجمالي الموجودات	x١٥
	العائد على حقوق المساهمين	صافي الربح / حقوق المساهمين	x١٦
نسب المديونية	نسبة الدين الى حقوق الملكية	اجمالي الديون / اجمالي حقوق الملكية	x١٧
	نسبة حقوق الملكية	حقوق المساهمين / اجمالي الموجودات *١٠٠%	x١٨
	نسبة الدين	اجمالي المطلوبات / اجمالي الموجودات	x١٩
نسب السوق	نسبة السعر الى الارباح	القيمة السوقية للسهم / ربحية السهم	x٢٠
	القيمة السوقية على القيمة الدفترية	سعر السهم في السوق / القيمة الدفترية للسهم	X٢١

المصدر: من اعداد الباحثة.

١ – التحليل العاملي للنسب المالية

استخدمت الباحثة برنامج Spss في استخراج التحليل العاملي وبطريقة إخفاء عوامل ، اذ تسعى الباحثة إلى تحديد اهم العوامل المؤثرة ضمن النسبة المالية الداخلة في التحليل والبالغة ٢١ نسبة ، عليه كانت نتيجة التحليل العاملي بتحديد سبعة عوامل وكانت نتائج التحليل العاملي كالاتي:

جدول(٣-٣) الجذور التحليلية المبدئية لمصفوفة الارتباط ومجموع مربعات قيم التشبع قبل وبعد التدوير

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
١	٤.١٤١٢	١٧.٦٦٨٢	١٧.٦٦٨٢	٤.١٤١٢	١٧.٦٦٨٢	١٧.٦٦٨٢	٣.٧٣٧٢	١٥.٧٤٤٢	١٥.٧٤٤٢
٢	٣.٦٧٩٢	١٥.٤٦٩٢	٣٢.٥٩٢٢	٣.٦٧٩٢	١٥.٤٦٩٢	٣٢.٥٩٢٢	٣.٥٣٨٢	١٤.٧٩٩٢	٢٩.٩٩٨٢
٣	٣.٥٩٨٢	١٥.٠٨٤٢	٤٧.١٣٢٢	٣.٥٩٨٢	١٥.٠٨٤٢	٤٧.١٣٢٢	٢.٨٤٤٢	١١.٤٩٥٢	٤٠.٩٤٧٢
٤	٢.٥٩٤٢	١٠.٣٠٢٢	٥٦.٨٨٩٢	٢.٥٩٤٢	١٠.٣٠٢٢	٥٦.٨٨٩٢	٢.٧٥٥٢	١١.٠٧١٢	٥١.٤٧٣٢
٥	٢.٤٤٣٢	٩.٥٨٢٢	٦٥.٩٢٦٢	٢.٤٤٣٢	٩.٥٨٢٢	٦٥.٩٢٦٢	٢.٥٤١٢	١٠.٠٥٢٢	٦٠.٩٨٠٢
٦	٢.٠٣٣٢	٧.٦٣١٢	٧٣.٠١٢٢	٢.٠٣٣٢	٧.٦٣١٢	٧٣.٠١٢٢	٢.٤٩٨٢	٩.٨٤٤٢	٧٠.٢٧٩٢
٧	١.٨٢٧٢	٦.٦٤٨٢	٧٩.١١٤٢	١.٨٢٧٢	٦.٦٤٨٢	٧٩.١١٤٢	٢.٤٠٠٢	٩.٣٨٠٢	٧٩.١١٤٢
٨	٠.٩٩٩٢	٥.٠٩٠٢	٨٣.٦٥٩٢						
٩	٠.٩٢٤٢	٤.٧٣٠٢	٨٧.٨٤٤٢						
١٠	٠.٨٦٥٢	٤.٤٤٨٢	٩١.٧٤٧٢						
١١	٠.٨٤٤٢	٣.٨٧٤٢	٩٥.٠٧٦٢						
١٢	٠.٧٨٥٢	٣.٥٩٣٢	٩٨.١٢٤٢						
١٣	٠.٧٦٨٢	١.٦٠٦٢	٩٩.١٨٥٢						
١٤	٠.٧٠٤٢	١.٣٠١٢	٩٩.٩٤٢٢						
١٥	٠.٦٣٥٢	٠.٩٧٦٢	١٠٠.٣٧٢٢						
١٦	٠.٥٧٤٢	٠.٦٨٢٢	١٠٠.٥٠٩٢						
١٧	٠.٥٥٠٢	٠.٥٧٠٢	١٠٠.٥٣٥٢						

١٨	٠.٥٤٧٢	٠.٥٥٥٢	١٠٠.٥٤٥٢						
١٩	٠.٥٤٥٢	٠.٥٤٥٢٩٥	١٠٠.٥٤٥٢						
٢٠	٠.٥٤٥٢	٠.٥٤٥٢	١٠٠.٥٤٥٢						
٢١	٠.٥٤٥٢	٠.٥٤٥٢	١٠٠.٥٤٥٢						

يتضح من الجدول(٣-٣) باننا حصلنا على (٧)عوامل نظرا بسبب قيمها العينية الجذر الكامن > ١ الصحيح ، كما تم التوصل إلى نسب تفسير التباينات من التباين الكلي لكل عامل .

الشكل (٣-١) يبين التباين لركام الجذور المقابلة للعوامل المختلفة

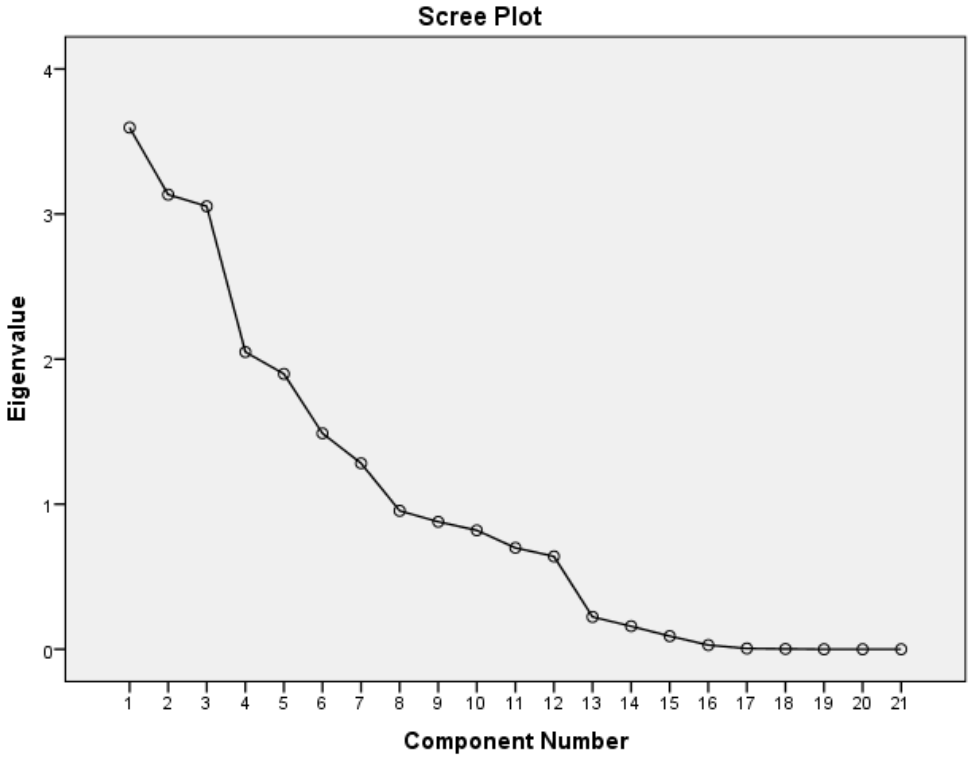

ان الرسم البياني يمثل قيم الجذور الكامنة لكل عامل على المحور الصادي ورقم المكون على المحور السيني ، ويعتبر الرسم البياني معياراً آخر يمكن استخدامه فضلا عن معيار الحفاظ على العوامل التي يزيد جذرها الكامن عن الواحد الصحيح لتحديد العوامل في التحليل العاملي و الابقاء فقط على تلك التي تكون في المنطقة شديدة الانحدار

جدول(٣-٤) مصفوفة –العوامل بعد التدوير

Rotated Component Matrix[a]

	Component						
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
x١٥	٠.٩٩٨١						
x١٨	٠.٩٩٨١						
x١٤	٠.٩٩٨١						
x٤	٠.٥٠٤١	-٠.١٦٩٩	٠.٢٧٧٤		-٠.١٠٢٦	-٠.١٣٠٦	٠.١٧٧٤
x١٠		٠.٩٧٠١	٠.٠١٢٤				٠.١٤٤٤
x٩		٠.٩٧٠١	٠.٠١٢٤				٠.١٥٠٤
x٨		٠.٩٣٧١	٠.١٥٦٤				
x١٢			٠.٨٧٤٤	٠.٢٩١٤			٠.٢٥٨٤
x١٣			٠.٨٧٤٤	٠.٢٩١٤			٠.٢٥٨٤
x١٦		٠.٢٧٢١	٠.٥٧٣٤	-٠.١٥١٦		-٠.١٣٤٦	-٠.١٨٢٦
X٢١		٠.٢٠٢١	٠.٤٤٣٤	-٠.٣٢٣٦			
x٧			-٠.٣٧٥٦			-٠.١٢٩٦	

x٣				٠.٨٨٣٤		٠.٣٦٥٤	
x١				٠.٨٨٣٤		٠.٣٦٥٤	
x٢٠				٠.٥٩٤٤		-٠.٢٥٤٦	
x١٩					٠.٩٩٥٤		
x١١					٠.٩٩٥٤		
x١٧						٠.٩١٧٤	
x٢		-٠.٠٩٧٩	٠.١٧٧٤	٠.٢٢٢٤	-٠.٠٨٧٦	٠.٨٥٨٤	
x٦							٠.٩٤٣٤
x٥		-٠.٢٥٤٩	-٠.١١١٦				-٠.٨٥٠٦

الجدول اعلاه يمثل مصفوفة– العوامل بعد التدوير والتي تحتوي (٧)عوامل أيضاً ، وعند تحليل وتفسير النتائج فانه يتم هذا السياق مع كل عامل بصورة منفصلة ويتم البدء بالتفسير والتحليل مع كل عامل قد تم القبول به وفقا للشروط التي تتم وضعها الباحثة كما يتم وفق التشبعات التي حصلت على أعلى القيم على العامل ، وهنا يتم دور الباحثة في تسمية العامل وترشيح القياسات التي حصلت على أفضل القيم على العامل لترشيحها كنتائج نهائية. اذ بالامكان تحديد النسب المؤثرة وفقا للنتائج اعلاه وهي كالاتي:–

X١٥ = العائد على الموجودات

X١٠ = معدل دوران صافي راس المال العامل

X١٣ = نسبة الربح التشغيلي

X٣= نسبة النقد

X١١= دوران الحسابات الدائنة

X١٧ = نسبة الدين الى حقوق الملكية

X٦= معدل فترة التحصيل

٢.٤.١.٣ متغير الفشل المالي

لغرض تحديد المصارف التي تعاني من الفشل المالي ، تم تقسيم المصارف الى مصارف ناجحة ومصارف متعثرة او فاشلة وهي المصارف التي عانت من صعوبات مالية، تراوحت ما بين شمولها بوصاية المصرف المركزي العراقي الى تلك التي أفلست تماماً وتم حلها. وقد تم اعتماد معيار توافر البيانات المالية لسنتين على الاقل للسنوات التي تسبق سنة اعلان

الصعوبات المالية والتي تعتبر غير صالحة للتنبؤ بالفشل المالي لان الفشل قد وقع فعلاً. بالمقابل فقد تم اعتماد عينة مقابلة من المصارف الناجحة والمستمرة في العمل المصرفي ولنفس الفترة الزمنية واعتمدت كمجموعة ضابطة. كونت ما يقارب ال٥٠% من اجمالي العينة المعتمدة في الدراسة والجدول ادناه يمثل المصارف التي واجهت صعوبات مالية مع المدة الزمنية التي تم اعتماد بياناتها المالية ، في حين نلاحظ ان الجدول ادناه يبين المصارف الناجحة مع المدد الزمنية التي تم اعتماد بياناتها فيها.

جدول (٣-٥) المصارف التي تعاني من الفشل المالي والمصارف ذات الاداء السليم

ت	المصارف التي تعاني من الفشل المالي	القيمة	المصارف التي لا تعاني من الفشل المالي	القيمة
١	الاقتصاد	١	سومر	٠
٢	بابل	١	الائتمان العراقي	٠
٣	دار السلام	١	الأهلي العراقي	٠
٤	الشمال	١	المنصور	٠
٥	المتحد	١	الاستثمار العراقي	٠
٦	دجلة و الفرات	١	الخليج	٠
٧	ايلاف الإسلامي	١	بغداد	٠
٨	الاتحاد	١	التجاري العراقي	٠
٩	العطاء الإسلامي	١	كردستان الدولي	٠
١٠	الموصل	١	اشور	٠

يوضح الجدول اعلاه المصارف التي تعاني من الفشل المالي والمصارف ذات الاداء السليم اذ تم الحصول على هذه البيانات من خلال المصرف المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية .

٣.٤.١.٣ مؤشرات التنمية المستدامة

تم قياس مؤشرات التنمية المستدامة من خلال مؤشرات GRI اذ تم اعطاء كل مؤشر رقم ١ في حالة التزام المصرف به وتم الافصاح عنه في التقارير المالية للمصرف المنشورة في سوق

العراق للأوراق المالية اما في حالة عدم الافصاح عنه تم اعطاء صفر(٠) ويعرض الجدول ادناه مستوى التزام المصارف بمؤشرات التنمية المستدامة .

جدول(٣-٦) نسبة التزام المصارف بمؤشرات التنمية المستدامة

ت	اسم الوحدة الاقتصادية	خلال سنوات الدراسة
١	سومر	٥٣٪
٢	الائتمان العراقي	٥٧٪
٣	الأهلي العراقي	٥٩٪
٤	المنصور	٥٦٪
٥	الاستثمار العراقي	٦٧٪
٦	الخليج	٧٠٪
٧	بغداد	٦٦٪
٨	التجاري العراقي	٦٨٪
٩	كردستان الدولي	٦٥٪
١٠	اشور	٦٤٪
١١	الاقتصاد	٣٧٪
١٢	بابل	٣٣٪
١٣	دار السلام	٣٨٪
١٤	الشمال	٢٨٪
١٥	المتحد	٢٩٪
١٦	دجلة و الفرات	٣٤٪
١٧	ايلاف الإسلامي	٣٣٪
١٨	الاتحاد	٣٥٪
١٩	العطاء الاسلامي	٣٠٪
٢٠	الموصل	٢٥٪

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان هنالك التزام طوعي من قبل المصارف عينة الدراسة بمؤشرات التنمية المستدامة الا ان هذا الالتزام متفاوت من مصرف الى اخر .

كما يعكس الجدول اعلاه التزام المصارف بما يتوافق مع اداء المصارف اذ يتضح بان المصارف التي لا تعاني من الفشل المالي كانت بنسب عالية من الالتزام بتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة والافصاح عن ذلك في تقاريرها المالية اذ يتضح ذلك بشكل واضح للمصارف العشرة الاولى في الجدول اعلاه . اما المصارف التي تعاني من الفشل المالي يتضح بان

التزامها بمؤشرات التنمية المستدامة كان بمستوى ضعيف وايضا كان الالتزام لهذه المصارف بنسب متفاوته.

المبحث الثاني: قياس اثر النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة في التنبؤ بالفشل المالي

تمهيد:

يعرض المبحث الحالي نتائج اختبار وتحليل فرضيات الدراسة من خلال استخدام التحليل التمييزي لمعرفة نموذج التنبؤ بالفشل المالي للمصارف عينة الدراسة بالاضافة الى تطبيق النموذج على المصارف عينة الدراسة .

١.٢.٣ التحليل التميزي

١- وصف المتغيرات المستقلة

لغرض بيان مدى توفر فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المتغيرات المستقلة ، وذلك من خلال اجراء تحليل التباين للمتغيرات المستقلة على انفراد ولكلا المجموعتين . اذ يتضح من خلال نتائج اختبار التباين بان الفرق بين متوسطات المتغيرات المستقلة للمجموعتين لم يكن لها تأثير معنوي . وهذا ما اكدته (sig> ٠.٠٥) . فضلا عن القيم المرتفعة Wilks' Lambda والتي اقتربت قيمتها من الواحد وهذا ايضا يؤكد على عدم معنوية متوسطات المتغيرات المستقلة للمجموعتين . وكما موضح في الجداول

جدول (٣-٧) وصف المتغيرات المستقلة للمجموعة الأولى المصارف التي تعاني من الفشل المالي

Financial performance		Mean	Std. Deviation	Valid N (listwise)	
				Unweighted	Weighted
Poor performing banks	العامل الأول	-.١٣٤٠٥٦١	.١٨٥٦٥٦٨٨	١٠	١٠.٠٠٠
	العامل الثاني	.٠٩٠٢٢٢٣	١.١٤٦٧٧١٠٦	١٠	١٠.٠٠٠
	العامل الثالث	-.١٧٨٩٩٤٥	.٩٥٩١٦٠٤٩	١٠	١٠.٠٠٠
	العامل الرابع	.١٠٧٧١١٧	١.٣١٣٢٢٥٠٨	١٠	١٠.٠٠٠
	العامل الخامس	-.١٦٧٤٤٥٠	.٧٧٣٤٣٨٣٣	١٠	١٠.٠٠٠
	العامل السادس	-.١٩٠٦٠٨٢	١.٠٨٤٠٩٠٥٨	١٠	١٠.٠٠٠
	العامل السابع	-.٠٠٨٤١١٢	.٦٨٤٤٥٥٤٣	١٠	١٠.٠٠٠
Strong performing banks	العامل الأول	.١٦٠٨٦٧٤	١.٤٦٩٣٢٩٨٥	١٠	١٠.٠٠٠
	العامل الثاني	-.١٠٨٢٦٦٧	.٧٩٩٠٩٦٤٧	١٠	١٠.٠٠٠
	العامل الثالث	.٢١٤٧٩٣٤	١.٠٢٤٨١١٩٣	١٠	١٠.٠٠٠
	العامل الرابع	-.١٢٩٢٥٤١	.٣٦٦٤٠٣٥٣	١٠	١٠.٠٠٠
	العامل الخامس	.٢٠٠٩٣٤٠	١.٢٠٤١٨٥٤٩	١٠	١٠.٠٠٠

	العامل السادس	.٢٢٨٧٢٩٨	.٨٥٤٣٩٥٦٠	١٠	١٠.٠٠٠
	العامل السابع	.٠١٠٠٩٣٤	١.٢٩٧٥٨٤٨٢	١٠	١٠.٠٠٠
المصارف ذات الإداء القوي والضعيف	العامل الأول	.٠٠٠٠٠٠٠	١.٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠	٢٠.٠٠٠
	العامل الثاني	.٠٠٠٠٠٠٠	١.٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠	٢٠.٠٠٠
	العامل الثالث	.٠٠٠٠٠٠٠	١.٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠	٢٠.٠٠٠
	العامل الرابع	.٠٠٠٠٠٠٠	١.٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠	٢٠.٠٠٠
	العامل الخامس	.٠٠٠٠٠٠٠	١.٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠	٢٠.٠٠٠
	العامل السادس	.٠٠٠٠٠٠٠	١.٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠	٢٠.٠٠٠
	العامل السابع	.٠٠٠٠٠٠٠	١.٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠	٢٠.٠٠٠

٢.٢.٣ تحليل التباين للمتغيرات المستقلة

من اجل توضيح الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين متوسطات المتغيرات المستقلة ، ويتم ذلك من خلال اجراء تحليل التباين للمتغيرات المستقلة كلا منها على حدة وايضا لكلا المجموعتين . اذ يتضح لنا من خلال نتائج اختبار التباين بان الفرق بين متوسطات المتغيرات المستقلة للمجموعتين لم يكن لها تأثير معنوي . وهذا ما وضحته (sig> ٠.٠٥) فضلا عن القيم المرتفعة Wilks' Lambda والتي اقتربت قيمتها من الواحد وهذا ايضا يؤكد على عدم معنوية متوسطات المتغيرات المستقلة للمجموعتين . ويمكن ايضاح قيم Wilks' Lambda للمتغيرات الداخلة في التحليل التمييزي من خلال الجدول رقم (٣-٨)

جدول(٣-٨) تحليل التباين

المتغيرات	Wilks' Lambda	F	df١	df٢	Sig.
العامل الأول	.٩٧٨	١.١٩٠	١	١٩	.٢٨٠
العامل الثاني	.٩٩٠	.٥٣٣	١	١٩	.٤٦٩
العامل الثالث	.٩٦١	٢.١٦٠	١	١٩	.١٤٨
العامل الرابع	.٩٨٦	.٧٦٢	١	١٩	.٣٨٧
العامل الخامس	.٩٦٦	١.٨٨١	١	١٩	.١٧٦
العامل السادس	.٩٥٦	٢.٤٦٣	١	١٩	.١٢٣
العامل السابع	١.٠٠٠	.٠٠٥	١	١٩	.٩٤٦

٣.٢.٣ اختبار شرط تجانس المجموعتين

لغرض اختبار مدى تجانس المجموعتين تم استخدام اختبار (محدد اللوغارتيم Log Determinants) وكانت النتائج كما في الجدول رقم (٣-٩)

جدول (٣-٩)محدد اللوغاريتم Log Determinants

Log Determinant	Rank	الاداء المالي
-٤.٣٧٢	٧	.٠٠
-١.٥٤٢	٧	١.٠٠
-.٠٤٨	٧	Pooled within-groups

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان هناك اختلاف في قيمة Log Determinant لمصفوفات التغايرات ، اذ تشير نتائج الاختبار ايضا إلى ان جميع العوامل الداخلة في النموذج تعتبر من العوامل الجيدة .

كما تشير نتائج اختبار Box إلى رد الفرضية الصفرية والتي تنص على تجانس تغايرات المتغيرات المستقلة بين صنفي المتغير التابع . اذ كان مستوى دلالة F اقل من ٠,٠٥ . لذلك تقبل الفرضية البديلة القائلة بان ليس هناك تجانس ذو دلالة احصائية . وبالتالي لم يتحقق فرض تجانس المجموعتين. اذ بالإمكان تجاوز هذا الفرض لكون الدالة التمييزية لا تعتمد البيانات الضعيفة جدا عند بناء الدالة .

جدول رقم (٣-١٠) نتائج اختبار Box'

Box's M		١٦١.٢٥٥
F	Approx.	٤.٩٣٠
	df١	٢٨
	df٢	٩١٠٩.٨٨٩
	Sig.	.٠٠٠

٤.٢.٣ القيم الذاتية ومعنوية الدالة التمييزية

يوضح الجدول رقم (٣-١٠) قيمة الارتباط القانوني والتي كانت قريبة من الواحد اذ تبين هذه القيمة مقدار القدرة التمييزية للنموذج حيث كان مقدارها يساوي (٠.٤٨١) واستنادا إلى مقدار قيمة الارتباط القانوني يمكن القول بان الدالة التمييزية تمتلك قدرة جيدة في التمييز .

كما يوضح الجدول رقم (٣-١٠) مقدار القيمة الذاتية للدالة التمييزية والبالغ (٠.٣٠١) اذ تشير هذه القيمة إلى الاهمية الكبيرة وبالتالي يمكن القول بان الدالة التمييزية تمتاز بأداء جيد . كما ان (Function) يشير إلى عدد الدوال التمييزية والتي تمثلت بدالة وأحدة ويعود ذلك لكون عينة الدراسة مكونة من مجموعتين فقط المجموعة الأولى تضم المصارف المتعثرة والمجموعة الثانية المتمثلة بالمصارف غير المتعثرة . كما يشير الجدول رقم (٣-١٠) إلى ان نسبة التباين (% of Variance) بلغت ١٠٠% والتي تشير إلى اهمية الدالة التمييزية . كما كانت نسبة التباين للتراكم (Cumulative %) بلغة ايضا بنسبة ١٠٠% وذلك لكون هنالك دالة تمييزية وأحدة .

جدول(٣-١١) نسبة التباين

Function	Eigenvalue	% of Variance	Cumulative %	Canonical Correlation
١	.١٩٦[a]	١٠٠.٠	١٠٠.٠	.٤٠٥

٥.٢.٣ معنوية الدالة التمييزية

يوضح الجدول رقم (٣-١١) مدى قدرة الدالة على التمييز بن المجموعتين ، وهل هذه القدرة على التمييز عائدة إلى الصدفة، ام ان الاختلاف بين المجموعتين هو اختلاف جوهري . اذ ان Landay-Wilks هي عبارة عن نسبة من التباين الكلي في درجات التشخيص التي لا يمكن تفسيرها بناءً على الفرق بين المجموعات. اذ تتأرجح قيمة هذه الإحصائية بين صفر و وأحد ؛ بهذه الطريقة ، تشير القيم القريبة من الصفر إلى الاختلاف بين متوسطات المجموعتين ، والقيم القريبة من وأحدة تشير إلى تساوي متوسطات المجموعات. بناءً على الجدول ادناه ان قيمة(Landai-Wilks) (٠.٧٦٩) مع الأخذ في الاعتبار المسافة إلى وأحد ، يمكن استنتاج ان متوسط المجموعات مختلف.

جدول (٣-١٢) المعاملات التمييزية المعيارية

Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	Df	Sig.
١	.٨٣٦	٨.٨٦٨	٧	.٢٦٢

٦.٢.٣ نتائج التصنيف

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (٣-١٢) والذي يعرض عدد المصارف ذات الاداء المالي القوي وذات الاداء المالي الضعيف والمتمثل ٣٠ وحده اقتصادية ذات اداء ضعيف ٢٥ وحدة اقتصادية `ذات اداء مالي قوي وكما في الاشكال (٣-٥) و (٣-٦) في ادناه . كما يتضح من الجدول(٣-٢٦)ان التصنيف يتصف بالدقة و بنسبة ٧٠,٩% .

جدول (٣-١٣) نتائج التصنيف

Classification Results[a]

		Financial performance	Predicted Group Membership		Total	CCR
			.٠٠	١.٠٠		
Original	Count	.٠٠	٤	٦	١٠	٤٥٪
		١.٠٠	٥	٥	١٠	
	%	.٠٠	٤٠	٦٠	١٠٠.٠	
		١.٠٠	٥٠	٥٠	١٠٠.٠	

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (٣-١٣) والذي يعرض عدد المصارف ذات الفشل المالي والمصارف التي لا تعاني من الفشل المالي والمتمثل ١٠ مصارف تعاني من الفشل المالي وكذلك عشرة مصارف لا تعاني من الفشل المالي على وفق المدخلات التي تم اجراءها في الاختبار الا ان نتائج الاختبار اشارة الى النسب المالية استطاعت ان تحدد طبيعة المصارف التي تعاني من الفشل المالي بدقة منخفضة اذ كانت ٤٥% ، وهو ما يشير الى ضعف قدرة النسب المالية الى تشخيص طبيعة اداء المصارف بدقة عالية .

ولغرض اختبار اثر المتغيرات المستقلة الاخرى المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة سوف يتم عرض نتائج التصنيف لكل فرضية وتقييم مدى تأثير اضافة المتغير للنموذج من خلال تحديد النموذج الامثل باختبار ل (ROC)

٧.٢.٣ قياس اثر البعد البيئي على التنبؤ بالفشل المالي للوحدات الاقتصادية

ولغرض اختبار اثر النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة سوف يتم عرض نتائج التصنيف لكل فرضية وتقييم مدى تأثير اضافة المتغير للنموذج من خلال تحديد النموذج الامثل باختبار

فضلا عن التأكد من دقة النموذج من خلال اجراء اختبار (ROC). وكما في الجدول (٣-١٤)

الجدول (٣-١٤) نتائج تصنيف التنبؤ بالفشل المالي من خلال النسب المالية ومؤشرات البعد البيئي

	Financial performance		Predicted Group Membership		Total	CCR
			.٠٠	١.٠٠		
Original	Count	.٠٠	٦	٤	١٠	٦٥%
		١.٠٠	٣	٧	١٠	
	%	.٠٠	٦٠	٤٠	١٠٠.٠	
		١.٠٠	٣٠	٧٠	١٠٠.٠	

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (٣-١٤) والذي يعرض عدد المصارف ذات الفشل المالي والمصارف التي لا تعاني من الفشل المالي والمتمثل ١٠ مصارف تعاني من الفشل المالي وكذلك ١٠ مصارف لا تعاني من الفشل المالي على وفق المدخلات التي تم اجراءها في الاختبار الا ان نتائج الاختبار اشارة الى النسب المالية و مؤشرات البعد البيئي استطاعت ان تحدد طبيعة المصارف التي تعاني من الفشل المالي بدقة عالية اذ كانت ٦٥% . وهو ما يشير الى ارتفاع دقة النموذج بعد اضافة مؤشرات البعد البيئي مقارنة بدقة النموذج بالاعتماد على النسب المالية فقط.

٨.٢.٣ قياس اثر البعد الاجتماعي على التنبؤ بالفشل المالي للمصارف

الجدول (٣-١٥) نتائج تصنيف التنبؤ بالفشل المالي من خلال النسب المالية ومؤشرات البعد الاجتماعي

	Financial performance		Predicted Group Membership		Total	CCR
			.٠٠	١.٠٠		
Original	Count	.٠٠	٧	٣	١٠	
		١.٠٠	٢	٨	١٠	٧٥%
	%	.٠٠	٧٠	٣٠	١٠٠.٠	

	١٠٠.٠	٨٠	٢٠	١.٠٠

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (٣-١٥) والذي يعرض عدد المصارف ذات الفشل المالي والمصارف التي لا تعاني من الفشل المالي والمتمثل ١٠ مصارف تعاني من الفشل المالي وكذلك ١٠ مصارف لا تعاني من الفشل المالي على وفق المدخلات التي تم اجراءها في الاختبار الا ان نتائج الاختبار اشارة الى النسب المالية و مؤشرات البعد الاجتماعي استطاعت ان تحدد طبيعة المصارف التي تعاني من الفشل المالي بدقة عالية اذ كانت ٧٥% . وهو ما يشير الى ارتفاع دقة النموذج بعد اضافة مؤشرات البعد الاجتماعي مقارنة بدقة النموذج بالاعتماد على النسب المالية فقط.

٩.٢.٣ قياس اثر البعد الاقتصادي على التنبؤ بالفشل المالي للوحدات الاقتصادية

الجدول (٣-١٦) نتائج تصنيف التنبؤ بالفشل المالي من خلال النسب المالية ومؤشرات البعد الاقتصادي

	Financial performance		Predicted Group Membership		Total	CCR
			.٠٠	١.٠٠		
Original	Count	.٠٠	٦	٤	٣٠	٦٥%
		١.٠٠	٣	٧	٢٥	
	%	.٠٠	٦٠	٦٠	١٠٠.٠	
		١.٠٠	٣٠	٧٠	١٠٠.٠	

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (٣-١٦) والذي يعرض عدد المصارف ذات الفشل المالي والمصارف التي لا تعاني من الفشل المالي والمتمثل ١٠ مصارف تعاني من الفشل المالي وكذلك ١٠ مصارف لا تعاني من الفشل المالي على وفق المدخلات التي تم اجراءها في الاختبار الا ان نتائج الاختبار اشارة الى النسب المالية و مؤشرات البعد الاقتصادي استطاعت ان تحدد طبيعة المصارف التي تعاني من الفشل المالي بدقة عالية اذ كانت ٦٦.١% . وهو ما يشير الى ارتفاع دقة النموذج بعد اضافة مؤشرات البعد الاقتصادي مقارنة بدقة النموذج بالاعتماد على النسب المالية فقط.

١٠.٢.٣ قياس اثر الحوكمة على التنبؤ بالفشل المالي للوحدات الاقتصادية

الجدول (٣-١٧) نتائج تصنيف التنبؤ بالفشل المالي من خلال النسب المالية ومؤشرات الحوكمة

	Financial performance		Predicted Group Membership		Total	CCR
			.٠٠	١.٠٠		
Original	Count	.٠٠	٧	٣	١٠	٧٥%
		١.٠٠	٢	٨	١٠	
	%	.٠٠	٧٠	٣٠	١٠٠.٠	
		١.٠٠	٢٠	٨٠	١٠٠.٠	

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (٣-١٧) والذي يعرض عدد المصارف ذات الفشل المالي والمصارف التي لا تعاني من الفشل المالي والمتمثل ١٠ مصارف تعاني من الفشل المالي وكذلك ١٠ مصارف لا تعاني من الفشل المالي على وفق المدخلات التي تم اجراءها في الاختبار الا ان نتائج الاختبار اشارة الى النسب المالية و مؤشرات الحوكمة استطاعت ان تحدد طبيعة المصارف التي تعاني من الفشل المالي بدقة عالية اذ كانت ٧٥% . وهو ما يشير الى ارتفاع دقة النموذج بعد اضافة مؤشرات الحوكمة مقارنة بدقة النموذج بالاعتماد على النسب المالية فقط.

١١.٢.٣ قياس اثر جميع المتغيرات على التنبؤ بالفشل المالي للوحدات الاقتصادية

الجدول (٣-١٨)نتائج تصنيف التنبؤ بالفشل المالي من خلال جميع المتغيرات

		VAR٠٠٠٢٦	Predicted Group Membership		Total	
			.٠٠	١.٠٠		
Original	Count	.٠٠	٩	١	٣٠	٩٠٪
		١.٠٠	١	٩	٢٥	
	%	.٠٠	٩٠	١٠	١٠٠.٠	
		١.٠٠	١٠	٩٠	١٠٠.٠	

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (٣-١٨) والذي يعرض عدد المصارف ذات الفشل المالي والمصارف التي لا تعاني من الفشل المالي والمتمثل ١٠ مصارف تعاني من الفشل المالي وكذلك ١٠ مصارف لا تعاني من الفشل المالي على وفق المدخلات التي تم اجراءها في الاختبار الا ان نتائج الاختبار اشارة الى النسب المالية و مؤشرات التنمية المستدامة (الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والحوكمة) استطاعت ان تحدد طبيعة المصارف التي تعاني من الفشل المالي بدقة عالية اذ كانت ٩٠% . وهو ما يشير الى ارتفاع دقة النموذج

بعد اضافة مؤشرات التنمية المستدامة (الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والحوكمة) مقارنة بدقة النموذج بالاعتماد على النسب المالية فقط.

١٢.٢.٣ نتائج اختبار الفرضيات:

لغرض اختبار اثر المتغيرات المستقلة على نموذج التنبؤ بالفشل المالي بالاعتماد على النسب المالية تم اعتماد قيمة اختبار ROC التي تبين مستوى دقة نماذج التنبؤ ومن خلال استعراض دقة التنبؤ للنماذج ٦ التي تمثلت بالنموذج الأول الذي احتوى على النسب المالية فقط وكان مقدار اختبار ROC له بمقدار ٠.٦٦٧ . اذ من خلال الجدول ادنا يمكن رفض الفرضية العدمية لفرضيات الدراسة وقبول الفرضية البديلة وذلك لكون مقدار ROC اعلى من مقداره لنموذج التنبؤ المعتمد على النسب المالية ، بالتالي فان نتائج اختبار الفرضيات هي كالاتي :-

١. يؤثر البعد البيئي في تحسين دقة نموذج التنبؤ بالفشل المالي للمصارف.
٢. يؤثر البعد الاجتماعي في تحسين دقة نموذج التنبؤ بالفشل للمصارف.
٣. يؤثر البعد الاقتصادي في تحسين دقة نموذج التنبؤ بالفشل المالي للمصارف.
٤. تؤثر الحوكمة في تحسين دقة نموذج التنبؤ بالفشل المالي للمصارف.
٥. يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتحسين دقة نموذج التنبؤ بالفشل المالي للمصارف .

جدول (٣-١٩)مقارنة نتائج نماذج التنبؤ وفقا لنتائج التصنيف CCR واختبار ROC

ت	المتغير المستقل	CCR	ROC
١	النسب المالية فقط	٤٥%	٦٣٪
٢	النسب المالية + المؤشرات البيئية	٦٥%	٦٤٪
٣	النسب المالية + المؤشرات الاجتماعية	٧٥%	٧٣٪
٤	النسب المالية + البعد الاقتصادي	٦٥%	٦٥٪
٥	النسب المالية + الحوكمة	٧٥%	٧٤٪
٦	جميع المتغيرات المستقلة	٩٠٪	٨٥٪

١٣.٢.٣المعاملات التميزية المعيارية لدالة

يوضح الجدول رقم(٣-١٩) المعاملات التميزية المعيارية لدالة التمييزية . اذ بالإمكان معرفة مستوى تأثير المتغيرات المستقلة على النموذج . حيث كان قيمة المعاملات كبيرة وكما في الجدول رقم (٣-٣٥) واختلف تأثير هذه المعاملات بين التأثير الموجب والتأثير السالب ، وكما موضح في الدالة التميزية الأتية

جدول (٣-٢٠) معاملات الدالة التمييزية المعيارية

المتغيرات	Function
	١
العامل الأول	.٣٤٨
العامل الثاني	-.٢٥٦
العامل الثالث	.٤٦٢
العامل الرابع	-.٢١٥
العامل الخامس	.٣٥٦
العامل السادس	.٤٤١
العامل السابع	.١٢٣
مؤشرات البعد البيئي	-٠.٣٥٤
مؤشرات البعد الاجتماعي	-.٤١٧
مؤشرات البعد الاقتصادي	-.١٠٣
مؤشرات بعد الحوكمة الحوكمة	-.٦٩١

$$Z = -٠.٣٤٨X_{١}-٠.٢٥٦X_{٢}+٠.٤٦٢X_{٣}+٠.٢١٥X_{٤}-٠.٣٥٦X_{٥}+٠.٤٤١X_{٦}+٠.١٢٣X_{٧}-٠.٣٥٤X_{٨}$$

$$-٠.٤١٧X_{٩}-٠.١٠٣X_{١٠}-٠.٦٩١X_{١١}$$

z= الفشل المالي

X١ = العائد على الموجودات

X٢ = معدل دوران صافي راس المال العامل

X٣ = نسبة الربح التشغيلي

X٤= نسبة النقد

X٥= دوران الحسابات الدائنة

x٦ = نسبة الدين الى حقوق الملكية

X٧= معدل فترة التحصيل

x٨=مؤشرات البعد البيئي

x٩=مؤشرات البعد الاجتماعي

x١٠= مؤشرات البعد الاقتصادي

x١١= مؤشرات الحوكمة

تشير الدالة التمييزية المعيارية إلى مستوى اهمية المتغيرات المستقلة المعتمدة في النموذج للتنبؤ بالمصارف ذات الاداء القوي والاداء الضعيف. اذ تشير قيمة معامل المتغير المستقل إلى اهمية المتغير في النموذج حيث كلما كان مقدار معامل المتغير المستقل في النموذج كبيرا دل على اهميته في الدالة التمييزية . اذ تمثل هذه النسب افضل المتغيرات المستقلة التي اعتمدت في النموذج اذ يتضح ذلك من خلال قيم المعاملات التي حظيت بها تلك المتغيرات. ولغرض بيان مدى تعرض المصرف الى الفشل المالي فاذا كانت قيمة Z موجبة فهذا يعني ان المصرف لايعاني من الفشل المالي اما اذا كانت قيمته سالبة فهذا يعني ان المصرف يعاني من الفشل المالي .

١٤.٢.٣ تصنيف المصارف وفقا لدالة التميزية

لغرض اختبار دقة النموذج المقترح تم تطبق الدالة التميزية وفقا للنموذج المقترح والبيانات المتوفرة عن المصارف وكما في الجدول ادناه:-

جدول (٣-٢١) تصنيف المصارف وفقا لدالة التميزية

ت	المصرف		التصنيف الاساس	التصنيف وفق النموذج المقترح	المطابقة
١	الاقتصاد		١	١	مطابق
٢	بابل		١	٠	غير مطابق
٣	دار السلام		١	١	مطابق
٤	الشمال		١	١	مطابق
٥	المتحد		١	١	مطابق
٦	دجلة و الفرات		١	١	مطابق

٧	ايلاف الإسلامي		١	١	مطابق
٨	الاتحاد		١	١	مطابق
٩	العطاء الاسلامي		١	١	مطابق
١٠	الموصل		١	١	مطابق
١١	سومر		٠	٠	مطابق
١٢	الائتمان العراقي		٠	٠	مطابق
١٣	الأهلي العراقي		٠	٠	مطابق
١٤	المنصور		٠	٠	مطابق
١٥	الاستثمار العراقي		٠	٠	مطابق
١٦	الخليج		٠	٠	مطابق
١٧	بغداد		٠	٠	مطابق
١٨	التجاري العراقي		٠	٠	مطابق
١٩	كردستان الدولي		٠	١	غير مطابق
٢٠	اشور		٠	٠	مطابق

من خلال الجدول اعلاه يدل على ان هنالك ١٨ مصرفا مطابق لنتائج التصنيف الاساسي اي ما يعادل ٩٠% من حجم العينة والبالغ ٢٠ مصرفا مما يؤكد ان النموذج صالح للتقييم ويعكس طبيعة نشاط المصارف عينة الدراسة .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

١. ان تحقيق استدامة المصارف في اعتماد مؤشرات التنمية المستدامة يرتبط بفرض استمرارية المصارف لأنها تدعو إلى تلبية احتياجات أصحاب المصلحة من خلال توسيع اهتمامها بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والالتزام بقواعد الحوكمة بالإضافة إلى المسؤولية الاقتصادية.

٢. عدم انسجام القواعد للمحاسبية العراقية مع متطلبات التنمية المستدامة، وذلك لان التنمية المستدامة تجعل المصارف تهدف إلى تحقيق الربح العادل المرضي من خلال تلبية احتياجات مختلف أصحاب المصلحة وبذلك فهي تنقل المصارف من مفهوم الوحدة المحاسبية إلى الوحدة المجتمعية.

٣. ان شفافية الإبلاغ يساعد في معرفة التأثير البيئي والاجتماعي والاقتصادي للشركات في المجتمع، مما يساعد في بيان اداء المصرف بالشكل الامثل من خلال بيان مدى تحقيق الاهداف التي سعى المصرف إلى تحقيقها على المستوى البيئي والاجتماعي و الاقتصادي .

٤. ان من افضل المقاييس لقياس التنمية المستدامة للمصارف العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية باستخدام مؤشرات ES/ ISX التابعة لمعايير GRI لكون هذه المؤشرات تغطي جميع أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة.

٥. من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يتبين ان مستوى مؤشرات التنمية المستدامة للمصارف العراقية المدرجة في السوق كانت عالية بنسبة(٤٠%)، اذ سجل مصرف (بغداد) أعلى نسبة للإبلاغ عن التنمية المستدامة بنسبة (٣٧%)، وهي أيضًا مرتفعة، وهذا دليل على ارتفاع نسبة الابلاغ عن التنمية المستدامة.

٦. اتضح ان هنالك اثر للمؤشرات البيئية في تحسين قدرة التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة .

٧. ان هنالك اثر لمؤشرات البعد الاجتماعي في تحسبن قدرة النموذج المبني على النسب المالية من التنبؤ بالفشل المالي.

٨. ان الجمع ما بين النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة يعكس قدرة عالية للتنبؤ بالفشل المالي اذ هنالك تفاوت واضح ما بين النموذج المبني على النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة على التنبؤ بالفشل مقارنتا بالنموذج المبني على النسب المالية فقط والنماذج المبنية على النسب المالية ومؤشرات التنمية المستدامة بصورة متفرقة .

المبحث الثاني: التوصيات

١. تكييف القواعد المحاسبية العراقية بما يتوافق مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة مما يضمن التطبيق الامثل لمؤشرات ابعاد التنمية المستدامة.

٢. ضرورة الاهتمام باستدامة المصارف من قبل سوق العراق للأوراق المالية من خلال وضع إطار تشريعي يجعل المصارف ملزمة بالإبلاغ عن التنمية المستدامة وفق معايير مبادرة التقارير العالمية (GRI).

٣. توعية وتثقيف المستثمرين بأهمية التنمية المستدامة وأهمية الشفافية في الإبلاغ عن تأثيرات الانشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمنظمة.

٤. دمج مفهوم التنمية المستدامة المؤسسية في الخطط والمناهج الأكاديمية ليتمكن طلاب الجامعة من التعرف على أحدث المفاهيم المحاسبية.

٥. إلزام المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بإصدار تقرير التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التقارير المالية السنوية الأخرى، مع توسيع نطاق عمل المدقق الخارجي لتدقيق تقارير التنمية المستدامة للشركات وبيان مستوى التزامها بتطبيق المعايير العالمية. معايير مبادرة إعداد التقارير (GRI).

٦. إجراء البحوث لاكتشاف المعوقات والمعوقات التي تحول دون تبني التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، وكذلك لمعرفة المحفزات التي تشجع المصارف على تبنيها والإبلاغ عنها ضمن تقاريرها السنوية أو بشكل منفصل. فضلا عن إجراء دراسات حول إعداد وتطوير النماذج الكمية كأداة علمية فعالة لقياس والتنبؤ بالفشل المالي في مختلف القطاعات.

٧. على المصارف العراقية الموازنة ما بين نفقات الالتزام بمؤشرات ابعاد التنمية المستدامة وبين الارباح التي تسعى الى تحقيقها بالصورة التي تضمن استمرارية تدفق الارباح على المدى البعيد.

٨. ضرورة اهتمام القائمين على المصارف العراقية بتحليل النسب المالية ومؤشرات ابعاد التنمية المستدامة معا نظرا لأهميتها في إعطاء لمحة عامة عن الوضع المالي للمصرف.

قائمة

المراجع والمصادر

قائمة المصادر

المصادر والمراجع العربية:

المصادر:

١. القران الكريم
٢. سوق العراق للأوراق المالية، الكشوفات المالية السنوية للوحدات الاقتصادية العراقية عينة الدراسة للمدة من ٢٠١٧- ٢٠٢٢.
٣. قانون المصارف (٢١) لسنة ١٩٩٧، والمعدل سنة ٢٠٠٤.
٤. المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي ٢٠١٠.

المراجع العربية:

اولاً. الكتب:

١. الجوهر، واخرون (٢٠١٧)" الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة وفقا للمعايير الدولية والتشريعات المحلية."

ثانياً. الرسائل والأطاريح:

١. ابو شهاب، عزت هاني عزت، ٢٠١٨، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في المصارف المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة إلى مجلس كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.
٢. الحسناوي، دعاء كريم كاظم، ٢٠١٨، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقويم الاداء المالي،" دراسة مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي الدخل والمركز المالي، لتطبيق على عينة من المصارف الصناعية العراقي، رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٣. الخفاجي ، ايمان جواد ، (٢٠١٨) ، " قياس اداء المصارف المساهمة وفق مؤشر S&P / ISX / ESG وفحص مدى التزامها بالإبلاغ عن التنمية المستدامة لتطبيق معايير GRI " ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء في علوم في محاسبة ، جامعة كربلاء ، العراق.

٤. الرفاعي، هاشم احمد، ٢٠١٧، التنبؤ بتعثر المصارف باستخدام انموذج التمان، دراسة على المصارف الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة إلى مجلس كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

٥. سلمان، رحيم قاب،٢٠٢١، تحليل العلاقة بين السلامة المصرفية والتنمية المستدامة المصرفية- دراسة لعينة من المصارف التجارية في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠١٩)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة الكوفة، العراق.

٦. سليماني، انتصار (٢٠١٦)، التنبؤ بالتعثر المالي بالمصارف الاقتصادية" تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية اقتصاد مالي مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة ١، الجمهورية الجزائرية منشورة.

٧. سمور، احمد سليم، ٢٠١٣، "دور تطبيق نظام الانتاج في الوقت المحدد في تعزيز الاداء المالي للشركات الصناعية الفلسطينية"، رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر – غزة، فلسطين.

٨. الشلال، مهند عزيز محمد،٢٠١٤، قياس وتحليل التنمية المستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٩. صالح، وسيم عبد الله (٢٠١٤)" أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي (دراسة حالة: المصارف الانشائية المدرجة في بورصة عمان)". رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد، جامعة الزرقاء.

١٠. صبرينة، شراقة (٢٠١٤)" أثر أستخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية–دراسة حالة–"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.

١١. صحراوي، زينب وديلمي، أمينة (٢٠١٧)، "الحوكمة كألية لتحسين الاداء في المصارف الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة المصرف الجزائرية للانسجة الصناعية بالمسيلة (E.A.T.I.T)". رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف– المسيلة.

١٢. صراوي، محمد داود محمد. (٢٠١٩) "أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في المصارف الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي"، رسالة ماجستير، كلية الاعمال–جامعة الشرق الاوسط. عمان–الأردن.

١٣. العابدي، دلال. (٢٠١٦). "حوكمة المصارف ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية"، اطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة.

١٤. العارضي، نورس كاظم عبيد،٢٠١٧، استخدام نماذج التنبؤ بالأرباح لقياس القيمة السوقية للاسهم، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المسجلة في السوق العراقي للأوراق المالية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.

١٥. عبد الرحيم ، جمال كامل محمد ، (٢٠١٥)، " قياس اثر تطبيق المؤشر المصري لمسئولية المصارف عن التنمية المستدامة في ضبط الاداء المالي مع دراسة ميدانية على المصارف المصرية المقيدة بالبورصة "، اطروحة

دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التجارة جامعة قناة السويس في علوم في المحاسبة ، جامعة السويس – كلية التجارة ، مصر .

١٦. عبد الكريم ، سعاد ، دور التشخيص المالي على الوضعية المالية ، للمؤسسات الاقتصادية ، دراسة ميدانية للمؤسسة والي عبد الرحمان للأشغال العمومية (الطرائق والبناء والري SARLEOAT- PRhB مدينة المسيلة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر الأكاديمي في علوم التسيير تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات ، ٢٠١٦-٢٠١٧م.

١٧. عبد المجيد، بوساق (٢٠١٧)، التنبؤ بالمبيعات باستخدام السلاسل الزمنية دراسة حالة مؤسسة رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجمهورية الجزائرية منشورة.

١٨. عبيد، أيمان محمد (٢٠١٧)، "أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان". رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا. جامعة الزرقاء.

١٩. عدوم ، أمال ، التشخيص المالي ودوره في ترشيد قرارات منح الائتمان ،– دراسة حالة على مستوى المصرف الخارجي الجزائري BEA وكالة أم البواقي ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ألأكاديمي في علوم التسيير ، ٢٠١٤-٢٠١٥ م.

٢٠. عشوش ، محمد الحافظ ،" دور التشخيص المالي في أتخاذ القرار الأستثماري"، أطروحة دكتوراه ، مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكرة ، ٢٠١٦-٢٠١٧ م.

٢١. عشي، عادل (٢٠٠٢)،" الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة"، اطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة.

٢٢. علي ، مصطفى نجم البشاري، ٢٠١٨، دور محاسبة التنمية المستدامة في تحسين مستوى الافصاح عن الأحداث غير المالية للمنشآت الصناعية – دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي السوداني، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا.

٢٣. الغزالي، رامي حسن (٢٠١٥)،"دور تطبيق قواعد حوكمة المصارف في منع حدوث التعثر المالي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين"، اطروحة دكتوراه، الجامعة الاسلامية في غزة، كلية التجارة.

٢٤. غلاب، فاتح ٢٠١٦ ، إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المصارف، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، سطيف.

٢٥. قبلي نبيل. (٢٠١٧)" دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين–دراسة حالة"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

٢٦.قديري، سعد، سعداني، انور، نيني، عبد الحق (٢٠١٨)، "انعكاس حوكمة المصارف على الأداء المالي في المصارف الإقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية (شركة سونلغاز–الوادي)"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي.

٢٧.كموش، عبد المجيد. (٢٠١٥). "إلتزام شركات مساهمة بمبادئ حوكمة المصارف: دراسة تقييمية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.

٢٨.لمونس، علاء الدين. (٢٠١٦)." دور اليات الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين" – دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين–". رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف– المسيلة.

٢٩.المشهداني، بشرى نجم (٢٠٠٧)،"الإطار المقترح لحوكمة المصارف المساهمة. دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٣٠.النجار، فرقان علاء موسى ،٢٠٢٠، دور الابلاغ المالي في تقويم التنمية المستدامة المالية للمنظمات غير الهادفة للربح(دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد– جامعة الكوفة، العراق.

٣١.هاشم ، زينب حمودي، ٢٠١٦ ، قياس تكاليف الجودة البيئية وأثره في ترشيد الأداء البيئي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد.

ثالثا. المجلات والتقارير:

١. أبو عليا، معز جميل، واخرون (٢٠٢٠)،"العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وادارة الأرباح لدى المصارف المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة جامعة الاقصى للعلوم الانسانية، المجلد ٢٤، العدد ٢، ص. ص٥٥–٧٩.

٢. أحمد، ماجدة عبدالمجيد وصالح ، هلال يوسف (٢٠١٦)، استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد (١٧) ، العدد (٢) ص ١١٣–١٣٥.

٣. أحمد، نبيل ياسين، "نموذج محاسبي للتنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية الأكثر تأثيراً: دراسة تطبيقية على سوق المال السعودي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٢٠١٣م، ٣٧ (٣)، ص٤٢١–٤٦٢.

٤. الأمين حمرة عبد الله وناصر ، نور الدين ٢٠٢٢ ،" مخاطر راس المال واثرها على ربحية المصارف التجارية" مجلة العلوم الانسانية والطبيعة – جامعة بنغازي.

٥. امين، نزار امين : التحفظ المحاسبي وأثره في التنبؤ بالفشل المالي (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، الجامعة الاسلامية في لبنان – كلية الاقتصاد وادارة الاعمال ،٢٠١٧.

٦. أمين، عثمان عبد القادر والبياتي، غازي عبدالعزيز وصالح جليل أبراهيم (٢٠١٤)، "أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات "المساهمة) دراسة ميدانية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار)، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (١) العدد (٣) ٢٠١٤، ص ١٨٨-٢١٥.

٧. أيمن، تريرات، وعمار شلابي (٢٠٢٢). "أثر تطبيق حوكمة المصارف على ممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية". مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية. مجلد (٥) العدد (١)، ص. ص ١-١٤.

٨. بن عيشي، بشير، قطاف عقبة. (٢٠١٧). "دور الآليات الداخلية لحوكمة المصارف في تحسين أداء المصارف الاقتصادية." مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد ٧، العدد ٤، ص. ص ١٢٩-١٤٨.

٩. بني لام، علي حسين نوري، التنمية المستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة العراق(٢٠٠٤-٢٠١٦)، المؤتمر الدولي العلمي الثاني لجامعة جيهان، اربيل في العلوم الادارية والمالية، عدد خاص،٢٠١٨.

١٠. التميمي، عباس حميد يحيى وعبد الرزاق، عمار لؤي (٢٠١٥)، التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي" بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية للسنوات من (٢٠٠٨-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (٢١)، العدد (٨٤)، ص ٣٩٢-٤١٤.

١١. الجبوري، علي خلف وجعفر، نجلة جبار وغالي، زينة حمزة " تأثير معايير التنمية المستدامة المحاسبية على جودة الابلاغ المالي في التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع، الجامعة التقنية الجنوبية، العراق،٢٠١٨ .

١٢. جعفر، نجله جبار، دور التحليل المالي لقائمة كشف التدفق النقدي في تقييم الاداء المالي دراسة تطبيقية في شركة غاز الجنوب- البصرة، العلوم الاقتصادية، العدد السابع والخمسون/ المجلد الخامس عشر/ حزيران ٢٠٢٠.

١٣. جمعة عبدالرحمن عبيد وعبد ، أياد حماد (٢٠١٦) استخدام نموذج الانحدار البروبيتي في التنبؤ بفشل المصارف" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإداري، المجلد (٨)، العدد(١٥) ص ٤٦-٢٠.

١٤. الجنابي، سعد مجيد، و رويش، على مشكور، دور التحليل المالي بمؤشرات السيولة في تشخيص الاداء المصرفي، جامعة المثنى كلية الادارة والاقتصاد، العدد٢٢، ٢٠٢٢.

١٥. الحاوي، محمد احمد، تحليل التنمية المستدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع انتاج النفط، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم التكنولوجية، اليمن، العدد٤٤، ٢٠١٥.

١٦. الحسناوي، سالم صلال راهي (٢٠١٤)، التنبؤ بالتعثر المالي لشركات الاستثمار باستعمال النسب المالية لنموذج Kida وأثرها على EPS دراسة في سوق العراق للأوراق المالية" مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٤)، العدد (٩) ، ص (١٣٤-١١٨).

١٧. حسين، سليمة بن (٢٠١٥)، "الحوكمة دراسة في المفهوم"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ١٠، ص. ص ١٨٠- ٢٢١. جامعة الوادي.

١٨.حماد، مصطفى أحمد محمد (٢٠١٨). "دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية – دراسة تطبيقية "، مجلة الفكر المحاسبى، مجلد ٢٢، العدد ٣، ص. ص ٣٠٥-٣٦١. كلية التجارة. جامعة عين شمس.

١٩.حمدان، علام محمد موسى (٢٠١٢)،" العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية: دليل من الأردن". المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد (٨)، العدد ١، ص. ص ٢٢-٤١.

٢٠.الحمداني، رافعة ابراهيم، والقطان، ياسين طه ياسين :استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي : دراسة تطبيقية في المصرف العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية في نينوى ، جامعة الموصل – كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية – مجلد (٥) عدد (١٠) ،ص٤٤٩-٤٧٣ ، ٢٠١٣.

٢١.حمزة، ختام دخن، ٢٠٢٢، استخدام النسب المالية كفاءة لتقييم الاداء، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية، والعلمية، جامعة القادسية، العراق، العدد٤.

٢٢.الحياري ، ايمان (٢٠١٨)" التحليل المالي، المقال الأول، ج ٢.

٢٣.خليل، عبد الرحمن عادل والعزاني، محمد قاسم حسن (٢٠١٧)،" التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة المصارف وأثره على جودة الأرباح (دراسة ميدانية)". مجلة الدراسات العليا– جامعة النيأتين(مج٧)، (ع٢٦)، ص. ص ٣٦٣-٣٨٠.

٢٤.خيال، زينب أمين السيد، ٢٠١٨، دور النسب المالية كأحد ابعاد تقييم الاداء الاستراتيجي في دعم التميز الاداري، المجلد التاسع، الجزء الثاني، العدد(١)، مصر.

٢٥.رامي، وحيد محمد محمود الوتار،٢٠١٨، استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل المصارف المساهمة الصناعية: دراسة عينة من المصارف المساهمة الصناعية، مجلة الرافدين، العدد٣٢، المجلد٤.

٢٦.رزان شهيد، وفاطمة محمد عبس (٢٠١٧)، "قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية. دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية. "مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الانسانية والاجتماعية، مجلد ٢، العدد ٤٢، ص.ص ١٣٣- ١٤٢.

٢٧.رشوان عبدالرحمن محمد وأبو رحمة محمد عبدالله (٢٠١٨)، "تحليل العلاقة بين الهندسة المالية والتحليل المالي وأثرها على ترشيد قرارات المستثمرين مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (٥) العدد (١)، ص ١٣٩-١٦٢.

٢٨.الزبيدي فراس خضير (٢٠١٣)، التنبؤ بتعثر المصارف المساهمة العامة الصناعية العراقية باستخدام النسب المالية نموذج مقترح ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٥) العدد (٤) ص ١٨٩-٢٠١.

٢٩.الساعدي، علاء عبد الحسين صالح، ٢٠١٥، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها "دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في السوق العراقي للأوراق المالية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد٣٥، العدد١.

٣٠.الساعدي، علاء عبد الحسين والغزي سعود سعد (٢٠١٧)، "التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرقام التاريخية للأرباح والتدفقات النقدية جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / مجلة دراسات إدارية، المجلد (٩) ، العدد (١٨)، ص ٣٣١.

٣١.شاهين، صهيب، وسليمان، ناجية، وعايش كريم، ٢٠٢١، دورة تدريبية تحت عنوان التنمية المستدامة المالية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين.

٣٢.شاهين، على؛ ومطر، جهاد، "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، فلسطين، ٢٠١١م، ٢٥ (٤)، ص٨٥٠– ٨٧٨.

٣٣.الطويل، عصام محمد (٢٠٢١). "قياس درجة التحفظ المحاسبي عند أعداد القوائم المالية لشركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين وبيان أثره على سياسة توزيع الأرباح". مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية. المجلد (٦) –العدد (١٥). ص. ص ١١٧– ١٣٧.

٣٤.عالم، سهى أحمد علي، ابراهيم ، تنزيل علي محمد ،الحسن، إسراء إبراهيم محمد ،محمد، ريان عبد الحليم منصور د وصديق ، إسلام عبد القادر عوض الكريم : دور المراجعة الداخلية في الحد من تقليل ممارسات إدارة الأرباح ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية – قسم المحاسبة والتمويل، ٢٠١٦.

٣٥.عباس، يسر فائق، وهادي، علاء عبد الكريم، أهمية التشخيص المالي في أتخاذ القرارات بأستخدام منهج التحليل المالي لشركة التأمين الوطنية (دراسة تطبيقي)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والستين– نيسان ٢٠٢٢.

٣٦.عبد الامير، علي، ومحمد، حاكم محسن : استخدام دالة Z-score للتنبؤ بإفلاس المصارف، ص٢٣– ٥٣ ،٢٠١٦.

٣٧.عبد الرحمن ، عبد الله عبد الرحمن وهاشم، عمر محمد الحسن أحمد : أثر ممارسة إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي "دراسة تطبيقية علي المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية" جامعة النيأتين – كلية التجارة، مجلة العلوم الاقتصادية– المجلد (١٧) العدد (٢) ، ص٨٧– ١١٢ ،٢٠١٦.

٣٨. عبد الرحمن عباس بله، سيد. (٢٠١٥). "دور تطبيق حوكمة المصارف في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ١٢. ص. ص ٥١–٦٨.

٣٩. عبد المجيد، حميده محمد. (٢٠١٣). "قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية. "مجلة المحاسبة والمراجعة، مجلد ٢، العدد ١، ص. ص ١٣٩– ١٧٤.

٤٠.عبدالله ، سلمان حسين وتوفيق ،عدالت محمد : مفهوم الانصاف المحاسبي ودوره في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد – قسم المحاسبة ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية – المجلد (١٨) – العدد (٦٩) ،ص ٣٥٢– ٣٦٧، ٢٠١٢.

٤١. عبدالله، علي خالد، والشمري، مايح شيب، ٢٠٢٠، تحليل مؤشرات التنمية المستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة واسط، العدد٣٥.

٤٢. عزيز، كرار عبدالاله (٢٠١٤)، "دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج Kida دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٧)، العدد٣٠، ص ١-٣١.

٤٣. علي، طلال محمد، والخفاجي، ايمان جواد احمد ، (٢٠١٧)، " قياس مدى التزام المصارف العراقية بالإبلاغ عن التنمية المستدامة وفق مؤشرات ESG / ISX / S&P ومعايير GRI"، المجلة العربية للإدارة .

٤٤. عليوي، زهرة حسن وعباس نهود محمد (٢٠١٥)، انموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي" دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الصناعية المختلطة مجلة الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية مجلد (٣٨) ، العدد (١٠٣) ، ص ٢٣١-٢٤٩.

٤٥. عيسى قروش ، سمية فضيأتي ، عبد الرؤوف عز الدين ، ٢٠٢١ ،" تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من المصارف التجارية الجزائرية" ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية- الجزائر ، العدد ١٤ ، ٣١-٤٦.

٤٦. الغزالي ، رامي حسن : دور تطبيق قواعد حوكمة المصارف في منع حدوث التعثر المالي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تحليأتية)، الجامعة الاسلامية – غزة – كلية التجارة – قسم المحاسبة والتمويل، ٢٠١٥.

٤٧. قحطان، محمد سيف (٢٠١٨) ، دور" مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في اكتشاف الاحتيال المالي – دراسة تطبيقية – " مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد (٢)، العدد .٧٩-٦٠.

٤٨. قروف، محمد كريم، والعمراوي، سليم، قياس وتحليل أثر مؤشرات التنمية المستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (٢٠١٨-١٩٩٠)، جامعة العربي، بن مهيدي ام البواقي، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد ٠٦، العدد ٠٢ ،٢٠٢٠.

٤٩. قزال، أسماعيل واخرون. (٢٠١٩)." قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية". المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال. المجلد. ٦، العدد ٣، ٢٠١٩، ص ٥١٤ – ٥٣٤.

٥٠. كريم علي عباس (٢٠١٦)، فرض الاستمرارية وإمكانية استخدام بعض المؤشرات المالية للإبلاغ عن التعثر المالي في المصارف العامة دراسة تطبيقية في المصرف العامة للإسمنت الجنوبية، مجلة العلوم الإدارية الاقتصادية – جامعة المثنى، المجلد (٦) العدد (٣)، ص ٢١٠-٢٣٧.

٥١. محمد ، كمال احمد يوسف، (٢٠١٧)، " المراجعة الداخلية ودورها في ادارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات بالمصارف بالسودان – دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان "، مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد السابع والاربعون ، الصفحة (٥٤ – ٤٢).

٥٢.محمد، طالبي، ومحمد، ساحل، ٢٠١٨، اهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة المانيا، مجلة الباحثة، المجلد٦، العدد٠٦.

٥٣.محمد، آمال نوري (٢٠١٣)، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية دراسة تحليأتية باعتماد على بيانات عدد من المصارف العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٣٤) ، ص ٣٢٧-٣٥٨ (٢٢).

٥٤. محمد، بشرى عبد الوهاب، وحسين جليل محسن (٢٠١٦)، "تأثير آليات حوكمة المصارف في ممارسات التحفظ المحاسبي دراسة تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٩٣، مجلد ٢٢، ص.ص ٤٨٣- ٥٠٦.

٥٥. محمد، هشام سعيد إبراهيم. (٢٠٢٠)." تأثير العلاقة بين آليات التحصين الادارى والتحفظ المحاسبى على الأداء المالي للشركة- دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية. مجلة الفكر المحاسبي. مجلد٢٤، العدد ٤، ص.ص ٢١٠-١٤١.

٥٦.المسعودي ، عامر رشيد ، تحليل" مؤشرات النشاط والربحية لتقييم أداء شركة التأمين الوطنية والعراقية" دراسة مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة الدبلوم العالي ، تأمين ، ٢٠١٥ م.

٥٧.مصطفى، كاظمي نجف آبادي، وحمزه، حسنين عبد المنعم الحكيم، دور التحليل المالي في الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، مجلة كلية الكوت الجامعة، العدد٥، ٢٠٢٠.

٥٨.المناصير، عمر عيسى (٢٠١٣)،"أثر تطبيق حوكمة المصارف على اداء شركات الخدمات المساهمة العامة الاردنية". عمادة الدراسة العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية. الزرقاء- الاردن.

٥٩.موسى تركي راجي، وكروشة فاطمة الزهراء، و عبدالرحمن محمد، (٢٠١٦)، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف الصناعية الأردنية " دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، المجلد (٣٠) ، العدد (١)، ص ٧٦-٣٩.

٦٠.نصرعلي، عبد الوهاب :العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف المقيدة بالبورصة المصرية، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية،٢٠١٧.

٦١.نوي، فطيمة الزهرة (٢٠١٧)،" أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء المصارف الجزائرية". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

٦٢. هيئة السوق المالية السعودية. ٢٠١٧(CMA) ،"لائحة حوكمة المصارف في المملكة العربية السعودية". الترجمة الانجليزية للنص العربي الرسمي. متوفر من www.cma.org.sa.

المصادر الاجنبية:

A. The Books

١. Abulezz, M. E. (٢٠١٥)" Assessing Causality between Corporate Social and Financial Performance: Evidence from Egypt", the ١st Cairo University International Conference on Accounting, ١٢-١٣ September, Cairo University, Egypt.

٢. Alamry, Saoud Chayed mashkour (٢٠٢٠), "Analysis of Financial Statements " ١ st ed., Iraq Printing Press – Samawa, Iraq.

٣. Gamlath, G. and Y. Rathiranee. ٢٠١٣. Impact of capital intensity, size of firm and performance on debt financing in plantation industry of Sri Lanka .practices proceedings of the ٢ nd International Conference on Management and Economics:١-٩.

٤. Griffin, Michael P. (٢٠١٥), "How to Read and Interpret Financial Statement" ٢ nd ed., American Management Association, USA.

٥. Kieso, Donald ,Weygant, jerry &Warfield, Terry D. (٢٠١٣), "Intermediate accounting" ١٥ th ed., John Wiley & Sons, Inc., USA.

٦. Kieso, Donald, Weygandt, jerry & Warfield, Terry (٢٠١٨), "Intermedaite accounting: IFRS Edition" ٣ rd ed., John Wiley & Sons, Inc., USA.

٧. Kocmanova, A. Hřebíček, J. and Dočekalová, M. (٢٠٢١) , "Corporate Governance and Sustainability".

٨. Krechovská, M. and Tausl Prochazkova, P. (٢٠١٤), "Sustainability and its Integration into Corporate Governance Focusing on Corporate Performance Management and Reporting",Procedia Engineering.

٩. Palepu, Krishna G. & Healy, Paul M. (٢٠١٢), "Business Analysis & Valuation using Financial Statements" ٥ th ed., south- western Cengage Learning, USA.

١٠. Robinson, Thomas R., Henry, Elaine, Pirie, wendy L.& Broihanhn Michael A. (٢٠١٥), "International Financial Statement Analysis" ٣ rd ed., John Wiley & Sons, Inc., USA.

١١. Schmidlin, Nicolas (٢٠١٤), "The Art of Company Valuation and Financial Statement Analysis"١ st ed., John Wiley & Sons Ltd, U.

B. Master theses and Dissertations

١. Anne Kihlström ,Klara-Lotta Larsson,(٢٠١٥),"Integrating Sustainability A study of consultants' translation of the Integrated Reporting framework in a Swedish context ", Master Thesis ,Department of Business Studies ,Uppsala University.

٢. Engvall, Martina , Pettersson , Emma, (٢٠١٦) , " A Study of Environmental Disclosures in the European Oil and Gas Industry With Reference to the Global Reporting Initiative " , Master thesis, Jönköping International Business School.

٣. Fagerström, Pia, (٢٠١٦)," Analyzing sustainability reporting by best performing companies in global sustainability indices- Describing the contents and

appearance of the reports", Master Thesis, Department Of Geosciences And Geography, University Of Helsinki.

٤. Ge, Jiajia,(٢٠١٤), " Moving Forward towards Sustainability: Contributions of the Living Building Challenge to Triple Bottom Line Reporting", Master Thesis, University of Washington.

٥. gel, Kristian. (٢٠١٣). "The Relationship between Corporate Social Responsibility Reporting and Financial Performance", Bachelor Thesis, Department of Business Economics Accounting, Erasmus School of Economics, Erasmus University Rotterdam.

٦. Jadoon, Saad. (٢٠١٦). "The Adoption of GRI-Practices and the Effect on Financial Performance", Master Thesis, Department of Accounting, Erasmus University.

٧. Jan Whittington ,Joaquin Herranz Jr ,(٢٠١٤), "Moving Forward towards Sustainability:Contributions of the Living Building Challenge to Triple Bottom Line Reporting " , Master Thesis,Urban Design and Planning,University of Washington.

٨. Jitaree, W. (٢٠١٥), "Corporate social responsibility disclosure and financial performance: evidence from Thailand", PhD thesis. School of Accounting, Economics and Finance, University of Wollongong, Australia.

٩. Lisene, M. (٢٠١٥). "Sustainability Practices and Reporting by the South African Banking Sector", Master Thesis, School of Accounting Sciences, North W.

١٠. Matsumura, E., Prakash, R. and Vera-Munoz, S. (٢٠١٤), "Firm- value effects of carbon emissions ", The Accounting Review, Vol. ٨٩ No. ٢: ٦٩٥-٧٢٤.

١١. Melville, Alan (٢٠١٩), "International Financial Reporting" ٧ thed., Ashford Colour Press Ltd, Gosport, London.

١٢. Menash, J. (٢٠١٩) , "Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review",CogentSocialSciences,٥.١٠.١٠٨٠/٢٣٣١١٨٨٦.٢٠١٩.١٦٥٣٥٣١.

١٣. Otom, Robert Odero (٢٠١٤), "Predicting Financial Distress using financial Ratios In Companieslistedin Nairobi Stock Exange (٢٠٠٣-٢٠١١)" Master's Thesis of Business Administration, United States International University – Africa.

١٤. Schmuck, Martin (٢٠١٣), "Financial Distress and Corporate Turnaround" Doctor thesis of Philosophy in accounting, Universität München, Germany.

١٥. Sherman, Eliot H. (٢٠١٥), "A Manager's Guide to Financial Analysis" ٦ th ed., American Management Association, USA.

١٦. Siew Hoon Ong,(٢٠١٦), " Measuring the quality and identifying influencing factors of sustainability reporting:Evidence from the resources industry in Australia ", Doctor Thesis, Edith Cowan University.

١٧. Singh, S. (٢٠١٤), " Impact of corporate social responsibility (CSR) disclosure on financial performance of firms in UK.", Master Thesis, School of Management and Governance, University of Twenty, The Netherlands.

١٨. Tesfamariam, Yohannes (٢٠١٤), "The Determinants of Financial Distress in the Case of Manufacturing Share Companies in Addis Ababa- Ethiopia" Master thesis of Accounting and finance, Addis Ababa University, Ethiopia.

١٩. Tristan, Schiehlé and Wallin, Jonas. (٢٠١٤).” The Reporting on Sustainability Performance Indicators”, Master ThesisinAccounting, Umeå School of Business and Economics, Umeå University.
٢٠. Valerie Sydry,(٢٠١٧)," Integrated Reporting as an Internal Mechanism for Organizational Change ", Master thesis, Global Business and Sustainability, Rotterdam School of Management.

C. Research and Reports

١. A. BAZA :Impact of Financial Distress on the Efficiency of Selected Manufacturing Firms of Ethiopia, Vol.٥, No.١٩ , Wolaita Sodo University, Department of Accounting & Finance, ٢٠١٥.
٢. A. JONG ,G. MERTENS, M. POEL&R. DIJK: How does earnings management influence investor’s perceptions of firm value? Survey evidence from financial analysts , (٢٠١٤),P,P:٦٠٦–٦٢٧.
٣. A. OBAIDAT : Income Smoothing Behavior at the Times of Politica l٠٠٢٠ Crises, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. ٧, No.٢, ٢٠١٧, pp. ١–١٣.
٤. Abid, G. & Ahmed, A. (٢٠١٤) , " Failing in Corporate Governance and Warning Signs of a Corporate Collapse ", Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences , Vol. ٨ (٣), ٨٤٦-٨٦٦ .
٥. Abu Orabi, Marwan Mohammad (٢٠١٤), "Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models" interdisciplinary Journal of contemporary research in business, Vol.(٥), No.(٩), p (٢٩-٤٣).
٦. Aisyah Farisa Caesaria,B. Basuki,(٢٠١٧), " The study of sustainability report disclosure aspects and their impact on the companies’ performance ", SHS Web of Conferences .
٧. Ajay Shukla, Vishakha Waikar, (٢٠١٦), " Sustainable development & sustainability reporting practices in India ", CnR’s International Journal of Social & Scientific Research, India.
٨. ANA KUNDID NOVOKMET, ANDRIJANA ROGOŠIĆ ,(٢٠١٦) ,"Bank sustainability reporting within the GRI - G٤ framework", Stowarzyszenie Księgowych.
٩. Angus Yip, Nancy Bocken , (٢٠١٧) ," Sustainable Business Model Archetypes for the Banking Industry" , Journal of Cleaner Productio.
١٠. Anlesin , A.; Ahins h, J. nd B w , F. nd Appoh, E. nd Buk ri, K. ٢٠١٤ “The Effect of Corporate Social Responsibility on Financial Performance of MTN Ghana Limited” Intern tion l Journ l of Thesis Projects nd Dissert tions (IJTPD)” Vol. ٢, Issue ١, pp.١-٨.
١١. Arbminch,A.٢٠١٥. Impact of financial distress on the leverage of selected manufacturing firms of Ethiopia – WolaitaSodo University. Industrial Engineering Letters, Issn٢٢٢٤ - ٦٠٩٦ (Paper) Ssrn ٢٢٢٥ -٠٥٨١(Online)٥(١٠).
١٢. Arditi, D.,A. Koksal .andS. Kale. ٢٠٠٠.Business failures in the construction industry, Engineering, Construction and Architectural Management,٧(٢):١٢٠-١٣٢.

١٣. B. FRANCESCHETTI: financial crises and earnings management behavior, arguments and evidence against causality, University of Macerata, ISSN ٢١٩٧-٧١٦X,٢٠١٨.

١٤. Baldwin, T. (٢٠١٨) , " A Plan to Reform Corporate Governance, Empower Workers and End the Looting of Public Companies to Create Shared Prosperity in America " The Reward Work Act in the United States Senate.

١٥. Beaver, W.H., M. Correia,andM. Mc-Nichols. ٢٠١١. Financial statement analysis and the prediction of financial distress, Foundations and Trends in Accounting ٥(٢):٩٩-١٧٣.

١٦. Bekiaris, M. Efthymiou, T. Koutoupis, A. (٢٠١٣) , "Economic crisis impact on corporate governance & internal audit: The case of Greece" , Corporate Ownership and Control , ١١. ١٠.٢٢٤٩٥/cocv١١i١art٥.

١٧. BILAL,N. UL-SEHAR ,J. KHAN & S. TUFAIL: An Investigation of Costs of Financial Distress in Case of On-going Manufacturing Firms of Pakistan , Management and Administrative Sciences Review Vol: ٢,Issue: ٤,:pp ٤١٣-٤٢٢, ٢٠١٣.

١٨. Boeva, B. Zhivkova, S. and Stoychev, I. (٢٠١٧) , " Corporate Governance and the Sustainable Development ", European Journal of Economics and Business Studies , Vol ٧, Issue ١ .

١٩. Brochet, F., Miller, G. S., Naranjo, P., & Yu, G. (٢٠١٩). Managers' cultural background and disclosure attributes. The Accounting Review, ٩٤(٣), ٥٧-٨٦.

٢٠. C.SALEH&V. BADER : Evidence on the Extent of Cosmetic Revenues and Earnings Management by Jordanian Companies, International Journal of Economics and Financial Issues, ٢٠١٧, ٧(٣), pp,,٢٠-٣٠.

٢١. Çalıs¸ Kan, Arzu Özsözgün. (٢٠١٤). ”How Accounting and Accountants May Contribute in Sustainability”, Social Responsibility Journal, Vol. ١٠, Iss. ٢, p, (٢٤٦–٢٦٧).

٢٢. Cemil, Kuzey and Uyar, Ali. (٢٠١٦). “Determinants of Sustainability Reporting and its Impact on Firm Value: Evidence from the Emerging Market of Turkey”, Journa.

٢٣. Chan, C.-Y., Chou, D.-W., Lin, J.-R., & Liu, F.-Y. (٢٠١٥). The role of corporate governance in forecasting bankruptcy: pre-andpost-SOX enactment. North American Journal of Economics and Finance , ١-٢٣.

٢٤. Chantachaimongkol, N., & Chen, S., (٢٠١٨) , "The relationship between corporate governance and information disclosures: Evidence from the Philippines" , Corporate Ownership & Control , ١٥. ١٩١-٢٠٠. ١٠.٢٢٤٩٥/cocv١٥i٤c١p٦.

٢٥. Chaudhry, Asif, Fuller, Craig, Coetsee, Danie, Balasubramanian, Tv, Rands, Edward, Bakker, Erwin, Vos, Nees de, Varughese, Santosh, Longmore, Stephen & Mcllwaine, Stephen (٢٠١٥), "International Financial Reporting Standards" John Wiley & Sons, Inc., New jersey, USA.

٢٦. Christensen, H. B., Hail, L., & Leuz, C. (٢٠١٨). Economic Analysis of Widespread Adoption of CSR and Sustainability Reporting Standards. Available at SSRN ٣٣١٥٦٧٣

٢٧. Cristina Gutiérrez-López & Julio Abad-González, ٢٠٢٠, Sustainability in the Banking Sector: A Predictive Model for the European Banking Union in the Aftermath of the Financial Crisis, This study was applied to ٥٤ banks in ١٥ countries.

٢٨. D. CAMPA &M. MIÑANO: The impact of SME's pre bankruptcy financial distress on earnings management tools,٢٠١٥.

٢٩. D. MBAT & E. EYO : Corporate Failure: Causes and Remedies, Business and Management Research, Vol. ٢ No. ٤,pp١٩-٢٤; ٢٠١٣.

٣٠. Damirchi, Leila, Mahdavincjad, Mohammad Javad " The Concept Of Sustainability In Contemporary Architecture And Its Significant Relationship With Vernacular Architecture Of Iran " Journal Of Sustainable Develomrnt V ١٠ No ١ Conadian Center Of Science And Eduction,٢٠١٧.

٣١. Dibra, R. (٢٠١٦) , " Corporate Governance Failure: The Case Of Enron And Parmalat" , European Scientific Journal , vol.١٢, No.١٦.

٣٢. Dirman, Angela (٢٠٢٠),"financial distress: the impacts of profitability, liquidity, leverage, firm size, and free cash flow" International Journal of Business, Economics and Law, Vol.(٢٢), No.(١), p (١٧-٢٥).

٣٣. Drogalas, G. Arampatzis, K. and Anagnostopoulou, E. (٢٠١٦) " The Relationship Between Corporate Governance, Internal Audit and Audit Committee : Empirical Evidence From Greece", Corporate Ownership & Control, Vol ١٤, Issue ١.

٣٤. E. ALTMAN ,E. LAITINEN & A. SUVAS : Distressed Firm and Bankruptcy prediction in an international context: a review and empirical analysis of Altman's Z-Score Model, pp,١-٤٨,٢٠١٤.

٣٥. Elfadli, A. (٢٠١٩), "Corporate Governance of Banks in Libya", De Gruyter Studies in Corporate Governance, Vol ١.

٣٦. F. POZZOLIM.& PAOLON: corporate financial distress manufacturing industry, a study of the italian,pp١-٤٦,٢٠١٧.

٣٧. Feigo, Belen F., Silvia Romero, Silvia Ruiz. (٢٠١٣). Effect of Stock Holders' Pressure on Transparency of Sustainability Reports within the GRIF rame Work. Springer Science, Business Miedia Dordecht, P. (٥٣-٦٣).

٣٨. Ferreira, J. (٢٠١٨) , "The role of the external auditor in corporate governance: The case of companies listed in the NYSE Euronext Lisbon" , Risk Governance and Control: Financial Markets & Institutions. ٨. ٣٨-٥١. ١٠.٢٢٤٩٥/rgcv٨i٤p٥.

٣٩. Fung, B. (٢٠١٤) , " The Demand and Need for Transparency and Disclosure in Corporate Governance " Universal Journal of Management , ٢(٢): ٧٢-٨٠.

٤٠. García-Sánchez, I. M., Suárez-Fernández, O., & Martínez-Ferrero, J. (٢٠١٩). Female directors and impression management in sustainability reporting. International Business Review, ٢٨(٢), ٣٥٩-٣٧٤.

٤١. Gelmini, L., Bavagnoli, F., & Comoli, M. (٢٠١٦). On A New Impression Management Technique. Global Review of Accounting and Finance, ٧(١), ١٤٤-١٦٤.

٤٢. Gilles Dufrénot ،Carolina Ulloa Suarez ،Public Finance Sustainability in Europe: a Behavioral Model ،Aix-Marseille School of Economics ،Number ٢٩ ،٢٠١٩.

٤٣. Gioranka Knezevich , Yasmina Grzynic , Redray Vukadenovic " The Role Of Accounting In Sustainable Development " Financial Reports In The Function Of Corporate Government Financial Report Corporate Governance Function,٢٠١٤.

٤٤. Guix, M., Bonilla-Priego, M. J., & Font, X. (٢٠١٨). The process of sustainability reporting in international hotel groups: an analysis of stakeholder inclusiveness, materiality and responsiveness. Journal of Sustainable Tourism, ٢٦(٧), ١٠٦٣-١٠٨٤.

٤٥. Guleshan Mohsin HamidA& Gulizar Abdullah MohammedB& Kurdistan M. Taher OmarC& Shelan Mohammed Rasheed HajiD,٢٠٢٢, USING ALTMAN AND SHERROD Z-SCORE MODELSTO DETECT FINANCIALFAILURE, Intern. Journal of Profess. Bus. Review.|Miami,v. ٨|n. ٤| p. ٠١-٢٢|e٠١٣٢٩| ٢٠٢٣.

٤٦. Hahn, Rüdiger & Kühnen, Michael. (٢٠١٣). "Determinants of Sustainability Reporting: A Review of Results, Trends, Theory, and Opportunities in an Expanding Filed Of Research", Journal of Cleaner Production, Vol. ٥٩, P. (٥-١٢).

٤٧. Hermes, N & Wijayati, N. (٢٠١٦)," Corporate Governance and Corruption: A Comparative Study of Southeast Asia" Decentralization and Governance in Indonesia, Development and Governance ٢

٤٨. Higgins, C., Stubbs, W., & Milne, M. (٢٠١٨). Is sustainability reporting becoming institutionalised? The role of an issues-based field. Journal of Business Ethics, ١٤٧(٢), ٣٠٩-٣٢٦.

٤٩. Hua Peng& Yicheng Lin& Mingzheng Wu,٢٠٢٢, Bank Financial Risk Prediction Model Based on Big Data,(Hindawi Scientific Programming Volume ٢٠٢٢, Article ID ٣٣٩٨٥٤٥, ٩ pages).

٥٠. Hyrslova, Taroslave & Helena, Beckove & Marie " Sustainability Accounting ; Brief History And Persectived" International Days Of Statistics And Economics , Prague,٢٠١٥.

٥١. Igor A. Yakovlev ،Svetlana l. Nikulina ،Indonesia's Strategy for Sustainable Finance ،Financial Journal ،Indonesia ،Number ٦ ،٢٠١٩.

٥٢. Iswaissi, H. & Falahati, K. (٢٠١٧) , " Challenges to Corporate Governance Practices: Case Study of Libyan Commercial Banks" Corporate Governance and Sustainability Review/ Volume ١, Issue ١.

٥٣. Jaimes-Valdez, M. & Jacobo-Hernandez, C. (٢٠١٦), "Sustainability and Corporate Governance: Theoretical Development and Perspectives" Journal of Management and Sustainability. ٦. ٤٤. ١٠.٥٥٣٩/jms.v٦n٣p٤٤.

٥٤. Jitaree, W. (٢٠١٥), "Corporate social responsibility disclosure and financial performance: evidence from Thailand", PhD thesis. School of Accounting, Economics and Finance, University of Wollongong, Australia.

٥٥. Johnston, R. Blackmore, R. and Bell, R. (٢٠٢٠) , " The Role of Oil and Gas Companies in The Energy Transition" , Atlantic Council , (pp. ٣٤-٣٥, Rep).

٥٦. K. AGRAWAL & C. CHATTERJEE : Earnings Management and Financial Distress: Evidence from India ,١٦ (٥S),PP,, ١٤٠S–١٥٤S,٢٠١٥.

٥٧. K. HE ,Q. HUANG ,H. LI &J. SUN: Predicting financial distress and corporate failure: A review from the state-of-the-art definitions, modeling, sampling, and featuring approaches, Knowledge-Based Systems٥٧,٢٠١٤,PP.٤١-٥٦.

٥٨. K. KUCABA: Europe in Times of Distress: Assessing Life Satisfaction from ٢٠٠٢ to ٢٠١٢, ٢٠١٦.

٥٩. Kamaluddin, Amrizah, Ishak, Norhafisah & Mohammed, Nor farizal (٢٠١٩),"Financial Distress Prediction Through Cash Flow Ratios Analysis", International Journal of Financial Research, Vol. (١٠), No.(٣), pp (٦٣-٧٦).

٦٠. Kanbaty, M., Hellmann, A., & He, L. (٢٠٢٠). Infographics in corporate sustainability reports: Providing useful information or used for impression management?. Journal of Behavioral and Experimental Finance, ١٠٠٣٠٩, ١-١٤.

٦١. Khoufi, N., & Khoufi, W. (٢٠١٦). Le rôle des mécanismes de gouvernance dans la prévention de la fraude managériale. Management Accounting Research, Elsevier .

٦٢. Kieso, Donald ,Weygant, jerry & Warfield, Terry D. (٢٠٢٠),"Intermediate accounting: IFRS Edition" ٤ th ed., John Wiley & Sons, Inc., USA.

٦٣. Kumar, Harish (٢٠١٧), "Financial Distress: causes and remedies" Journal of Commerce, Economics & Computer Science, Vol.(٣), No.(٤), p (٤٠٩-٤١٢).

٦٤. L. NGWA : impact of financial distress on uk bank performance and customer loyalty: an empirical study, ٢٠١٦.

٦٥. Lucky Nugroho ،Ahmed Badawi ،Nurul Hidayah ،Discourses of Sustainable Finance Implementation in Islamic Bank (Cases Studies in Bank Mandiri Syariah ٢٠١٨).

٦٦. Manzaneque, M., Priego, A. M., & Merino, E. (٢٠١٦). Corporate governance effect on financial distress likelihood: Evidence from Spain, , Vol.١٩, N° ١. Spanish Accounting Review , ١٩ (١), ١١١-١٢١.

٦٧. Matsumura, E., Prakash, R. and Vera-Munoz, S. (٢٠١٤), "Firm- value effects of carbon emissions ", The Accounting Review, Vol. ٨٩ No. ٢: ٦٩٥-٧٢٤.

٦٨. Michelon, G. and Parbonetti, A. (٢٠١٢) , "The effect of corporate governance on sustainability disclosure" , Journal of Management and Governance. ١٦. ١-٣٣. ١٠.١٠٠٧/s١٠٩٩٧-٠١٠-٩١٦٠-٣

٦٩. Miglani, S., Ahmed, K., & Henry, D. (٢٠١٥). Voluntary corporate governance structure and financial distress: Evidence from Australia. Journal of Contemporary Accounting & Economics (١١), ١٨-٣٠.

٧٠. Montgomery, Douglas C., Jennings, Cheryl L. & Kulahci, Murat (٢٠١٥), " Introduction to Time series analysis and forecasting" ٢ nd ed.,John Wily & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey.

٧١. Naseem Al Rahahleh , M. Ishaq Bhatti , Faridah Najuna Misman, Developments in Risk Management in IslamicFinance: A Review, J. Risk Financial Manag. ٢٠١٩, ١٢, ٣٧; doi:١٠.٣٣٩٠/jrfm١٢٠١٠٠٣٧

٧٢. Ong, T. and Djajadikerta, H. (٢٠١٧) , "Impact of Corporate Governance on Sustainability Reporting: Empirical Study in the Australian Resources Industry" , Financial Markets and Corporate Governance Conference.

٧٣. Papoutsi, A., & Sodhi, M. S. (٢٠٢٠). Does disclosure in sustainability reports indicate actual sustainability performance?. Journal of Cleaner Production, ١٢١٠٤٩, ١-١٠.

٧٤. Pedro Alguindigue Ruiz, ٢٠٢٠, Macro-Prudential Implications of Sustainability Policies in the Banking Sector, This study was applied to ١٤٩ banks in ١٧ countries from ٢٠٠٨-٢٠١٨.

٧٥. Pramudena, S. M. (٢٠١٧). The Impact of Good Corporate Governance on Financial Distress in the Consumer Goods Sector. Journal of Finance and Banking Review, ٢ (٤), ٤٦-٥٥.

٧٦. Ravinder, Donthi & Anitha, Muskula (٢٠١٣), " Financial Analysis – A Study" Journal of Economics and Finance, Vol.(٢), No.(٣), pp (١٠-٢٢).

٧٧. Reimsbach, D., Schiemann, F., Hahn, R., & Schmiedchen, E. (٢٠١٩). In the eyes of the beholder: Experimental evidence on the contested nature of materiality in sustainability reporting. Organization & Environment, ١٠٨٦٠٢٦٦١٩٨٧٥٤٣٦, ١-٢٨.

٧٨. Renate Karkowska,٢٠١٩, Business Model as a Concept of Sustainability in the Banking Sector, This study was applied in European banks (PhD thesis).

٧٩. Rianti, Inten Puji & Yadiati, Winwin (٢٠١٨),"How Financial Distress Influence By Firm Size"International Journal of scientific & Technology research, Vol.(٧), No.(١), pp (١٤٩-١٥٣).

٨٠. S. KUSAIRI, MUSDHOLIFAH & Y. WULANDARI: The Impact of Macroeconomic and Internal Factors on Banking Distress, International Journal of Economics and Financial Issues, ٢٠١٧, ٧(٣), PP.٤٢٩-٤٣٦.

٨١. S. Meeampol, P. Lerskullawat, A. Wongsorntham,P. Srinammuang,V. Rodpetch &R. Noonoi : Applying Emerging Market Z-Score Model To Predict Bankruptcy: A Case Study Of Listed Companies In The Stock Exchange OfThailand (set), pp,١٢٢٧-١٢٣٧ ,٢٠١٤.

٨٢. Sandor Semperger, Gergo Pinter, ٢٠٢٠, Sustainable Banking; Evaluation of the European Business Models, This study was applied in European banks.

٨٣. Saunders, Mark. Lewis, Philip. Thornhill, Adrian. and Bristow, Alex. (٢٠١٦). "Research Methods for Business Students" Chapter ٤: Understanding research philosophy and approaches to theory development.

٨٤. Shaheen, S. and Q. A.Malik.٢٠١٢. The impact of capital intensity, size of firm and profitability on debt financing in textile industry of Pakistan, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business ٣(١٠):١٠٦١-١٠٦٦.

٨٥. Shrivastava, P. & Addas, A. (٢٠١٤) , "The Impact of Corporate Governance on Sustainability Performance" ,Journal of Sustainable Finance & Investment. ٤. ١٠.١٠٨٠/٢٠٤٣٠٧٩٥.٢٠١٤.٨٨٧٣٤٦

٨٦. Slacik, J., & Greiling, D. (٢٠١٩). Compliance with materiality in G٤-sustainability reports by electric utilities. International Journal of Energy Sector Management, ١٤(٣), ٥٨٣-٦٠٨.

٨٧. Sumaiya Akhter,(٢٠١٧)," Sustainability Reporting Practices: Evidence from Bangladesh ", International Journal of Accounting and Financial Reporting ,Macrothink Institute.

٨٨. T. Ong, H. G. Djajadikerta,(٢٠١٧)," Impact of corporate governance on sustainability reporting: Empirical study in the Australian resources industry ",School of Business and Law, Edith Cowan University, Australia,at SSRN.

٨٩. Talbot, D., & Boiral, O. (٢٠١٨). GHG reporting and impression management: an assessment of sustainability reports from the energy sector. Journal of Business Ethics, ١٤٧(٢), ٣٦٧-٣٨٣.

٩٠. Thaslim, K. and Antony, A. (٢٠١٦). "Sustainability Reporting: Its Then, Now and the Emerging Next!", World Scientific News, University of Petroleum and Energy Studies, Dehradun, India, WSN٤٢, P. (٢٤-٤٠).

٩١. Timing L. I., Weiwei D, u., "An Empirical Study on the Corporate Financial Distress Prediction based on Logistic Model: Evidence from China's Manufacturing Industry", International Journal of Digital Content Technology and its Applications, Vol. ٥ , No. ٦, June. ٢٠١١, PP. ٣٦٨–٣٧٩ .

٩٢. Torelli, R., Balluchi, F., & Furlotti, K. (٢٠٢٠). The materiality assessment and stakeholder engagement: A content analysis of sustainability reports. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, ٢٧(٢), ٤٧٠-٤٨٤.

٩٣. Tyagl, R. Ph.D. Thesis ٢٠١٢ "Imp ct of Corpor te Soci l Responsibilit on Fin nci l Perform nce nd Competitiveness of Business: A Stud of Indi n Firms", Indin Institute of Technology, Roorkee.

٩٤. V. PAVLOVIĆ & A. MARAI: earnings management vs financial reporting fraud-key features for distinguishing, Series: Economics and Organization Vol. ١٠, No ١, ٢٠١٣, pp. ٣٩ – ٤٧.

٩٥. Wang, Z., Hsieh, T. S., & Sarkis, J. (٢٠١٨). CSR Performance and the Readability of CSR Reports: Too Good to be True?. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, ٢٥(١), ٦٦-٧٩

٩٦. Wei, C.-C., Fang, W.-X., Li, G.-H., Kao, Y.-W., Tsai, M.-L., & Yang, C.-Y. (٢٠١٧). The Relationship between Ownership Structure and the Probability of a Financial Distress Warning Happening: Evidence of Listed Common Stock Companies in Taiwan. Applied Economics and Finance , ٤ (١), ٣٤-٤٢.

٩٧. Wim Bartels, Teresa Fogelberg,(٢٠١٦)," Carrots Sticks : Global trends in sustainability eporting regulation and policy", University of Stellenbosch Business School.

٩٨. Wu, D., & Pupovac, S. (٢٠١٩). Information Overload in CSR Reports in China: An Exploratory Study. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, ١٣(٣), ٣-٢٨.

٩٩. Yegon, J .C. and N.C.Koske.٢٠١٨. Effect of trading activity on financial distress likelihood of listed firms in Kenya.IOSR Journal of Economics and finance (IOSR-JEF) ٩(٥):١-١١.

١٠٠. Zeeshan, M. Rehana, K. & Waris, A. Zubair, A. and Tahira, S. (٢٠١٨), "Does Corporate Governance Affect Sustainability Disclosure? A Mixed Methods Study" , Sustainability. ١٠. ٢٠٧.١٠.٣٣٩٠/su١٠٠١٠٢٠٧.

١٠١. Zhang, Guang Na & ye, Fan (٢٠١٩), "Predicting Financial Distress in Norway" Master thesis of Economics and Business Administration, Norwegian school of economics .

١٠٢. Zhiyong Li& Ying Tang &Chen Feng, ٢٠٢٢, Bank efficiency and failure prediction: a nonparametric and dynamic model based on data envelopment analysis, This study was applied to ٤٤٢٦ banks in ١٥ from ٢٠٠٢-٢٠

Summary

The study aimed to determine the extent to which financial ratios and sustainable development indicators can predict financial failure in the banks included in the sample. To this end, the study sought to build a model for predicting financial failure by demonstrating the role of financial ratios and sustainable development indicators in enhancing the accuracy of financial failure predictions. A consistent sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange was selected, consisting of twenty banks; ten of which do not suffer from financial failure, and ten that do. To identify the banks experiencing financial failure, reports issued by the Central Bank of Iraq regarding the performance of banks and the enforcement of guardianship on failing banks were utilized, as well as records of continuous losses and penalties imposed by the Central Bank and the Iraq Stock Exchange.

Sustainable development indicators were measured according to the Global Reporting Initiative (GRI) indicators, while ٢١ financial ratios were utilized. The researcher employed discriminant and factor analysis using the SPSS program to measure variables, build the proposed model, and test the hypotheses. The study concluded that the combination of financial ratios and sustainable development indicators demonstrates a high predictive capability for financial failure, showing a clear distinction between the model based on financial ratios and sustainable development indicators compared to the model based solely on financial ratios and those built separately on financial ratios and sustainable development indicators.

Furthermore, the level of sustainable development indicators for Iraqi banks listed in the market was found to be high, indicating an increased rate of reporting on sustainable development. The study recommended that the Iraq Stock Exchange should prioritize the sustainability of banks by establishing a legislative framework that obliges banks to report on sustainable development according to the standards of the Global Reporting Initiative (GRI).

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Muthanna
College of Administration and Economics
Department of Finance and Banking

The impact of using financial ratios and sustainable development indicators in predicting the financial failure of a sample of Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange

A thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics - Al-Muthanna University as part of the requirements for obtaining a Master's degree in Finance and Banking Sciences

Prepared by student

Rana Bahaa Hamed Shmal,

supervised by

Assistant Professor

Dr. Mostafa Abd Al-Hussein Ali Al-Mansoori

١٤٤٦ H. **٢٠٢٤ A.D.**